الإنقاذ

مجلة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

AL-INQAD The Magazine of the National Front for the Salvation of Libya

الخيار الوحيد الباقي السقوط

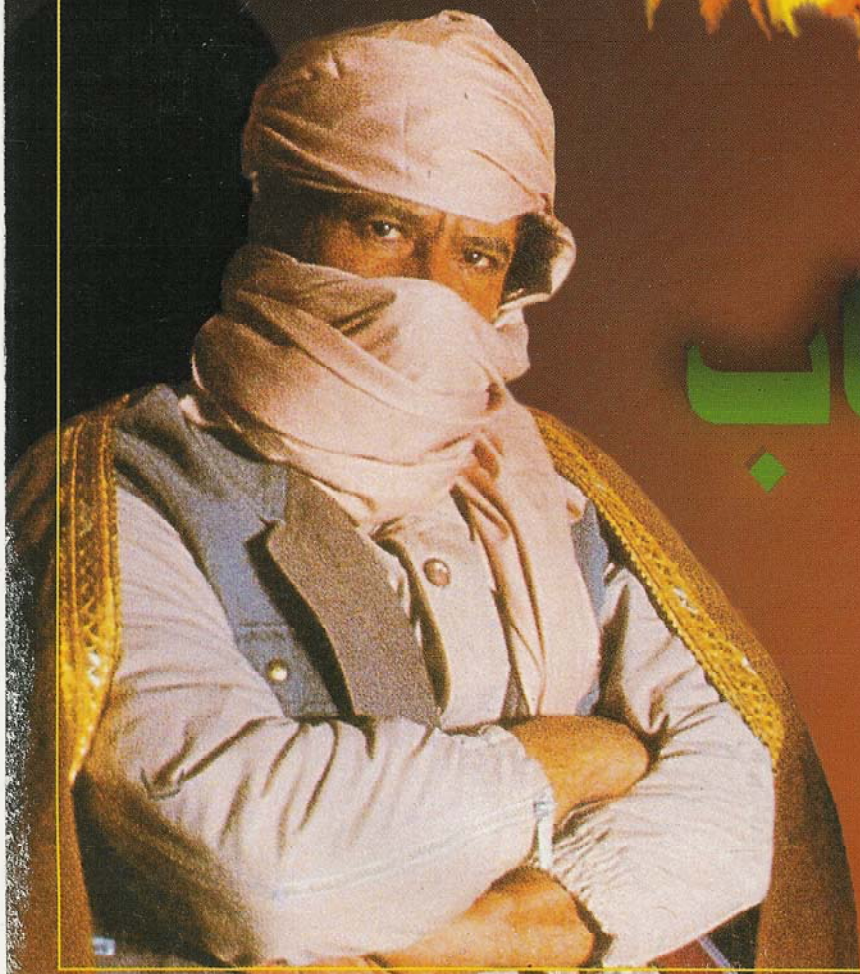

ثمن الإرهاب

ثمن باهظ لمواقف متخاذلة

تهديد الإرادة الوطنية

حصاد الشر ١٩٦٩-١٩٩٢م

March 1992 ■ Vol. 10 ■ Issue Nr. 40 رمضان ١٤١٢هـ - مارس ١٩٩٢م ■ السنة العاشرة ■ العدد ٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

لماذا يصدر هذا العدد عن الإرهاب ؟

لا نريد أن ندخل في فلسفة كلمة الإرهاب التي أصبحت مصطلحاً يستخدم بعدة مضامين ، ولكننا ننطلق مباشرة إلى المعنى الذي نقصده ، والذي يشمل أعمال العنف غير المشروعة والمرفوضة أخلاقياً من المجتمع الإنساني، تلك الممارسات التي تتخذ مادتها من أفراد أو مؤسسات أو وسائل مدنية ليس لها علاقة مباشرة بالأهداف العسكرية مثل التفجيرات في الأحياء السكنية أو المدن أوالاغتيالات أو الاختطافات أوالرسائل المغومة التي يذهب ضحيتها أبرياء لا علاقة لهم بموضوع الصراع مباشرة.

لقد وعدنا قراءنا بإصدار عدد عن الإرهاب الدولي كقسيم لعدد الإرهاب الداخلي والذي صدر سبتمبر ١٩٩١ تحت عنوان "حقوق الإنسان في ليبيا" ، ولقد جاء هذا العدد مع تصاعد الأزمة واتهام الدول الثلاثة فرنسا وبريطانيا وأمريكا لنظام القذافي بتفجير الطائرتين مما قد يدعو البعض إلى تصور أن هذا العدد صدر مستغلاً للظرف الدولي أو خدمة له.

وفي الوقت الذي نؤكد أنه من حقنا كفصيل معبر عن أماني وطموحات شعبنا الاستفادة من أي ظرف لخدمة قضيتنا الوطنية وتجنيب شعبنا الكوارث والمخاطر التي يتعرض لها، ومع توقعنا لبعض التحليلات التي تنطلق من سوء النية من بعض القاعدين، فإننا نسبق إلى القول بأن الزعم بأن هذا العمل يعطي المبرر أو يساهم أو يساعد الدول الكبري لتنفذ سياستها في المنطقة هو زعم ينطلق من المزايدات السياسية وليس من الحقائق ، فتلك الدول لن تكون في حاجة مطلقاً حتى لدول بأنظمتها وإمكانياتها. والانتهازية السياسية ليست وسيلة من وسائل النضال لدى الجبهة، فالوطنية ليست جبة يمكن أن ترتديها مع تهديد أمريكا وتنزعها مع تهديد القذافي، وفي الوقت نفسه نذكر:

- أن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا لم تتأسس إلا بناء على يأس أبنائهامن أي أصلاح أو تغيير داخل النظام، وبعد الممارسات الإرهابية وجرائم الاغتيال.
- أن الجبهة منذ أول يوم أصدرت فيه مطبوعاتها وهي تحذر الأنظمة والدول من سياسة القذافي الإرهابية وتطالب المجموعة الدولية بفرض العزلة على نظام القذافي ، وعدم التعاون معه، ولكن يبدو أن المصالح الإقتصادية كانت أهم لدي كثير من تلك الدول التي غضت الطرف عما يجري داخل الساحة الليبية من ظلم وقمع وما يجري على الساحة الدولية من مطاردات وانتهاكات للأمن والقوانين الدولية .
- أن مجلة الجبهة خصصت ملفات عن الإرهاب ووثائق عن ممارسات أجهزة القذافي تكفي لأدانته ومقاطعته منذ أمد بعيد، ولو أخذت الدول بمقترحات الجبهة لكانت قد تجنبت الكثير من الضحايا والشرور، ولكان شعبنا الليبي قد تخلص من الحكم الدكتاتوري القمعي ومن التهديد الخطير الذي يجره بقاؤه.
- أنه من حق الدول أن تبحث عن مصالحها وتقرر مواقفها ولكن ليس من حقها أن تتبنى نظام القذافي وتقوم بتسويقه ودعمه، كما أنه ليس من حقها أن تتحدث باسم الشعب الليبي أو نيابة عنه.
- أن هذه السياسة الإرهابية سبق وأن أدانتها كل الدول العربية بما فيها مصر وتونس والسعودية والسودان والجزائر ومالي والصومال والمغرب ، وقد نالها قسط وافر من الممارسات الإرهابية ، كما أدانتها الدول الأفريقية والأوروبية وأمريكا.
- إن التاريخ لم يسجل لأحد التباهي أو حتى مجرد الإعتراف بارتكاب الإرهاب إلا في حالات نادرة ، ومن هذه الحالات النادرة بل والفريدة حالة نظام القذافي. فالقذافي نفسه اعترف في خطابات كثيرة وكلمات مذاعة على الهواء ومسجلة بالأشرطة المسموعة والمرئية ومطبوعة في "السجل القومي" بمطابع القذافي نفسه ، اعترف بل وطالب أجهزته ومؤسساته بارتكاب الممارسات الأرهابية .

واعترف بتدخلاته في شؤون الدول الأخرى، وهدد بقتل وسحق وقطع رؤوس مواطنين ورؤساء وصحفيين .

و افتخر بالعمليات الإرهابية التي نفذت في حق مواطنين أبرياء ومنح مرتكبيها الرتب وقلدهم الأوسمة والأنواط .

و أعلن عن سياسة التصفية الجسدية لمن يعتبرهم من أعدائه ، وأعلن عن عزمه على مطاردة خصومه داخل أراضي الدول واستباحة حدودها وأمنها وأمن سكانها وقوانينها.

والقذافي وحده من بين زعماء الإرهاب الذين شجع الإرهابيين في العالم ودعمهم بالمال والعتاد والذخيرة وفتح لهم المعسكرات للتدريب، وآوى الإرهابيين المطلوبيين في جرائم دولية ومحلية ، وجعل من ليبيا قبلة لمختطفي الطائرات وللفارين من العدالة .

بقى أن نقول :

أن أخطر وأكبر عمليات الإرهاب الخارجي والداخلي الذي مارسته أجهزة القذافي لا تزال مطوية في الملفات وفي خزائن أجهزة الأمن وما انكشف من تلك المؤامرات والعمليات لا يمثل إلا القليل الذي لايزال في أدراج الاستخبارات.

أن المتأمل في حصاد ربع قرن من نظام القذافي يكتشف أن القذافي كان متفرغاً بالكامل لتدبير المؤامرات ولتجنيد المرتزقة ولتهديد الأمن ولمطاردة المعارضين ولإيواء وإغراء الإرهابيين.

الأزمة تدخل مرحلة جديدة

تخبط النظام والخطر المحدق بليبيا

تسارعت الأحداث المتعلقة بتوجيه الإدارة الأمريكية تهمة تفجير طائرة (بان آم) رحلة (١٠٣) في نوفمبر من العام الماضي لنظام القذافي حيث انتقلت مجريات القضية إلى مرحلة جديدة من المواجهة في مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية.

ويبدو من خلال حمي التحركات والجهود المكثفة أن نظام القذافي برمته يعيش في حالة عدم توازن.. يبحث عن طوق نجاة.. يلجأ لحجة عدم قانونية وشرعية مطلب تسليم المتهمين من جهة، ولا يمانع من تسليمهما إلى دول من جهة أخرى، ويركض نحو الوساطة والتنازلات السرية وبالشروط المخزية التي يحملها الوسطاء من ملوك ورؤساء وقيادات سياسية من جهة ثالثة. وقراءة القذافي لتطور الأحداث كانت دائماً خاطئة، فالتنازل والركوع، والتعنت والتشدد في ظروف سيطرة القوة الواحدة في المعادلة الدولية يوصلان لنفس النتيجة، لأن تصفية الحسابات في هذه الظروف لا تخضع إلا لمنطق واحد يمتلكه عادة من يملك تفسير الحق والعدل.

وعبر المرئيات المغلوطة تعامل القذافي مع تصعيد الموقف ضده بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٢/٧٣١ بعقلية تستخف بكل العقول، وأقدم على خطوات انهزامية أمام غول الشرعية الدولية.

- غازل بوش وبيكر وأطنب في مدحهما وتبجيلهما.
- حاول مساومة فرنسا ووضع أمامها عروضاً اقتصادية سخية.
- لجأ للحضن العربي باحثاً عن مأمن له، مخططاً لقراره حيناً، ومناشداً الزعامات العربية للوقوف معه ضمن مفهومه للتضامن العربي.
- أعلن طرد كل الإرهابيين، وتنكر لكل المنظمات التي دعمها، وتنازل عن شعاراته القومية تجاه فلسطين، وأبدى تأييده الخجول لمحادثات السلام مسقطاً إدعاء موقف الصمود والتصدي.
- حاول تسويق صورته الجديدة عبر زعامات وقيادات المنطقة التي حملت عروضه بقبوله لشروط ما يسمى نظام العالم الجديد.
- لجأ لمحكمة العدل الدولية ليكسب الوقت ليناور ويساوم.
- بعث بالموفدين وقيادات نظامه تستجدي الأنظمة العربية والقيادات الأفريقية.
- لعب لعبة تناقض التصريحات والبيانات، فجلود يعطي تصريحاً في الهند ووكالة أنباء "الجماهيرية" تصحح المفهوم، والحضيري يقدم حلاً والقذافي يوضح أن رئيس البعثة الليبية في الأمم المتحدة لم يفهم القصد من قرار الحكومة الليبية. وتتقابل التصريحات، وتتقاطع جميعاً عند نقطة فقدان التوازن، فالقذافي يصر على أنه لا يمتلك حق التدخل في القرار الرسمي للدولة ويعود ليصرح بما يؤكد أنه الحاكم المطلق وصاحب القرار الوحيد في نظامه.. وتتأكد من جديد حالة التأرجح التي عليها الوضع السياسي مع بداية العد التنازلي لموعد صدور قرار مجلس الأمن الذي يفرض حصاراً جزئياً على ليبيا يشمل مقاطعة الطيران الجوي وحظر بيع السلاح وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع النظام.

القذافي عبر كل هذه التطورات يريد أن يوهمنا أن القضية قضية الشرعية التي لا تسمح بتسليم المتهمين.. والواقع يؤكد أن القضية هي قضية "العصابة" التي حكمت عبر كل هذه السنين بروح المافيا وتجاوزت بالتالي كل الأعراف الدولية، فالقذافي الذي يعرض البلاد كلها للخطر والدمار، ويهدد أمنها يعلم أن القضية لا يمكن اختصارها في شرعية تسليم متهمين ولكنها كما عبر هو في ٢٥ مارس الحالي أن مسلسل التسليم سوف لن ينتهي فالمطالبة سوف تشمل قائمة طويلة من عناصر الحكم في ليبيا.. وهذه حقيقة يعيها القذافي وجلود وأجهزة المخابرات التي تصر على عدم تسليم المتهمين.. فالعصابة كلها ستكون على القائمة المطالب بها للإمتثال أمام القضاء الدولي والقذافي حتماً على رأس هذه القائمة.. وهذه الحقيقة العارية هي التي أدت إلى فشل اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي دعت ليبيا لعقده..

فالجامعة العربية تعاملت مع الظرفية التي عليها من منطلق سلامة ليبيا ولهذا جاءت قراراتها للعمل على تجنب الكارثة بكل انعكاساتها، رغم إدراك معظمهم لحقيقة وجوهر الصراع وللأهداف غير المنطقية له.

لقد حاول القذافي أن يستغل مفهوم التضامن العربي ليكسب تأييد الدول العربية ودعمها لموقفه كشهادة على براءته.. ولكن الدول العربية رفضت ذلك، فوجه لها القذافي اللوم على ميوعة هذا الموقف في تصريحه يوم ٢٥ مارس الحالي.

الجامعة العربية لم توافق على إعلان ليبيا رفضها الإرهاب ولكنها أعلنت أنها تدين الإرهاب بصورة عامة بجميع أشكاله. ورفضت الجامعة طلب القذافي بأن تؤكد على وقوفها مع ليبيا وتضامنها معها ضد كل الإجراءات والتهديدات العسكرية، ووافقت على أن تكون الصيغة هي "بذل المساعي الحميدة على جميع الأصعدة لعدم توجيه أي تهديدات للجماهيرية الليبية ومحاولة حل هذا المشكل بالوسائل السلمية.." كما جاء في بيانها.

وكانت هناك تغييرات جوهرية للبنود التي قدمها ممثل القذافي تشير كلها إلى أن قراءات القذافي في مجملها خاطئة رغم عروضه السخية لحل أزمات خانقة تعيشها أنظمة لها مصالح استراتيجية في نظامه.. وإن هذا الفهم الخاطيء عند القذافي هو الذي ألحق أفدح الأضرار بمصالح الشعب الليبي، وعمق مأساته وزاد من إطالة دورات معاناته.

ومن طرف آخر فإن شعبنا الليبي ينظر إلى محاولات الجامعة وبعض الدول العربية بدهشة وألم ، فالحل الذي يمكن أن تقدمه الجامعة العربية وتلك الدول -إن كان يهمها سلامة الشعب الليبي- هو في تقديم النصح والضغط على القذافي ونظامه لترك السلطة للشعب الليبي ليختار نظاماً جديداً غير مدرج في قائمة الإرهاب الدولي يقوم بتطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المجرمة في حق الشعب الليبي وفي حق المجتمع الدولي . أما دعم القذافي ونظامه فإنه لن يجنب شعبنا الليبي الكارثة، بل إنه سيقود إلى الدمار المحقق.

طبيعي أن حالة عدم التوازن والتخبط والتأرجح التي يعيشها النظام قد تنتج في نهاية المطاف حلا قهرياً للأزمة التي تعيشها ليبيا وسيكون ذلك بأن يدفع المواطنون ثمناً باهضاً من كرامتهم وأمنهم واقتصادهم وكيانهم. وأمام القذافي وعناصره ، إذا كانت تملك أي ذرة من الوطنية، أثمن فرصة لإنقاذ ليبيا بأن يتخلى القذافي نهائياً عن السلطة لتقوم حكومة مؤقتة بإدارة شؤون البلاد إلى أن تعود الشرعية الدستورية بعد انتخابات عامة تفرز القيادات السياسية التي عليها إعادة التوازن للدولة.

بقلم : محمد شعبان

الوحيد الباقي...

السقوط...

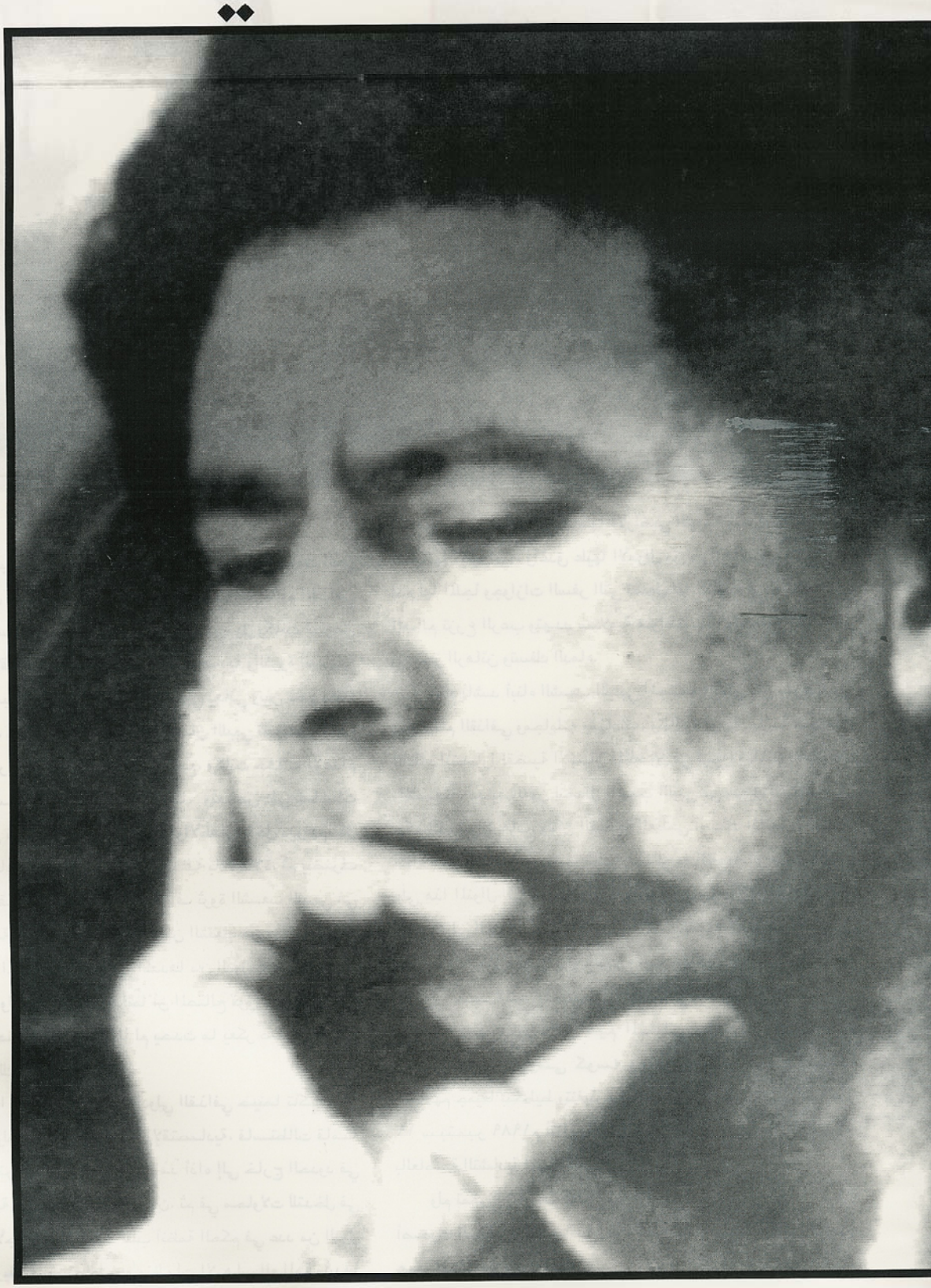

المشاركة في تنفيذ عملية تفجير طائرة «بان آم» في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م فوق بلدة «لوكربي» باسكتلندا، والتسبب في مقتل ٢٧١ شخصاً.

ومنذ ذلك التاريخ والأزمة ممسكة بخناق النظام، وتقض مضجعه، وتدفع به إلى سلسلة من التراجعات المرتبة، ويتسابق عناصر النظام إلى إبداء كل مظاهر حسن النية والرغبة في التعاون إلى أقصى حد ممكن، دون أن يصل ذلك إلى حد تسليم المطلوبين خوفاً من مزيد من التورط.

ويبدي النظام التوية والندم، ويطلب اعطاءه الفرصة لكي يظهر حسن السيرة والسلوك والإنصياع الكامل لمتطلبات نظام العالم الجديد ، حتى أنه نقل عن **عبدالسلام اجلود** القول : " لو نحصل على مهلة ثلاثة أشهر فقط لقمنا بكل التغييرات المطلوبة ."

ويرصد المراقبون سلسلة متواصلة من التراجعات المهينة استرضاءً للادارة الأمريكية، وللرئيس **بوش** شخصياً، تتراوح بين كيل المديح لأمريكا ورئيسها إلى إبداء الإستعداد الكامل للتعاون مع سلطات التحقيق ودفع التعويضات المطلوبة!

كيف تعامل نظام القذافي مع الأزمة ؟

يبدو أن نظام القذافي قد أدرك أن الأزمة الراهنة بينه وبين أمريكا بالذات هي أزمة خطيرة هذه المرة، وأنها تختلف عن الأزمات السابقة التي ربما لم تقنع أحداً بجديتها. فبمجرد توجيه الإتهامات الأمريكية والبريطانية، التي بالرغم من اقتصارها على المطالبة بتسليم اثنين فقط من صغار عناصر النظام إلا أنها أشارت بوضوح إلى أن عملية ارهابية على هذا المستوى ما كان يمكن أن تتم لولا موافقة **القذافي** شخصياً على تنفيذها، ومن ثم فقد كانت ردود أفعال النظام سريعة ومرتبكة وتعكس حالة الهلع التي سيطرت عليه وعكستها تصرفاته. وقد رصد المراقبون بدهشة وذهول كيف انهار «الصقر الوحيد»، وكيف تنكر لشعارات ونظريات وتشنجات أكثر من عشرين سنة، وكيف أخذ يسابق الزمن في عرض تنازلات وتراجعات لا تقيم أدنى اعتبار للكرامة الشخصية أو السيادة الوطنية، ولا يكاد العقل يصدقها، يمكن رصدها على النحو التالي : ـ

أولاً : في بداية الأزمة أعلن النظام رفضه القاطع لتسليم المطلوبين إلى الدول الثلاث وخاصة إلى أمريكا بحجة أن القانون الليبي يحظر تسليم المواطنين إلى دولة أجنبية وأن التسليم يعتبر تفريط في سيادة ليبيا وكرامتها، ولكن الجميع يعلم أن الحجج التي ساقها القذافي ليست هي المانع الحقيقي من التسليم، فالقانون الليبي الذي يحاجج به الآن هو ذاته القانون الذي وصمه بالرجعية وألغاه منذ سنة ١٩٧٣م في خطاب زواره الشهير، ودعا المواطنين إلى "دوسه بالأقدام" وإلقائه في "سلة المهملات" باعتباره معوق لحركة "القوى الثورية"، وحائل دون إحداث التغييرات الجذرية على تركيبة المجتمع

انهار "الصقر الوحيد"..
وتنكر لشعارات ونظريات وتشنجات أكثر من عشرين سنة، وأخذ يسابق الزمن في عرض تنازلات وتراجعات لا تقيم أدنى اعتبار للكرامة الشخصية أو السيادة الوطنية.

الليبي، أما الكرامة الوطنية والسيادة فقد أهدرهما ولم يبق منهما شيئاً يمكن له الإحتماء وراءه.

إن السبب الحقيقي الذي يمنع القذافي من تسليم المطلوبين هو الخوف من تعرية مؤسسة الإرهاب وكشف جميع أسرارها. إن تسليم المتهمين هو انتحار سياسي وتوقيع شهادة وفاة النظام. إن النظام ليس بمقدوره سوى الإصرار على عدم التسليم والقبول بكل الإحتمالات الناجمة عن هذا الموقف أيًا كانت خطورتها. ومع ذلك فإن النظام الذي ركبه الرعب قد يسارع إلى حتفه ويبادر إلى تسليم المطلوبين إذا ضاقت الدائرة حول عنقه ولم يعد أمامه من خيارات سوى القيام بتلك الخطوة على أمل احداث انفراج في الأزمة أو منحه مهلة لالتقاط الأنفاس وتأجيل لحظة الإنهيار.

ثانياً : ولعل أول ما لوحظ على النظام في تناول الأزمة أنه ابتعد عن أسلوب التشنجات والتهديدات التي اعتادها في مثل هذه المواقف، إلى درجة أن القذافي بالرغم من سعيه للحصول على تضامن وتأييد زعماء القبائل الليبية إلا أنه حينما بدأت أجهزة النظام في تسيير وفود التأييد والمبايعة إلى خيمته ـ كما هو معتاد ـ وجه إليهم نداء بأن يتوقفوا عن ذلك منعاً لتصعيد المواجهة مع أمريكا!

ثالثاً : امتنع القذافي عن الإدلاء بتصريحات صحفية في البداية حتى لا يستفز أحداً، ثم انطلق، بناء على النصائح التي أسديت إليه، في سلسلة متواصلة من التصريحات الإذاعية والتليفزيونية والصحفية، وجميعها حملت كل معاني التوسل والتراجع المرتعب عن سياسات العشرين سنة الماضية. ولعل أبرز تلك التصريحات جاءت في المقابلة المطولة التي أجراها مع صحيفة الأهرام المصرية في أوائل ديسمبر ١٩٩١، والتي أشار رئيس تحريرها، الذي أجرى المقابلة، إلى أنها تمت بناء على طلب عاجل من القذافي. وفيها تنصل القذافي من مسؤولية تفجير الطائرتين، وزعم أنه سمع بالحادث كما سمع به أي شخص آخر لا علاقة له بالموضوع. وأعلن عن تعيين قاض ليبي للتحقيق في الإتهامات، وأن المتهمين قد تم اعتقالهما على ذمة القضية، وأبدى استعداده لدفع التعويضات المطلوبة «من ناحية انسانية» مع أن تلك التعويضات تتجاوز مئات الملايين من الدولارات. ثم زعم أنه ضد الإرهاب بصفة عامة، وأنه لا يعمل إلا على نشر «الكتاب الأخضر» الذي ينبذ العنف أصلاً، على حد قوله. كما نفى أية علاقة له باختفاء الإمام موسى الصدر، وادعى أنه

المشتركة الذي تعتبره الدول المغاربية أمراً حيوياً، ولعل تأجيل مؤتمر قمة (٥+٥) الذي كان مقرراً عقده في منتصف يناير الماضي إلى الربيع المقبل أكبر دليل على ذلك.

لقد أعلن القذافي أنه يثق في الملك الحسن الثاني، وأنه يضع الأزمة بين يديه ويفوضه مقدماً في حلها بالأسلوب الذي يراه مناسباً، ومع ذلك فلم يسمع أو يرى للحسن الثاني أي تحرك قوي وواضح نحو ايجاد حل للأزمة أو بذل مساعي جادة ومؤثرة مع الدول الثلاثة في ذلك الإتجاه، بل إن تصويت المغرب بالموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ بإدانة نظام القذافي كان واضح الدلالة على الموقف الحقيقي للمغرب.

أما موقف مصر من نظام القذافي فهو في قمة الحرج، عبّر عنه أحد الصحفيين بأنه ورطة "بين الصديق والشقيق". فعلاقات مصر بأمريكا من القوة والتداخل والتشابك بحيث أنها لا تستطيع أن تقف منها موقف التحدي والمواجهة خاصة إذا تم تمرير الأزمة عن طريق اصدار قرارات عن مجلس الأمن الدولي، وفي نفس الوقت فإن علاقات مصر بنظام القذافي تمر في المدة الأخيرة بفترة ازدهار لم تشهدها العلاقات بينهما من قبل، لدرجة قد تجعل الحكومة المصرية تشعر بأنه يقع عليها التزام مصلحي، أو حتى أدبي، بالدفاع عن نظام القذافي وضمان استمراره في حكم ليبيا. وربما لرفع هذا الحرج، اندفع النظام المصري في محاولات مستميتة لنزع الفتيل المشتعل قبل أن تنفجر الأزمة ويجد نفسه مضطراً للإنحياز إلى أحد أطرافها، ولذلك فهو قد امتنع عن ابداء الدعم العلني القوي للقذافي، وامتنع عن التنديد أو حتى شجب التهديدات الأمريكية، وعمل على كبح جماح الصحافة المصرية التي اندفعت ـ بتوجيهات منه ـ في بداية الأزمة إلى تأييد نظام القذافي، وفي نفس الوقت بادر لابداء النصح والمشورة للقذافي في كيفية التعامل مع الأزمة ، وربما كانت تلك النصائح وراء كل الإجراءات «المتعقلة» التي قام بها نظام القذافي في مواجهة تطورات الأزمة. ولا تخفي الحكومة المصرية دورها في ذلك حتى أن رئيس تحرير مجلة «آخر ساعة» المصرية كتب في مقال نشره بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩١: " إن الرئيس مبارك يحاول من خلال علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية أن يجد حلولاً للقضية المعقدة، وهو يبذل الجهود لاحتواء الأزمة الأمريكية الليبية، وفي اجتماع برج العرب تحدث مع العقيد القذافي للتحرك في الإتجاه الصحيح حتى لا تتعقد الأمور أكثر مما وصلت إليه ولذا قامت ليبيا بخطوة تعيين القاضي الليبي للتحقيق في ملابسات القضية ودراسة أدلة الإتهام. وجاءت خطوة أخرى بتعيين مدير جديد لجهاز المخابرات الليبية، وهو العقيد يوسف الدبري من ضباط الثورة، واجراء عملية تصحيح ومراجعة للأوضاع في الجهاز وأسلوب عمله واتصالاته الخارجية... وما زال الرئيس مبارك يسعى إلى تهدئة الموقف وايجاد مخرج من الأزمة التي قد تتصاعد إلى المواجهة وتوجيه ضربة انتقامية ضد ليبيا. " ثم تتابعت بعد ذلك تصريحات رسمية مصرية تؤكد قيامها بمساع لمنع تصاعد الأزمة والوصول بها إلى حلول مرضية لجميع الأطراف! حتى أن الرئيس مبارك صرح يوم ١ فبراير بأنه قد استطاع اقناع الإدارة الأمريكية بوقف عملية عسكرية

اندفع النظام المصري في محاولات مستميتة لنزع الفتيل المشتعل قبل أن تنفجر الأزمة ويجد نفسه مضطراً للإنحياز إلى أحد أطرافها.

الموقف الفرنسي كان متذبذباً في البداية، بل ومدافعاً عن نظام القذافي، تغليباً لمصالح اقتصادية. ففي ٤ نوفمبر ١٩٩١ فوجيء الجميع في اجتماع لوزراء خارجية السوق الأوربية المشتركة بوزير خارجية فرنسا «رولان دوما» يدعو إلى رفع العقوبات الإقتصادية الأوربية المفروضة على نظام القذافي! ولكن بعد توجيه الإتهامات الأمريكية تغير الموقف الفرنسي وتحول إلى التشدد المبالغ فيه إلى درجة أن الرئيس «فرنسوا ميتران» صرح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩١ أن بلاده باتت تعلم ما يكفي للإقتناع بوجود مسؤولية ليبية في تفجير الطائرتين وأنها ستتخذ اجراءات انتقامية!

لقد أطلقت الدول الثلاث الإتهامات وتركت الأمور تتفاعل داخل دوائر النظام الليبي، وأتاحت للأزمة أن تحدث أثرها المدمر على تركيبته الهشة. وكانت تغذي ذلك بتصريحات سياسية تحمل تهديدات ونذراً خطيرة في حالة عدم الإستجابة الكاملة للمطالب التي أمليت على القذافي، وكلما اشتدت اللهجة ازداد الرضوخ والتداعي، ولعل ذلك ما تراهن عليه تلك الدول من أن اشتداد الضغط سوف يحدث انهياراً سياسياً يقوض أركان النظام ويعجل بسقوطه.

وفي تلك الأثناء كانت الدول الثلاث تحشد التأييد وراء ما تزمع اتخاذه من اجراءات سواء داخل أروقة مجلس الأمن الدولي أو خارج ذلك النطاق، وقد سارعت الدول الأوربية الغربية في ابداء مساندتها للمطالبات الثلاثية، وأصدرت دول السوق الأوربية نداء إلى النظام الليبي بالإستجابة الفورية للمطالب التي وجهت إليه، وألغى رئيس وزراء ايطاليا زيارة كان مزمعاً القيام بها إلى ليبيا، وتم تأجيل اجتماع قمة (٥+٥) الأوربي المغاربي حتى لا تتاح الفرصة لنظام القذافي بأن يُمثل فيه.

وحتى اليونان التي يربطها بالنظام علاقات اقتصادية وثيقة لم تتأخر كثيراً في ابداء دعمها لكل ما يتخذ من اجراءات انتقامية ضد ذلك النظام!

وفي تلك الأثناء أصدر الرئيس الأمريكي يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ قراراً بتجديد المقاطعة الإقتصادية وبتجميد الأموال الليبية لدى المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية، ثم في الثلاثين من نفس الشهر أصدر قراراً أخطر من ذلك في آثاره الإقتصادية حيث منع المؤسسات

الموقف الرسمي

" ولعلها المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة بأن تتهم دولة عضو بها بالإرهاب وبقرار جماعي، وهو ما يضع أي دولة عربية أو إسلامية أو صديقة في موقف الحرج ويمنعها من التصدي للدفاع علناً عن ليبيا ومساندتها في حالة القيام بعمل عسكري ضدها وكذا عند توقيع عقوبات اقتصادية عليها..."

من مقال «أزمة أمريكا وليبيا إلى أين؟» بقلم رئيس تحرير مجلة آخر ساعة المصرية (٥ فبراير ١٩٩٢م).

تصريح صحفي

بخصوص القرار رقم ٧٣١
الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٢

صرح الأخ/ إبراهيم عبد العزيز صهد المفوض السياسي للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بأن صدور قرار مجلس الأمن الدولي يعد تطوراً بالغ الخطورة، إذ أنه ينقل المسألة برمتها إلى الساحة الدولية. وفي حين كان هذا التطور متوقعاً إلا أن صدرو القرار بالإجماع كان مفاجأة غير متوقعة، خاصة وأن بين أعضاء المجلس إحدى دول اتحاد المغرب العربي، ودول أفريقية وآسيوية يفترض تعاطفها مع حكم القذافي .

إن نتيجة التصويت تعكس قناعة أعضاء المجلس بضلوع أجهزة القذافي في عملية تفجير طائرتي U.T.A. و. PAN. AM ، وهذا الإجماع يعني أيضاً أن هذا القرار ليس إلا خطوة أولى في سلسلة من الإجراءات التي يتوقع أن يتخذها المجلس الدولي والتي سوف يكون لها أبعاد خطيرة قد تقود إلى عمل عسكري تشنه قوى غربية ضد ليبيا بتخويل من مجلس الأمن الدولي.

وفي هذا الخصوص فإن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا تزداد قناعتها رسوخاً بضرورة أن يرحل معمر القذافي عن الحكم حتى يمكن تفادي تعريض ليبيا إلى مزيد من المخاطر والكوارث المأساوية. إن إنهاء حكم القذافي قد غدا مهمة وطنية عاجلة يجب أن تتظافر جهود كل القوى الحية للشعب الليبي على إنجازها. لقد آن لمعاناة ليبيا تحت حكم القذافي أن تنتهي ، ويجب أن يتم ذلك بسواعد أبناء ليبيا.

وفي هذه المرحلة الصعبة فإن الجبهة توجه نداءها الحار إلى كل أحرار ليبيا للتكاتف ونبذ الخلاف والتحلي بالوعي والبعد عن المزايدات، وتوجيه كل الجهود من أجل انقاذ الوطن وتخليصه من الكارثة التي يمثلها استمرار حكم القذافي. وتذكر الجبهة، في هذا الصدد، بمبادرتها التي سبق أن أعلنت عنها بتاريخ ١٧ من مايو ١٩٨٩م والتي طالبت فيها بأن يتخلى معمر القذافي عن كافة سلطاته الثورية والسياسية والعسكرية تخلياً فورياً غير مشروط وبصورة رسمية معلنة .

إن الجبهة قد طرحت مبادرتها تلك من أجل إيجاد حل سلمي لصراع الشعب الليبي مع القذافي ، وسيبقى مطلب إسقاط حكم القذافي مطلباً وطنياً ليبياً، وهدفاً من أهداف النضال الوطني، بغية إيقاف النزيف المستمر في الجسد الليبي، ومن أجل الحيلولة دون تعريض ليبيا إلى مزيد من المعاناة والمخاطر.

إن الجبهة لم تتوقف يوماً ولن تتوقف أبدا – بعون الله – عن بذل الفعاليات النضالية والتضحيات رخيصها وغاليها من أجل إنجاز هذه المهمة الوطنية السامية .

١٩ من رجب الحرام ١٤١٢هـ
الموافق ٢٣ يناير ١٩٩٢م

الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

احتمالات تطورات الأزمة

بالرغم من حركة المد والجزر التي تحيط بالأزمة بحيث تتصاعد حدتها أحياناً، ثم تخفت أحياناً أخرى ليبدأ التصاعد من جديد، وهكذا، إلا أن الإجماع هو على أن هذه الأزمة لن تنتهي ببساطة كما حدث لأزمات أخرى كثيرة.

فقد ذهبت الأطراف المختلفة إلى مدى بعيد في تحديد مواقفها المعلنة التي التزمت بتنفيذها، خاصة من جانب الدول الثلاث. فهذه الدول، وعلى وجه الخصوص أمريكا وبريطانيا، أعلنت بحسم شديد أن الحد الأدنى المطلوب من نظام القذافي هو الإمتثال الكامل لطلب تسليم «فحيمه والمقرحي»، والإعتراف بحقيقته الإرهابية، والإلتزام بنبذ الإرهاب، ثم دفع التعويضات المطلوبة التي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات.

وقد وضعت هذه الدول مطالبها في صيغة تجعل قبولها بتسوية لا تكفل تنفيذ كل هذه الشروط بمثابة هزيمة سياسية لا تستطيع احتمالها أو قبولها أمام شعوبها خاصة في سنة الإنتخابات الأمريكية، وفي ظل الهيمنة الأمريكية الطاغية على العالم بحيث لا يمكن لها أن تتغاضى عن تحدي نظام خائر، ضعيف، لا يحظى بأي دعم داخلي أو خارجي، لسيطرتها وهيبتها الدولية.

من الواضح أن الأزمة مع نظام القذافي قد خرجت تماماً عن إطار اللعبة السياسية التي تقبل المساومات والوساطات وأنصاف الحلول، ودخلت في صلب السياسة الغربية الجديدة التي لم تعد تقبل من الدول الصغيرة إلا الإمتثال والإنصياع التام لكل ما يملى عليها، خاصة إذا كانت هذه الدول يحكمها نظام معزول لا يحظى بأي قبول أو دعم مثل نظام القذافي. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتصور أن يتم فك الأزمة في ضوء اصرار القذافي على عدم تسليم المطلوبين؟

يبدو أن السيناريو الذي تعتمده الدول الثلاث هو تمرير القضية عن طريق الأمم المتحدة إسوة بما تم في أزمة الخليج، وذلك حتى تتحاشى ردود الأفعال المحتملة من أي جهة كانت. وتظل كل الإحتمالات قائمة وهي تتراوح من مجرد الطلب من نظام القذافي أن يستجيب للمطالب التي قدمت إليه واعطاءه الفرصة للقيام بذلك، إلى امكانية القيام بعمل عسكري قد يكون قصفاً أو حتى غزواً عسكرياً! ولعل الذي يحدد هوية العمل المتوقع هي الأهداف المبتغاة من وراء ذلك العمل.

أهداف الأزمة

إن مسار التطورات يتوقف على حقيقة الأهداف المراد تحقيقها من وراء الأزمة، ولم تفصح أي جهة عن مرادها الحقيقي، وتمسكت الدول الثلاث بما أعلنته رسمياً من أنها تبغي فقط أن يستجيب النظام لطلباتها المحددة، ومع ذلك فربما يمكن أن يصل بنا الإستنتاج إلى أن الأهداف المبتغاة عديدة تتراوح بين اتخاذ ليبيا نموذجاً ترهب به أمريكا باقي الدول لتضمن انصياعها الكامل لإرادة المعسكر الغربي، خاصة بعد درس حرب الخليج المدمرة، أو اعادة صياغة نظام الحكم

تصريح صحفي

حول مساعي وساطة تبذلها جهات ودول عربية وأجنبية

تراقب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا باهتمام بالغ مساعي الوساطة التي تبذلها جهات عربية وأجنبية.

إن الجبهة في الوقت الذي ترحب فيه بأية مساع يكون الهدف منها تجنيب ليبيا مواجهة عسكرية مع قوى كبرى، إلا أنها يؤسفها أن تعلن أن بعض هذه الوساطات قد تحولت إلى مساع تهدف إلى إطالة عمر حكم القذافي وتمكينه من البقاء في السلطة متحكماً في إمكانات وقدرات ومصير الشعب الليبي، ومحققاً ـ عبر هذا التحكم ـ لتلك الجهات والدول مصالحها على حساب المصلحة العليا للشعب الليبي.

إن الشعب الليبي قد عانى مختلف صنوف القهر والقمع والإذلال خلال أعوام حكم القذافي، ولقد دفع الشعب الليبي من حريته وكرامته، ومن إستقلاله وسيادته، ومن أمنه وثرواته ثمناً باهضاً نتيجة لممارسات القذافي وسياساته الإرهابية العابثة على الصعيدين الداخلي والخارجي. إن أبناء الشعب الليبي يعيشون اليوم غرباء مهانون في أرضهم أو مشردون منفيون في الخارج.

إن إنهاء حكم القذافي بقدر ما هو ضرورة ومطلب وطني أساسي فإنه أيضاً ضروري لتفادي أي تصعيد في الأزمة الحالية.

إن الجبهة لتهيب بكل الدول والجهات الشقيقة والصديقة أن لا تتجاهل مصلحة الشعب الليبي، وأن لا تعترض آماله وأمانيه، وأن لا تقف حجر عثرة في طريق إرادته وتصميمه على الإطاحة بحكم القذافي.

٢ شعبان ١٤١٢ هـ

الجبهة الوطنية

الأنظمة التي ساندت الارهاب ومولته ، أو تلك التي تفكر في ذلك مستقبلاً .

٦ ـ وربما يكون العامل الأهم الذي يحتم انتهاء القذافي، كشخص وكنظام حكم ، أنه استنفذ أغراضه بالكامل ، ولم يعد من مبرر لاستمرار وجوده في المنطقة ، فإن دور "الفتوة" أو "البلطجي" الذي قام به على مدى أكثر من عشرين سنة من أجل إرهاب أنظمة الحكم في المنطقة وتطويعها ، قد انتهى ولم يعد يصلح للمرحلة الجديدة المقبلة عليها المنطقة كأثر من آثار حرب الخليج . وربما نضيف إلى تلك الأسباب أن إسقاط نظام القذافي قد يكون ورقة انتخابية ضمن الحملة القائمة الآن لإعادة انتخاب الرئيس الأمريكي لمدة ثانية ، خصوصاً أن المعلومات عن مسؤولية نظام القذافي عن تفجير طائرة «بان آم» تتردد في وسائل الإعلام العالمية منذ أكثر من سنة ، ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية لم تتخذ موقفاً رسمياً إلا مؤخراً مع بدايات الحملة الرئاسية الإنتخابية .

أهم نتائج الأزمة

أهم ما أسفرت عنه هذه الأزمة على المستوى الداخلي :

أولاً : أنها حطمت هيبة النظام التي حاول على مدى سنين فرضها على الشعب بقوة القمع والإرهاب ، فتجرأ أبناء الشعب وأخذوا يوجهون انتقاداتهم علناً للممارسات الشاذة التي يقوم بها كبار أعوان النظام ، وانتشرت المناشير والكتابات على الحوائط تندد بالنظام وتدعو إلى إسقاطه، وأصبح اللقب الشعبي الذي أطلق على القذافي "أبو مليار" بعد أن كثر الحديث عن المليارات التي هرّبها إلى الخارج باسمه وباسم أفراد عائلته .

لقد ضربت هذه الأزمة تركيبة النظام في الصميم وأضعفت من قدرته على السيطرة على مشاعر الغضب التي تعتمل في صدور المواطنين حينما يطلب الجلاد من الضحية أن تموت دفاعاً عنه!

ثانياً : أنها عمّقت أزمة انعدام الثقة بين القذافي وأنصاره من غلاة الثوريين الذين كانوا أداة طيعة في يده ينفذون بدون تردد مخططاته الإجرامية ، ويشعرون الآن أن القذافي يرغب في التخلص منهم وتحميلهم أوزاره انقاذاً لنفسه وضماناً لوجوده على قمة السلطة في ليبيا، وهذا واضح من أن المهمة التي حددها لرئيس المخابرات الجديد «يوسف الدبري» هي تطهير الجهاز من العناصر "المنحرفة والإرهابية"! لقد تفكك النظام من داخله، وتلك الكتلة التي كانت تتحرك كوحدة واحدة تجمع بينها المصلحة المشتركة والمصير الواحد أصبحت مصالحها متضاربة ، وحدث شرخ عميق في أسس العلاقات فيما بينها ، وربما ترى أن من حقها أن تدافع عن نفسها ضد القذافي الذي يبدو أنه يرغب في التضحية بها وجعلها كبش الفداء. وهذا التضارب يضعف من قبضة النظام ، ويتيح الفرصة لأبناء الشعب للتخلص منه والقضاء عليه .

ثالثاً : إن صراعاً على السلطة في ليبيا قد أخذ يظهر إلى حيز العلن إلى درجة أن عبدالسلام جلود قال في اجتماع لأعضاء اللجان الثورية في أوائل يناير ١٩٩٢ : " إنني منذ هذه اللحظة لم أعد الرجل الثاني في النظام ولكنني الرجل الأول مكرر، وإنني منذ الآن أتولى أمر السياسة الخارجية و"القائد " يتولى أمر السياسة الداخلية". وفي أثناء زيارة اجلود لدول المغرب العربي صرح في مؤتمر صحفي عقده في الجزائر يوم ١٩٩٢/١/٨ بأن " ... ليبيا لن تخدع بسهولة كما حدث للعراق، وأنها إذا اضطرت للمقاومة فإنها سوف تسلح الجماهير العربية والإسلامية وتدعو إلى الجهاد ضد أمريكا ". وفي اليوم التالي مباشرة (١٠يناير) عممت وكالة الأنباء الليبية تصريحاً نسبته إلى "مسؤول في وزارة الخارجية" يستنكر تصريحات اجلود ويعزوها إلى ضغوط تعرض لها من الجماعات الإسلامية الجزائرية ! وبعد ذلك بيوم (١١ من يناير) يعقد اجلود مؤتمراً صحفياً في روما يصر فيه على إعادة تصريحاته التي استنكرتها الخارجية الليبية فيقول : " إن ليبيا ستدعو دولاً عربية واسلامية للجهاد في حالة وقوع عدوان عليها".

خاتمة

قد يكون الدور الإرهابي للقذافي على المستوى الدولي قد انتهى بعد أن عصرته الأزمة الحالية ، وجعلته يتخلى عن ارتباطاته المشبوهة بمنظمات الإرهاب العالمي ، وبعد أن أدرك أن الدول قد قررت أن كل من يقوم بعمل إرهابي ضد رعاياها أو مصالحها لابد أن يدفع الثمن، والقذافي لا يقوى على دفع أي ثمن ، فهو قد تعود أن لا يحاسبه أحد على جميع الشرور والمفاسد التي يقوم بها . ولا يعني ذلك أن إرهاب القذافي الداخلي قد انتهى بالتبعية أو بالضرورة ، بل نعتقد أن القذافي ـ لو قدر له أن يفلت من هذه الأزمة ـ سوف يحرص على أن يدفع الشعب الليبي ثمن الذل الذي عانى منه النظام خلال الأشهر الماضية ، وأنه متى اطمأن على علاقاته الخارجية ، وأمن على نظامه من الرياح العاتية التي هبت عليه من الغرب ، فإنه سيتفرغ في الداخل لإعادة فرض هيبته التي ضاعت خلال الأزمة ، وسيحاول هذه المرة فرضها بأقسى ما يملك من وسائل القمع إنه من السذاجة المطلقة أن يراهن الليبيون في هذه المرحلة على أمرين :

أولاً : أن النظام إذا اجتاز هذه الأزمة بسلام فإنه سوف يتيح فرصة لمزيد من الحريات وحقوق الإنسان في ليبيا وأنه سوف يسمح بالتعددية السياسية ويقيم دولة المؤسسات ويُصدر الدستور، وينبذ القمع والإرهاب، ويتحول إلى نظام ديمقراطي.

ثانياً : أن الحملة الدولية القائمة الآن لإسقاط النظام ليس هدفها حماية مصالح الشعب الليبي وحقوقه وحرياته ، إنها حملة لا علاقة لها بكل ذلك ويجب أن نعي هذه الحقيقة جيداً وأن نتعامل معها بما يخدم المصالح الحقيقية للشعب الليبي.

شهود وأدلة

تدعي الإدارة الأمريكية ان بحوزتها العديد من الأدلة، منها :

أولاً : شهود عيان ليبيين كانوا تابعين لأجهزة القذافي، واستطاعت الإدارة الأمريكية اقناعهم بالإدلاء بشهادتهم في عمليات التخطيط والتنفيذ في حادثي الطائرتين الفرنسية والأمريكية، وتؤكد الإدارة الأمريكية أن أحد الشهود قد لجأ بنفسه إلى السلطات الأمريكية لتقديم المعلومات. وقد أكدت وسائل الإعلام الأمريكية بأن شهود العيان قد حضروا اجتماعات رسمية في مدينة طرابلس كانت على مستوى عالي ضمت مسؤولين في أجهزة الأمن والمخابرات والقيادة.

ثانياً : معلومات مؤكدة عن اجتماع في مقر رئيس جهاز الأمن والمخابرات في ليبيا حضره عدد من مسؤولي جهاز الأمن وعنصر قيادي ـ يقال أنه القذافي شخصياً ـ تم الإتفاق فيه على تنفيذ عمليات التنسيق واختيار العناصر المنفذة لذلك، ويبدو أن السلطات الأمريكية استطاعت الحصول على ما دار في الإجتماع مما أدى إلى إصدار تحذيرات أمنية إلى كافة المطارات الأوربية بتوقع عمليات إرهابية ضد الطائرات المدنية، إلا أن كثرة رسائل التحذير التي ترددت على المطارات ومرور بعض الوقت دون وقوع شيء أدت إلى عدم إعطاء هذه التحذيرات أهمية بالغة.

ثالثاً : أثبتت التحاليل في المختبرات على أن المادة المستعملة في التفجير هي مادة شديدة الإنفجار صنعت في تشيكوسلوفاكيا (يطلق عليها اسم(Semtex-H). ولقد اعترف الرئيس التشيكي في إحدى زياراته السابقة إلى واشنطن بأن النظام التشيكي السابق قام ببيع كميات كبيرة من هذه المادة لنظام القذافي، وهي تكفي للقيام بعمليات إرهابية لسنوات طويلة، وتعتبر المادة المستخدمة في تفجير الطائرتين مطابقة للمادة التي ضبطت في حوزة مسافرين ليبيين كانت قد اعتقلتهما السلطات السنغالية في ١٩ نوفمبر عام ١٩٨٨ على متن طائرة تابعة للخطوط الفرنسي Air Afrique، ولقد ضبط في حوزة هذين الشخصين كميات كبيرة من المادة المتفجرة ورشاشات، ولقد قامت السلطات السنغالية بإطلاق سراحهم بعد أن اعتقلت السلطات الليبية مواطنين سنغاليين داخل ليبيا لتقوم بمبادلتهما بالمجرمين.

رابعاً : إن الملابس التي لفت بها المواد المتفجرة في الحقيبة هي من إنتاج شركة مالطية لصناعة الملابس والتي قامت ببيعها إلى متجر ملابس«Gouci» في أحد أحياء العاصمة المالطية، ولقد اعترف صاحب المحل بأنه قد باع ذلك النوع من الملابس، كما استطاع أن يتذكر مدعماً ذلك بواصلات تجارية، انه باع بعض هذه القطع إلى شخص ليبي في الخمسين من عمره ويتكلم اللهجة الليبية. ولقد عدد صاحب المحل القطع التي باعها للشخص الليبي كما وصفها بدقة.. ولقد أجمع المحققون على أنها مطابقة للملابس التي كانت بداخل الحقيبة. كما أكد صاحب المتجر بأن الليبي الذي اشترى الملابس يتردد كثيراً على المنطقة مما يرجح بأنه يعمل "بالمكتب الشعبي" الليبي بمالطا الذي لم يكن يبعد كثيراً عن المحل التجاري.. ولقد تعرف صاحب المحل على صورته بعد أن استطاع المحققون الحصول عليها من السلطات المالطية.

خامساً : ذكرت وسائل الإعلام بأن الحقيبة المحتوية على مادة التفجير هربت إلى مالطا عن طريق قبرص، حيث استخدمت "المكاتب الشعبية" ومكاتب شركة الخطوط الجوية الليبية التسهيلات المتاحة لها في مطاري قبرص ومالطا في نقلها من مكان إلى آخر.. ويرجح المحققون نظرية "الرجل الداخلي" والتي تقول بإن هناك أكثر من شخص داخل المطارات شاركوا في عملية تهريب الحقيبة، ووضع بطاقات السفر اللازمة عليها.. كما قام أحد هؤلاء الأشخاص بتوقيت جهاز التفجير داخل مطار فرانكفورت وقام بشحنها على متن طائرة «بان آم» إلى لندن ومنها إلى نيويورك.

اللجوء إلى مجلس الأمن

لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن بعد أن فشلت المحاولات الأولى لتسليم المتهمين إلى الدول المعنية وذلك في محاولة من هذه الدول الثلاثة لاستخدام مجلس الأمن للضغط على نظام القذافي باسم «الشرعية الدولية»، وممارسة كافة الوسائل الممكنة

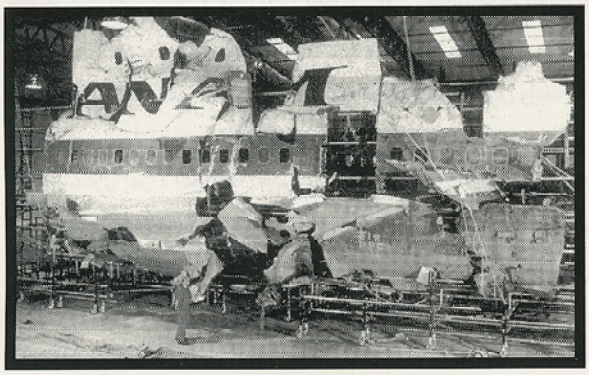

▲ جزء من طائرة «بان آم» أعيد تجسيمه من قطع الحطام المتناثرة

▼ المدعي العام بالوكالة الجنرال وليم بار يعلن عن الإتهامات الأمريكية

◁

فإن القذافي لن يقدم على التسليم إلا في حالة حصوله على ضمان بأن التحقيقات التي ستعقب ذلك ستقف ـ على الأقل وفي أسوأ الأحوال ـ دون إدانته هو شخصياً إذا ما ثبت ذلك.

الإحتمال الثاني : تنحي القذافي عن السلطة

إن حجم الأدلة التي تلوح بها الإدارة الأمريكية وتصرح بأنها في حوزتها بشأن حادث تفجير الطائرة (بان آم ١٠٣) قد تكون كافية لإدانة سلطة القذافي ونظامه بالكامل خصوصاً إذا كان على رأس هذه الأدلة الإجتماعات التي دارت بين قيادة النظام وقيادات أجهزة الأمن والمخابرات واللجان الثورية حيث جرى التخطيط والإعداد لهذه العملية واختيار العناصر المنفذة لها باستخدام إمكانيات الدولة في المطارات والمكاتب التابعة لها في الخارج..

ولجوء شاهد عيان أو أكثر ممن حضروا هذه الإجتماعات إلى الإدارة الأمريكية يكشف مدى التورط الذي الذي وصل إليه القذافي ونظامه، الأمر الذي قد يستدعي إصدار قرار باستخدام القوة في جلب المتهمين، ومن ثم قد لا يجد القذافي أمامه من مخرج للأزمة سوى بالتنحي عن السلطة لعناصر معه في النظام أو لعناصر مدنية من داخل البلاد أو خارجها أو لهما معا، ويلجأ إلى إحدى الدول العربية التي تضمن له الحماية والعيش الآمن.

قرار مجلس الأمن.. إدانة دولية

مساء يوم الثلاثاء ٢١ يناير ١٩٩٢م أصدر مجلس الأمن بإجماع أعضاءه الخمسة عشر القرار رقم ٧٣١، هذا نصه :

فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية : مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشعر ببالغ الانزعاج لاستمرار الإرهاب الدولي بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك الأعمال التي تتورط فيها دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية أو تودي بها ، وتؤثر تأثيراً ضاراً على العلاقات الدولية وتعرض للخطر أمن الدول،

وإذ يساوره بالغ القلق بسبب جميع الأنشطة غير القانونية الموجهة ضد الطيران المدني الدولي ، وإذ يؤكد حق جميع الدول ، وفقاً ليمثاق الأمم المتحدة ومباديء القانون الدولي ذات الصلة ، في حماية رعاياها من أعمال الإرهاب الدولي التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ يؤكد من جديد قراره ٣٨٦ (١٩٧٠) الذي طلب فيه إلى الدول أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة للحيلولة دون أي تدخل في حركة السفر الجوي المدني الدولي، وإذ يعيد أيضاً تأكيد قراره ٦٣٥ (١٩٨٩) الذي أدان فيه جميع أعمال التدخل غير القانوني ضد أمن الطيران المدني ، وطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في وضع وتنفيذ تدابير لمنع جميع أعمال الإرهاب ، بما في ذلك الأعمال التي تنطوي على استعمال متفجرات ،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلي به في ٣٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨ رئيس مجلس الأمن نيابة عن أعضاء المجلس ، وأدان فيه بشدة تفجير طائرة " بان أميركان" رحلتها رقم ١٠٣، وطلب إلى جميع الدول أن تساعد في إلقاء القبض على المسؤولين على هذا العمل الإجرامي ومحاكمتهم ،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن نتائج التحقيقات التي تشير إلي تورط موظفين تابعين للحكومة الليبية ، الواردة في وثائق مجلس الأمن التي تتضمن الطلبات التي وجهتها إلى السلطات الليبية فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية المتصلة بالإعتداء الذي تعرضت له طائرة بان أمريكان في رحلتها ١٠٣، والاعتداء الذي تعرضت له طائرة UTA في رحلتها /s, s/23307, s/23308 .s/23309 , s/23317) 23306

وتصميماً منه على القضاء على الإرهاب الدولي،

١ – يدين تدمير طائرة بان أميركان في رحلتها ١٠٣ وطائرة UTA في رحلتها ٧٧٣ وما نجم عن ذلك من خسارة مئات الأرواح.

٢ – يعرب عن استيائه الشديد لعدم استجابة الحكومة الليبية حتى الآن بصورة فعالة للطلبات المذكورة أعلاه التي تدعوها إلى إبداء تعاون كامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية المشار إليها أعلاه التي تعرضت لها طائرة بان أمريكان في رحلتها ١٠٣ وطائرة UTA في رحلتها ٧٧٣ .

٣ – يحث الحكومة الليبية على أن تستجيب على الفور استجابة كاملة وفعالة لهذه الطلبات حتى تسهم في القضاء على الإرهاب الدولي .

٤ – يطلب إلى الأمين العام أن يلتمس تعاون الحكومة الليبية لتقديم رد كامل وفعال على تلك الطلبات .

٥ – يحث جميع الدول على أن تقوم ، فردياً وجماعياً ، بتشجيع الحكومة الليبية على أن تستجيب استجابة كاملة وفعالة لهذة الطلبات .

٦–يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد النظر .

لماذا فُجّرت طائرة UTA ؟

لم يكن القذافي يخفي نواياه ومساعيه لملاحقة أعضاء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا وتصفية عناصرها القيادية على وجه الخصوص، ولم تنقطع وفوده عن الدول العربية التي كانت تتواجد على أراضيها تلك العناصر في محاولات مستميتة لإقناعها بتسليمهم إلى أجهزة المخابرات الليبية مستعملا في ذلك لغة الوعيد والتهديد، ومقدمًا العروض المالية المغرية، فعل ذلك مع السودان والعراق ومع عدد آخر من الدول، ولكن خابت مساعيه جميعها إلا في حالة وحيدة مع المغرب التي قامت بتسليم المناضل نوري الفلاح. وفي نفس الوقت لم يتوقف أعوان القذافي عن رصد أعضاء الجبهة محاولين اصطيادهم في مطارات وعواصم العالم، ونجح – للأسف – في بعض الحالات مثل ما حدث

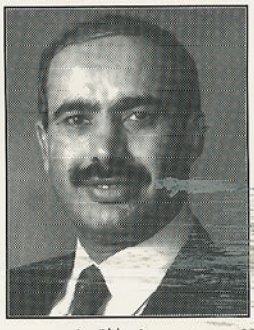

د. محمد يوسف المقريف

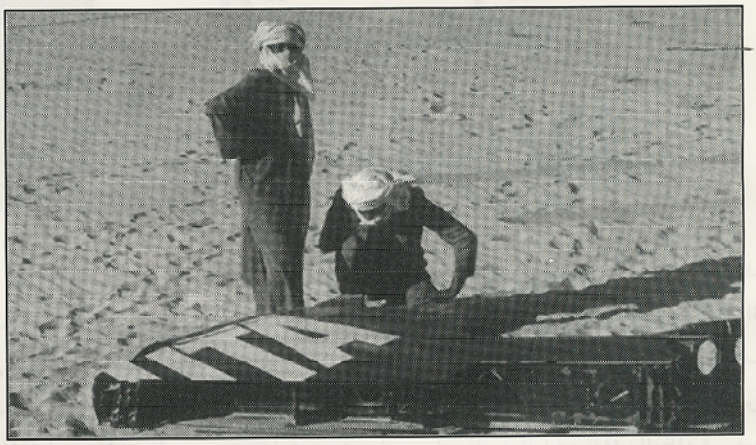

حطام الطائرة في صحراء النيجر

للشهيدين يوسف خربيش وجبريل الدينالي وأصابه الفشل في العشرات من المحاولات. ولعل أكثر تلك الملاحقات دموية وإجرامًا تلك التي تعلقت بحادثة طائرة UTA حيث لم يتورع النظام الإرهابي عن تدبير محاولة تفجير تلك الطائرة وقتل الأبرياء على متنها في سبيل اغتيال أحد قياديي الجبهة.

أكدت المعلومات الواردة لنظام القذافي أن الدكتور محمد يوسف المقريف، الأمين العام للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، يكثر من التردد على انجامينا عاصمة تشاد حيث تعسكر هناك القوات المسلحة التابعة للجبهة، فتم تكثيف المراقبة للرحلات الجوية التي تربط انجامينا بالعاصمة الفرنسية باريس على أمل الظفر بالدكتور المقريف أثناء إحدى تلك الرحلات، وأجروا كل الإستعدادات اللازمة لتفجير الطائرة متى وصلتهم المعلومات التي تؤكد لهم تواجده على متنها. وأخيرًا لاحت لهم الفرصة التي انتظروها طويلاً وأكدت لهم مجموعة الرصد والمتابعة أن صيدهم سوف يستقل الطائرة التابعة لشركة UTA الرحلة رقم ٧٧٢ المتجهة من برازافيل إلى باريس مرورًا بمطار انجامينا يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٩. وتحركت العناصر الإرهابية في السفارة الليبية في برازافيل بسرعة، وأعد المجرم عبدالله الأزرق الحقيبة المفخخة بعد أن تلقى التعليمات مباشرة من عبد الله السنوسي، وتم وضع الحقيبة في الطائرة لتنفجر فوق صحراء النيجر ويقتل جميع من كانوا على متنها وعددهم ١٧١ شخصًا. ولاحظ المراقبون أن إذاعة القذافي كانت سباقة إلى إذاعة خبر سقوط الطائرة مباشرة بعد صدور بيان رسمي فرنسي بأن الإتصال بالطائرة المنكوبة قد انقطع بعد مغادرتها لانجامينا بحوالي ٢٠ دقيقة، ولم تستطيع الإذاعة أن تخفي نبرة الفرح والزهو في تغطيتها لأخبار الحادث، والأهمية البالغة التي أضفتها عليه، حيث أنهم كانوا موقنين أن هدفهم الثمين كان على متن الطائرة المختفية. ولعل هذا يؤكد أن دوافع القذافي لتفجير الطائرة لم يكن ضرب المصالح الفرنسية وإنما ملاحقة عناصر الجبهة، فقد كانت العلاقات بينه وبين الحكومة الفرنسية – في ذلك التاريخ – جيدة، بل وصلت إلى حد التنسيق للتخلص من حكم الرئيس التشادي حسين حبري. ولم تكن هذه أول ولا آخر محاولة يقوم بها القذافي لاغتيال الدكتور محمد يوسف المقريف، وتشاء إرادة الله أن يتخلف الدكتور المقريف عن السفر على تلك الطائرة ليخيب مسعى القذافي لاغتياله، ويسقط عشرات الأبرياء صرعى إجرام القذافي، ويدفعون أرواحهم ثمنًا باهضًا لتغاضي حكوماتهم عن الإرهاب الذي مارسه القذافي على أراضيهم ضد العشرات من المناضلين الليبيين.

"وفي الوقت الذي كان يغادر فيه (جلود) مطار بكين ... كان مندوب الصين ينضم إلى ١٤ عضواً آخرين في مجلس الأمن للتصويت بالإيجاب على قرار يدين النظام الليبي لتورطه في الإرهاب الدولي."

ويفاجأ النظام المرتعش في طرابلس بتصريحات "الصقر الجديد" فيسارع مكتب الإتصال الخارجي (وزارة الخارجية) بإصدار تصريح رسمي على لسان مسؤول به (سابقة جديدة في جماهيرية القذافي العاقل) يوم ٩ يناير يقول فيه : "إن ليبيا كانت منذ حرب الخليج تتعرض لضغوط شديدة من الجماعات الإسلامية لإعلان الجهاد، ولكن الجماهيرية تعمل دائمًا ضد التطرف وترى أن التعاون والتفاهم والحوار خصوصًا مع أهل الكتاب هو الصفة العصرية الحضارية وليس الحرب، وأن الرائد جلود قد يكون تعرض لنفس الضغوط في مؤتمره الصحفي الذي أعلن فيه استعداد بلاده لتسليح العرب والمسلمين لمواجهة أي عدوان أمريكي، وأن الجماهيرية على ثقة أن الأمور لن تصل إلى حد المواجهة لأنه ليس هناك ما يبررها."

إيطاليا : عناد وإصرار

ويصل جلود إلى روما (في زيارة خاصة) ويبدو أن تصريح وزارة الخارجية الليبية لم يصل إلى "الصقر الجديد"، أو أنه وصل إليه واستاء منه وأراد أن يؤكد للجميع أنه هو المسؤول الوحيد عن رسم السياسة الخارجية، فيصر على موقفه ويقول في مؤتمر صحفي عقده في روما يوم ١٠ يناير "إن بلاده تريد أن تتولى لجنة دولية من القضاة مراجعة الإتهامات الغربية التي وجهت إلى ليبيا، وأن بلاده ستدعو دولاً عربية وإسلامية إلى الجهاد في حالة العدوان على ليبيا، وأن الحكومة الليبية لن تتخذ أي إجراء بتسليم مواطنيها."

وفي الوقت الذي يشنّ فيه القذافي هجومًا شديداً مقذعًا على جبهة الإنقاذ الجزائرية، يختار جلود مؤتمره الصحفي في روما ليعلن تأييده المطلق لجبهة الإنقاذ الجزائرية (وذلك قبل حدوث التطورات الأخيرة وإلغاء المرحلة الثانية من الإنتخابات) فيقول : "إن جبهة الإنقاذ لديها موعد مع التاريخ لا يمكن أن تخلفه وإذا جرت انتخابات حرة في جميع أنحاء العالم العربي فإن رد صناديق الإقتراع سيكون نسخة طبق الأصل عن الرد الجزائري." وبمجرد أن يقع التغيير السياسي في الجزائر يتصل القذافي في ٢٠ يناير بالسيد محمد بو ضياف ليعلن له تأييده لما اتخذه من إجراءات ضد جبهة الإنقاذ!

الصين : فيتو الزيارة

وبعد انتهاء زيارته الترفيهية لروما والتي استغرقت نحو الأسبوع يصل جلود إلى بكين يوم ١٩ يناير في زيارة رسمية لمحاولة إقناع قادة الصين باستعمال حق الفيتو ضد مشروع القرار المتعلق بتفجير الطائرتين الذي كان على وشك أن يطرح على مجلس الأمن للتصويت عليه. وفي الوقت الذي كان يغادر فيه مطار بكين في طريقه إلى الهند كان مندوب الصين ينضم إلى ١٤ عضواً آخرين في مجلس الأمن في التصويت بالإيجاب على قرار يدين النظام الليبي لتورطه في الإرهاب الدولي ويطالبه ضمناً بتسليم المتهمين المطلوبين للعدالة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

الهند : مطب كشمير

قبيل التصويت على قرار مجلس الأمن بشأن تفجير الطائرتين أرسلت وزارة الخارجية الليبية في ٧ يناير ١٩٩٢ مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتضمن طلباً بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة «للنظر فيما تشكله ظاهرة الإرهاب الدولي من خطورة على السلم والأمن الدوليين، إلى جانب جملة من القضايا الأخرى الخطيرة التي تهم كافة الأمم»، وتعهدت هذه المذكرة بتقديم الحلول لكل المشاكل التي يعاني منها العالم، سياسية كانت أم قانونية، اقتصادية أم اجتماعية أو صحية، بما في ذلك القضاء على ظاهرة العنف بتحريم الملاكمة والمصارعة، والسباقات المجهدة للحيوانات! وعلاج ظاهرة تعاطي المخدرات، والقضاء على السرطان والإيدز والجراد! إلى آخر تلك الترهات التي حفلت بها المذكرة... المهم أن المذكرة تطلب حل المشاكل الإقليمية ومشاكل الحدود ومن ذلك أشارت إلى مشكلة كشمير القائمة بين الهند والباكستان، الأمر الذي أثار حفيظة وغضب الهند بصورة كبيرة، وجعل كل المراقبين يتوقعون أن تصوت الهند على مشروع قرار مجلس الأمن ضد ليبيا. في هذا الجو المكفهر في الهند يصل إليها جلود وكان قرار مجلس الأمن قد صدر بالفعل منذ ساعات فقط، وصوتت الهند إلى صالحه، وألقى مندوبها في المجلس بكلمة غاضبة أدان فيها الإرهاب وأشاد بالقرار ضد ليبيا، وكان من ضمن ما قاله : "يعتقد وفد بلادي أن الإجراء الحاسم الذي اتخذه مجلس الأمن ينبغي أن يبعث رسالة بأن الإرهابيين، ولا سيما الإرهابيين الدوليين، لن يجدوا ملاذًا في أي مكان، بل سيطردون ويعاقبون على أعمالهم السيئة."

وفي محاولة متأخرة جداً لكسب ود الهند يصرح جلود بأن إضافة مشكلة كشمير للمذكرة الليبية المقدمة للجمعية العامة كان "خطأً جسيماً"، وتعهد بإصلاح ذلك الخطأ، وفي اليوم التالي (٢٢يناير) تقدمت المندوبية الليبية في الأمم المتحدة بطلب إسقاط مشكلة كشمير من المذكرة الليبية!

وجود القذافي لا يشكل ضمانة لأحد

بقلم : أحمد سالم

لقد أصيب عدد كبير من أبناء الشعب الليبي بالكثير من الدهشة والحيرة وهم يحاولون فهم وتفسير الدور "الغريب" الذي تقوم به القيادة المصرية من أجل الإبقاء على حكم القذافي في ليبيا. ولم يجد الليبيون أي تبرير موضوعي أو عقلاني للموقف المصري باعتبار هذا الموقف يمثل إشكالية على درجة كبيرة من الخطورة والتعارض مع حرية ومصالح وأماني وطموحات ومستقبل الشعب الليبي.

كما يستغرب معظم المراقبين السياسيين والمتتبعين للقضية الليبية طبيعة وحقيقة التحرك المصري المكثف، من أجل إيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه للقذافي ونظامه ويبرئ ساحته من جرائم الإرهاب، رغم كل ما يمثله الوضع السياسي القائم في ليبيا من تناقض صارخ للبيئة الإقليمية والمجتمع الدولي على السواء. ويبدو أن مفهوم وكيفية معالجة "الإشكالية الليبية" لا يحمل معنى واحداً بالنسبة للقيادة المصرية من جهة، وبالنسبة لليبيين من جهة أخرى.

فالقيادة المصرية ـ فيما يبدو ـ تسعى لكي تبقي على الوضع القائم في ليبيا بكل أوزاره وجرائمه دون الرغبة في إجراء الجراحة اللازمة لاستئصال الإستبداد الداخلي والإرهاب الخارجي الذي يمارسه القذافي ونظامه، وفي هذا الإطار لا يمثل التحرك المصري أي قطيعة مع الماضي المظلم، بل على العكس يعني تثبيت نظام القذافي بأمراضه وعيوبه وجرائمه وتغليب إرادته على إرادة الشعب الليبي.. وهو الذي أصبح لأول مرة شبه عاجز عن المقاومة وذلك بعد أن تم استعباده وتهميش وعيه وتفكيك أوصاله وحركته عبر القمع المتواصل والإستبداد الذي خرّب الأشكال التنظيمية للمجتمع ونزع قدرات الجماهير السياسية وخنق تجمعاته.

أما معالجة "الإشكالية الليبية" من وجهة نظر الليبيين فهي تتمثل في القضاء أساساً على أسباب "الإشكالية" وفي مقدمتها الإستبداد والحكم الدكتاتوري الذي أدى إلى وصول الأوضاع الليبية إلى ما هي عليه الآن.. فإذا ما تساءل الشعب الليبي عن الكيفية التي يتعامل بها النظام المصري اليوم مع ما يشكل قضية جوهرية لا يمكن إنكارها ومسألة لا يمكن التغاضي عنها، وهما: الديمقراطية، وحقوق الإنسان في ليبيا فإنه لا يجد أي جواب على ذلك، مما يضفي إختلالاً عميقاً في الأصول الفكرية لمفهوم الروابط الإنسانية التي يعتقد بأنها أساساً مهماً لبناء المجتمعات العربية التي تجمعها وحدة اللغة والتراث والمصالح السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

إننا نتوقع أن تحرك القيادة المصرية لحل قضية أزمة الطائرتين ينطلق من دافعين :

الأول : هو محاولة تجنيب الشعب الليبي ضربة عسكرية سوف تكون مدمرة، يدفع ثمنها من أرواح أبنائه وتلحق به كارثة محققة، وهذا محل امتنان وتقدير من قبل أبناء الشعب الليبي.

الثاني : الدفاع عن مصالحها في ليبيا، خاصة مع وجود مئات الألوف من المصريين في ليبيا وعشرات المشاريع المشتركة والمصالح الإقتصادية الكبيرة، وهذا أيضاً حق مشروع فكل دولة من حقها أن تحمي مصالحها المشروعة. ولكن مع ذلك فإنه من الخطأ الإعتقاد بأن الإستفادة القائمة الآن من النظام السياسي المختل على كافة المستويات هي في حد ذاتها أفضل من أي وضعية أخرى، فإنه على المدى البعيد لن تكون هناك ضمانة لهذا الأمر الذي يشكل إهداراً حقيقياً لمصلحة الشعب الليبي المغلوب على أمره.

إن مفهوم المصلحة لا يرتبط ببقاء ووجود هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك، بقدر ما يرتبط أشد الإرتباط بوجود وأماني وتطلعات هذا الشعب أو ذاك، وأن الإفتراض بأن بقاء نظام القذافي في السلطة يحقق مصلحة الشعب الليبي هو افتراض خاطيء وتقدير بعبر عن انحياز شديد لسلطة سياسية حاكمة دون النظر إلى معاناة المجتمع الليبي وأوضاعه الحقيقية التي رتبها وجود نظام دكتاتوري على امتداد أكثر من ٢٢ عاماً.. فمصلحة الشعب الليبي هي في قيام نظام دستوري ديمقراطي، وقيام مؤسسات سياسية دستورية، وفي وجود سلطة قضائية مستقلة.. مصلحة الشعب الليبي هي في قدرته على اختيار ممثليه ومرشحيه في أجهزة ومؤسسات تضطلع بمهمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة والتشريع.. مصلحة الشعب الليبي في قيام نظام سياسي يسمح بحرية الرأي والفكر ويطلق حرية الصحافة والإعلام.. مصلحة الشعب الليبي في حرية الإنسان الليبي في أفعاله واختياره وفي قراره، حرية هادفة تبغي خلاص الإنسان من كل صور القهر والطغيان السياسي.. فماذا فعل التحرك والموقف المصري حيال ذلك؟

فإذا كان تحقيق مصلحة الشعب الليبي بهذا الشكل، كما يراها الموقف والتحرك المصري، هو شأن داخلي وأمر يخص الليبيين وحدهم دون غيرهم، فإنه يستتبع بالتالي القول بأن بقاء أو إزالة نظام القذافي عن السلطة في ليبيا هو أمر داخلي يخص الليبيين وحدهم ولا يستدعي أن تقوم القيادة المصرية بأي دور أو وساطة أو موقف يعبر عن تأييدها لبقاء القذافي وتبرئة نظامه من كل الجرائم التي ارتكبها في حق الشعب الليبي أولاً، وفي حق الأمة العربية، وفي حق الإنسانية جمعاء. إننا نأمل أن ترفع القيادة المصرية دعمها عن نظام القذافي وتتركه يواجه مصيره المحتوم الذي واجهه كل طغاة التاريخ، ونحن مستبشرون ببوادر حدوث تغيّر في الموقف المصري سيكون محل تقدير الشعب الليبي مستقبلاً.

مواد كيماوية سامة في مستشفى الأمراض العقلية

قامت السلطات بإخلاء مستشفى قرقارش للأمراض العقلية، وطردت جميع المرضى الذين يعالجون فيه، وبعضهم قضى أكثر من عشرين سنة من عمره نزيل ذلك المستشفى.

بعض المرضى تم تسليمهم إلى أسرهم، والبعض الآخر هام على وجهه في شوارع مدينة طرابلس بعد أن عجزوا عن الوصول إلى معرفة مقار أسرهم، إما لمغادرتهم للمدينة منذ فترة، وإما لأنه مع طول إقامة المرضى في المستشفى انقطع اتصال أسرهم بهم.

يؤكد القادمون من ليبيا أن السلطات تستعمل المستشفى من أجل تخزين المواد الكيماوية التي أنتجها مصنع الرابطة في محاولة لإخفائها عن اللجان المتوقع وصولها إلى البلاد للتفتيش عن المواد والأسلحة الكيماوية. ولا يقيم نظام القذافي وزنًا لمدى الخطورة التي يشكلها هذا العمل على حياة المواطنين، خاصة وأن المستشفى يقع في وسط منطقة آهلة بالسكان. ■

رواج للنقد الليبي

يقوم مجموعة من تجار العملة المصريين بارتياد بنوك أوربا وبيوت الصرافة في كل من ألمانيا وسويسرا والنمسا بحثًا عن العملة الليبية، لشرائها نقدا وقد أبلغ أحد هؤلاء التجار مراسل الإنقاذ في أوربا بأن الحكومة المصرية ذاتها اشترت كميات هائلة من النقد الليبي بلغت عشرات الملايين من الدينارات ولا تزال الجهود تبذل لشراء المزيد من العملة الليبية التي تدنى سعرها إلى حد لم تصل إليه من قبل، ويرى بعض المراقبين أن الهدف من الحصول على العملة الليبية هو شراء السلع والبضائع المدعومة من السوق الليبية التي بدأت تعاني بالفعل نقصا حادا في السلع بسبب عمليات التصدير المكثفة إلى مصر. ■

ظواهر جديدة

عرت الأزمة الراهنة النظام وكشفت ضعفه حتى لدى المقربين جدًا من عناصره فتجرأوا على النظام بصورة غير معهودة من قبل، وكان نتيجة ذلك بروز ظاهرة لم يعرفها نظام القذافي طوال حكمه وعلى مدى أكثر من ٢٢ سنة، فقد تعدد من يملك حق الإدلاء بتصريحات إعلامية للصحافة الأجنبية والتي قد تتعارض أحيانًا مع ما يصدر عن القذافي شخصيًا، وبرزت ظاهرة التهديد بالإستقالة من المناصب احتجاجًا على سياسات النظام.

وهذه الظواهر تعتبر علامات صحة وقوة للأنظمة الديمقراطية، وهي ظواهر طبيعية لا تثير الإنتباه، ولا ترفع علامات الدهشة أو الإستنكار، ولكنها حينما تحدث في نظام القذافي الدكتاتوري القمعي الذي لم يسمح إلا بالصوت الواحد والرأي الواحد، فإن الأمر يكون دليل ضعف وتفكك وعلامة على انهيار سطوة القذافي على أعوانه حتى أنهم أصبحوا يتحدونه علنًا، وفي هذا الإطار نلاحظ:

القاضي أحمد الزاوي يعلن عن استقالته

١ ـ تصريحات جلود التي تتناقض كلية مع السياسة التي يتبناها القذافي في التعامل مع الأزمة.

٢ ـ تصريحات البشاري وعروضه لحل الأزمة بطريقة لا تتفق مع ما قاله القذافي في خطابه أمام "مؤتمر الشعب العام".

٣ ـ تصريح سعد مجبر سفير القذافي في باريس حينما قال أنه سوف يستقيل من منصبه إذا قام القذافي بتسليم المتهمين إلى أمريكا أو بريطانيا وأن "القذافي لا يملك الحق للقيام بذلك".

٤ ـ تصريح القاضي أحمد الزاوي بأنه استقال من مهمة التحقيق مع المتهمين اعتراضا على امكانية قبول النظام بتسليمهما لأن أي قرار بذلك لن يكون قانونيًا. ■

هل يعتذر جلود ؟

شنت الصحف المصرية الرسمية خلال النصف الأول من شهر فبراير الماضي هجومًا شديدًا على عبد السلام جلود بحجة أنه أدلى بتصريحات انتقد فيها موقف مصر من مفاوضات السلام مع اسرائيل. وقد لوحظ أن الحملة الصحفية شارك فيها رؤساء تحرير جميع الصحف والمجلات الحكومية المصرية، وأنها بدأت في توقيت متزامن مما يقطع بأنها تمت بتعليمات من أعلى المستويات في القيادة المصرية. وقد وصفت تلك الصحف جلود "بالمفلوت" وأنه ليس لدية أي قدر من الفهم السياسي، وأنه شخصية مهزوزة، محدود الثقافة، شاذ التفكير، وأن الحساب معه سيكون عسيرا". وطالبت الصحف المصرية القذافي بعزل جلود وإلا فإن مصر سوف تراجع موقفها من أزمة تفجير الطائرتين.

بعث القذافي بوفد من "مؤتمر الشعب العام" إلى القاهرة ليقدم اعتذارًا رسميًا عما بدر عن جلود في حق مصر، إلا أن الحكومة المصرية رفضت ذلك الإعتذار حيث صرح الدكتور عبد الأحد جمال الدين وكيل مجلس الشعب، بعد استلام الاعتذار بأنه " على رغم احترام مصر وتقديرها للزعيم الليبي معمر القذافي، إلا أن على جلود أن يقدم بنفسه الاعتذار عما قاله في حق مصر ". وقد اتصل القذافي بالرئيس مبارك للإعتذار نيابة عن جلود، وطلب وقف الحملة الصحفية. ورغم الهدوء الظاهري إلا أن الأزمة لا تزال تتفاعل في الدوائر الرسمية. ■

السيدة الأولى في جنيف

حضرت السيدة صفية زوجة معمر القذافي مؤتمرًا عقد في جنيف بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧ شاركت فيه ٦٤ سيدة من الملكات وزوجات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات.

وبالرغم من أن القذافي ينفي كونه رئيس دولة وأنه مواطن ليبي عادي لا يملك أية سلطة سياسية، إلا أنه لم يجد غضاضة في أن تشارك السيدة زوجته في مؤتمر لا تحضره إلا زوجات رؤساء الدول.

ويشير المراقبون أن السيدة صفية قد جلست صامتة في الصفوف الخلفية، ولم تتحدث طيلة المؤتمر، أما إبنتها عائشة التي كانت تشارك في المؤتمر بصحبتها فقد عقدت مؤتمرًا صحفيًا قالت فيه: "إن الرجل القوي الذي لا يخشى أحد لأنه يعتقد أنه الأقوى، هو مسئول عن قتل شقيقتي بالتبني في الغارة الأمريكية على ليبيا سنة ١٩٨٦.. هذا الرجل قتل أختي.. هذا الرجل سيحاول أن يكرر هذا العمل الشرير، أن يقتلني عندما أعود من هذا المؤتمر". وعندما ألحّ عليها الصحفيون لمعرفة اسم "الرجل" الذي تتحدث عنه قالت: "إنه الرجل القوي، ولن أذكر اسمه". ■

شاهد رئيسي

أكدت المعلومات أن الشاهد الليبي الذي هرب من مالطا وسلم نفسه للحكومة الإمريكية يدعى «عبد المجيد جعاكه»، وكان يعمل في مكتب الخطوط الليبية بمالطا تحت إمرة فحيمه. وقد أدلى بمعلومات خطيرة عن كيفية وضع القنبلة على متن طائرة بان أم. وكان «جعاكه» قد فر مع عائلته في منتصف العام الماضي. وقد صرح دبلوماسي غربي يوم ١٥ مارس الحالي لمندوب وكالة رويتر في طرابلس أن أمريكا وبريطانيا تصرفتا على أساس معلومات أجهزة المخابرات، وأن «جعاكه» زودهما بالتفصيلات التي مكنتهما من الربط بما لديهما من معلومات. ■

أفريقيا ترفض تأييد القذافي

رفضت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها المنعقد على مستوى وزراء الخارجية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يوم٢٨من فبراير ١٩٩٢ مشروع قرار تقدم به نظام القذافي لدعمه في مواجهة الدول الغربية الثلاث فيما يتعلق بأزمة الطائرتين. وأدان وزراء الخارجية الأفارقة محاولات نظام القذافي لتوريطهم في النزاع، وقالوا إنه منذ انتهاء الحرب الباردة لم يحصلوا على أي دعم إلا من أمريكا ودول أوربا الغربية وعلى ليبيا أن تتوقف عن السعي للزج بهم في المواجهة. هذا وقد صوتت جميع الدول الأفريقية التي شاركت في الإجتماع وعددها ٥١ دولة برفض المشروع الليبي ولم تؤيده سوى السودان وغانا. ولاحظ المراقبون بدهشة أن مصر ودول المغرب العربي الأربعة قد صوتت هي أيضا ضد المشروع الليبي فيما يتعلق بأزمة الطائرتين. وبرغم هذا فقد أذاعت وكالة أنباء (الجماهيرية) أن المؤتمر الأفريقي قد أصدر قراراً بتأييد ليبيا وإدانة الدول الغربية الثلاث !! ■

تهمة جديدة

أصدر القاضي الفرنسي جان لويس بروغيير يوم ٢٧ من فبراير ١٩٩٢ أمراً بالقبض على أربعة فلسطينيين تابعين لمنظمة ابي نضال بتهمة الهجوم على سفينة سواح يونانية بالقرب من شواطيء أثينا في ١٩٨٨/٧/١١ مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وجرح أكثر من ٨٠ شخصاً من ركابها.

واتهم القاضي نظام القذافي بأنه هو الذي دعم وموّل وخطط لعملية الهجوم، وأنه زود المهاجمين بجوازات السفر والسلاح والمعدات التي استعملت في العملية. وأكدت مصادر فرنسية أن الرجل الذي خطط للهجوم ويدعى سمير محمد خضر يقيم في ليبيا وأنه لا يزال مسؤولاً عن عمليات حركة فتح/المجلس الثوري. ■

الأزمة ومحكمة العدل

تقدم نظام القذافي بمذكرة إلى محكمة العدل الدولية يطلب فيها نظر النزاع مع الدول الغربية الثلاثة (امريكا، بريطانيا، وفرنسا) واصدار قرار يمنعهم من استخدام القوة أو التهديد لإرغام النظام على تسليم المشتبه في تورطهم في عملية تفجير طائرتي شيا بمنشهشاً. وقد حددت المحكمة يوم ٢٦ مارس الحالي لنظر الطلب الليبي، في الوقت الذي رفضت فيه الدول الثلاث انتظار جلسة محكمة العدل الدولية، قائلة بأن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن متوازيين وليس من الضروري أن ينتظر أحدهما الاخر، وسارعت هذه الدول بتقديم مسودة مشروع قرار إلى مجلس الأمن ينتظر صدوره قبل عقد محكمة العدل الدولية أولى جلساتها، ينص المشروع علي تطبيق عقوبات علي نظام القذافي لعدم تنفيذه القرار رقم ٧٣١ تتضمن منع حركة الطيران من وإلى ليبيا، وإغلاق مكاتب شركة الخطوط الليبية في الخارج وخفض عدد الدبلوماسيين في الدول المعتمدين لديها وتقييد تحركاتهم ووقف بيع الطائرات ومكوناتها وحظر تصدير الاسلحة والذخائر والمؤن وسحب الخبراء العسكريين من ليبيا.

وفي أول رد فعل على مسودة مشروع القرار صرح الحضيري(مندوب النظام في الامم المتحدة) بأن هذا يعتبر بمثابة اعلان حرب على ليبيا. ■

فرصة للنهب

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية من القذافي على مبلغ ضخم من الأموال لم تستطع مصادرنا أن تحدد قيمته على وجه التحديد ، مقابل محاولة مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية لتغيير إتجاه التحقيق في قضية الطائرتين وخلق حالة من التشويش والبلبلة في الأمم المتحدة التي ينتظر أن تقوم بالتصويت على مشروع قرار بفرض عقوبات اقتصادية ضد نظام القذافي، فقد أدلى بسام أبو شريف في فبراير الماضي بتصريح قال فيه :إن منظمة التحرير قامت بإجراء تحقيقات سرية على مدى سنتين كاملتين وثبت لديها أن عملية تفجير طائرة بان آم كان وراءها دولة شرق أوسطية وجماعات إرهابية ولا علاقة لليبيا بالحادثة .

ومن جهة أخرى يؤكد المقربون من القذافي بأن الرعب شل تفكيره وأنه يعلق آمالا على كل فكرة قد تقود إلى تخلصة من كابوس الطائرتين ، ويلاحظ كثرة زيارات الأساتذة والمحامين المتخصصين في القانون الدولي والذين يعودون بهدايا ومكافآت مجزية. ■

أبو شريف احترم نفسك

شن المسؤول الأمني في منظمة التحرير الفلسطينية السيد / محمد داود عودة (أبو داود) هجوما عنيفا على بسام أبو شريف المستشار السياسي لياسر عرفات بخصوص تصريحاته التي يزعم فيها براءة نظام القذافي من تهمة تفجير الطائرة الأمريكية وأن التحقيقات الفلسطينية أثبتت تورط دولة شرق أوسطية غير ليبيا في الحادثة ، إتهم أبو داود بسام أبو شريف بالكذب وطالبه بأن يحترم نفسه ، ويتوقف عن صياغة التأليفات ، وقال:" ليس لدينا أي ملف ولا حتى ورقة واحدة حول حادث تفجير طائرة بان آم "وكشفت مجلة الوطن العربي الصادرة في ٦ من مارس ١٩٩٢ أسرار البيان الذي أصدره بسام أبو شريف وقالت إنه قد تبين أن للأمر صلة بالعلاقات الوثيقة وارتباطات الأعمال بين إبراهيم البشاري وبسام أبوشريف ورجل الأعمال المعروف عدنان خاشوقجي ،وقالت المجلة أن فكرة البيان قد ولدت أثناء زيارة قام بها أبو شريف إلى ليبيا واتفق خلالها مع البشاري على نشر قصة تزعم بأن المنظمة تعرف من يقف وراء تفجير الطائرة الأمريكية. ■

شاهد على تفجير UTA

أعلن الشاهد الكونغولي «برنارد يونقا» يون الثلاثاء ١٨ مارس الجاري أنه على استعداد للتعاون مع سلطات التحقيق الفرنسية في تحقيقاتها المتعلقة بتفجيرطائرة UTA. وكان هذا الشاهد، الذي ألقي القبض عليه في يناير ١٩٩٠، قد أدلى باعترافات تفصيلية تثبت تورط أحد موظفي السفارة الليبية في الكونغو في عملية التفجير. وكانت الشرطة الكونغولية قد أعلنت في ٢٦ يناير الماضي عن اختفاء هذا الشاهد من سجن برازفيل، ومنذ ذلك التاريخ ظل مكان وجوده مجهولاً إلى أن أعلن مؤخراً عن استعداده للإدلاء بشهادته. ■

حملة عراقية

شنت صحيفة بابل العراقية التي يصدرها عدي نجل الرئيس صدام حسين ، في عددها الصادربتاريخ ٢/مارس ١٩٩٢هجوما عنيفا على القذافي ، ووصفته بأنه يعاني من عقدة نقص في محاولاته لتقليد الرئيس صدام حسين ، وأنه يحاول أن يسرق من الرئيس صدام دوره كزعيم للجماهير العربية. وقالت الصحيفة : " إن الاتجاه السياسي في ليبيا معروف بأنه اتجاه فردي ويرتبط ارتباطا وثيقا برجل النظام الأول المعروف بزئبقيته وتهوره" وأضافت الصحيفة تقول:" إذا لبس الرئيس صدام عباءة فسيفعل القذافي الشيء نفسه في اليوم التالي ، وإذا عقد الرئيس صدام حسين مؤتمرا للشخصيات الوطنية فسيفعل القذافي مثله في اليوم التالي ، فهذا الرجل (القذافي) معروف بتهوره وبأنه لا يعرف ما الذي يفعله ، أو ما الذي يتحدث عنه". ويأتي هذا الهجوم الإعلامي العنيف بعد تقرير لوكالة أنباء "الجماهيرية " قال: "إن العراقيين يعتبرون القذافي منقذا". ■

تحاول هذه المقالة عرض بعض الأسباب التي قادت إلى الأوضاع الحالية التي يعاني منها شعبنا الليبي ثم عرض بعض النتائج التي ترتبت على تلك السياسة التي تبناها نظام القذافي خلال السنوات الماضية، وهي معالجة ليست سياسية بقدر ما هي عرض للواقع وإظهار للحقائق وتأكيد للتذكير بأن الاعتماد على ضعف الذاكرة الوطنية لدعم مسيرة الإرهاب مرة أخري وهم في عقول أجهزة القذافي فقط.

ملامح لصورة ليبيا قبل الانقلاب

بدون أية مبالغة فإنه يمكن القول بأن كلمة "الإرهاب" التي أصبحت من أكثر المصطلحات السياسية ذيوعا وشيوعا في عالم اليوم لم تكن ترد لا في وسائل الإعلام ولا على ألسنة المواطنين الليبيين بما نعهده اليوم في سياسة القذافي .

لقد عُرف الشعب الليبي والحكومة الليبية بالمسالمة والأمن والاستقرار، وكانت علاقات ليبيا مع جميع الدول تتميز بالاحترام المتبادل والتقدير حتى أن المواطن الليبي يستطيع أن يسافر إلى أغلب دول العالم دون "تأشيرة"، وفي أحيان قليلة بتأشيرة لا تستغرق أياما معدودة. كما أن مواطني الدول الأجنبية لا يجدون أية صعوبة أو مخاطرة في الدخول إلى ليبيا والاقامة والعمل بها، وخاصة مواطني الدول المجاورة .

لم تكن لليبيا أية مشاكل خارجية رغم استفزاز بعض الدول التي تريد تصدير نظرياتها كما يفعل القذافي اليوم، وحافظت على تلك العلاقات وعالجت التوتر بحكمة وتعقل مشهود.

هل كان لليبيا أي اهتمام بالقضايا القومية وقضايا التحرر؟

للإجابة عن هذا السؤال نريد أن نؤكد أن كل الدول " العربية " التي ادعت رعايتها للقضايا القومية تكشفت في النهاية عن سياسة إقليمية ضيقة، وأن حب الزعامة والظهور كان لابد أن يغلف بصورة تتعاطف معها الجماهير. ومع ذلك فإن سياسة ذلك العهد رغم اهتمامها بسياستها الداخلية وبنائها الداخلي ومصلحتها الوطنية – تلك السياسة التي تتبناها اليوم كل الدول العربية (التقدمية، والرجعية، الرأسمالية والإشتراكية) وتضع مصلحتها الإقليمية فوق جميع المصالح بغض النظر عن تأثيرها على بقية الدول – ومع أن هذه المقالة ليست للدفاع عن أي عهد وإنما هي مجرد عرض تاريخي واقعي ، إلا أنه إنصافا للتاريخ لابد أن نقول إن السياسة الليبية قبل انقلاب القذافي لم تهمل القضايا القومية ولا قضايا التحرر الوطني (الحقيقية) ، والمفقود في تلك السياسة هي الصراخ الإعلامي وغياب الإدعاءات والمن على الشعوب والدول، ويمكن إيراد بعض الشواهد على اهتمام ليبيا بالقضايا القومية دون ضجيج للتدليل فقط :

■ وقف الليبيون حكومة وشعبا بالقليل الذي يملكونه مع ثورة التحرير الجزائرية للشعب الجزائري الشقيق وقدموا كافة المساعدات الممكنة لرجال الثورة رغم أن المملكة كانت مكبلة بالمعاهدات الأجنبية وأن الفرنسيين المستعمرين كانوا قد خرجوا لتوهم من الجنوب الليبي.

■ كانت الرصاصات الأولى التي انطلقت من فدائيي منظمة فتح وشكلت فاتحة العمل الفدائي قد منحت من الخزانة الليبية كما ذكر أبو جهاد في مذكراته ، وكان الوقوف مع المنظمة بالفعل وفتح مكاتب لها بالإضافة إلى إيواء الفلسطينيين المهاجرين ومعاملتهم المعاملة اللائقة دون التدخل في شؤونهم السياسية.

■ مساهمة الحكومة الليبية في تغطية القسط الذي وافقت على دفعه في مؤتمرالخرطوم لدول المواجهة مع اسرائيل واستمرارها في تلك المساهمة إلى أن أوقفها القذافي بعد إنقلابه.

■ الوقوف في الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى جانب القضايا العربية والإسلامية وقضايا التحرر والإهتمام بالقضايا الإسلامية بإنشاء جامعة محمد بن على السنوسي الإسلامية التي أمّها الكثير من الطلاب الأفارقة المسلمين.

■ آوت ليبيا كثيراً من اللاجئين السياسيين الفارين من بطش الحكومات والدول ووجدوا فيها الأمن والرعاية والاحترام، ولم يتعرضوا لمحاولات التجنيد ضد أوطانهم أو التدخل في شؤونهم.

ولن نتحدث في هذه المقالة عن الأمن والاستقرار الذي كانت تتمتع به البلاد مما ساهم في النهضة العمرانية والاقتصادية حتى أنه لم يكن أحد من الليبيين يودع أمواله في المصارف الخارجية بل إن أصحاب رؤوس الأموال الليبيين يحولون أرباحهم إلى داخل ليبيا.

وتعليميا فقد كانت الجامعات الليبية تعج بخيرة الأساتذة والمفكرين، كما أن البعثات الطلابية بلغت من التنوع والتعدد بما يغطي كافة احتياجات التطور المدروس والمنظم في ذلك العهد، ولم نعلم أن أحدا من الطلبة أقام في الخارج بعد أن انتهت دراسته أو حتى خلال الدراسة بل حتى في عطلات الصيف والأعياد، أو اتهم بأنه عميل أو إرهابي، كان الطلبة ينتهزون الفرصة للعودة إلى الوطن والإقامة بين الأهل، لم يكن أي مواطن يتصور أنه سيأتي عهد يهاجر فيه الليبيون عن وطنهم لسنوات طويلة بعد العهد الاستعماري الإيطالي.

لم يسمع الليبيون عن حادث إرهابي خارجي واحد قام به ليبيون، كما لم يصل إلى علم الليبيين خبر عن حوادث ارهابية داخل ليبيا فيما عدا ما حدث من الاشتباكات بين رجال الأمن والطلبة في عام ١٩٦٤ والتي استقالت الحكومة على اثرها .

تلك بعض الملامح التاريخية لليبيا والشعب الليبي قبل انقلاب القذافي، فكيف تطورت الأوضاع السياسية فيما بعد ؟

تبني سياسة الإرهاب الداخلي والدولي

لقد بدأ القذافي نزعة التوجه إلى سياسة الإرهاب الدولي منذ الأشهر

إلى آخر السجل الإرهابي الأسود المعروف.

وتلقت الخرطوم القسط الوفير من السياسة الإرهابية القذافية، فبالإضافة إلى الأسلحة والمعدات والدعم المادي الذي قدمه القذافي إلى المتمردين في الجنوب السوداني مما شكل نزيفا ماديا وبشريا للسودان لاتزال تعاني منه حتى اليوم واضطر أكثر من مليوني سوداني للهجرة إلى الشمال فرارا من الإرهاب والتجنيد الإجباري، قام القذافي بعشرات الجرائم الإرهابية داخل السودان بلغت إلى حد ضربها بقنابل الطائرات التي لم تستخدم مطلقا ضد العدو.

أما ماجرى في تشاد الجارة الشقيقة من إرهاب دموي فيحتاج إلى مجلد كامل لإستعراضه وهو ما ليس من أهداف هذه المقالة.

ولن نستعرض هنا بالتفصيل كل الدول التي تعرضت لإرهاب القذافي وتدخله في شؤونها الداخلية ولكن سنذكر بتلك الدول حتى نعطي للقارىء فكرة عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بالشعب الليبي، فقد قطعت علاقاتها مع ليبيا كل من : تشاد، أكثر من مرة، غينيا الإستوائية، غينيا بيساو، غامبيا، غانا أكثر من مرة، السنغال، فولتا العليا، أوغندا، أفريقيا الوسطى، الجابون، زائير، موريتانيا، مصر، المملكة المغربية أكثر من مرة، السودان، تونس، ليبيريا، مالي، موريشيوس، نيجيريا، النيجر، سيراليون، وهاجم في خطاباته بشدة كل رؤوساء الدول الأفريقية تقريبا.

ومن خلال هذا العرض السريع الذي يبرز تفرغ القذافي للتدخل في شؤون الدول الأفريقية ومحاولاته لإسقاط الأنظمة الشرعية فيها مما قاد إلي أن قطعت أكثر من نصف الدول الأفريقية علاقاتها مع ليبيا وهي نتائج ترتبت على تبني القذافي لسياسة الإرهاب الدولي.

الشعب الليبي يدفع الثمن

أولاً : بالنسبة للدول المجاورة

ربما كانت أسوأ ما قدمه الشعب الليبي ثمنا لسياسة القذافي الإرهابية هو انقطاع تلك الصلة التاريخية القوية بين الشعب الليبي وبين جيرانه .

فقد الليبيون الساحة المصرية التي يرتبط فيها الشعبان بأسباب المصاهرة والعلاقات الاجتماعية والثقافية القوية وبالبعثات الدراسية والعقود مع الشركات المصرية الكبيرة واستيراد المنتجات والسلع والبضائع العربية وكذلك التداوي والعلاج في المستشفيات المصرية، ووضعت مصر مع اسرائيل وجنوب أفريقيا في خانة واحدة.

وفي تونس وهي المتنفس الآخر للشعب الليبي أقفلت البلاد في وجوههم وأصبح من العسير على الليبيين الذين تربطهم وشائج المصاهرة والقربى والمصالح الدخول إلى تونس إلا خفية أو بعد مكابدة مشاق السفر عن طريق دولة أوربية تحصل شركاتها على الأرباح التي كانت من حق المواطنين أصحاب وسائل النقل البري، وقد انقطعت المنتوجات والمصنوعات التونسية المناسبة للذوق الوطني وحلت محلها منتوجات أوربا الشرقية الرديئة والبعيدة عن الذوق والبيئة الليبية، كما فقد الشعب الليبي مصدرا للتجارة والعلاقات الحسنة والعمالة المخلصة من تشاد والسودان. ولا يمكن حصر الأضرار المعنوية التي لحقت بالشعب الليبي من جراء الإرهاب الذي قام به القذافي ضد هذه الدول.

ثانياً : بالنسبة لأفريقيا

إن ما دفعه الشعب الليبي من سمعته وكرامته وما خلقته سياسة القذافي الإرهابية ضد الدول الأفريقية من كراهية وجروح منحت تلك الدول المبررات الكافية للتعاون من اسرائيل وإقامة علاقات وثيقة معها كما أتاحت للنفوذ الأجنبي والأطماع الإستعمارية استغلال هذه البيئة واستثمارها وخسر العرب أهم ساحة دولية يمكنهم التحرك فيها وتقديم العون لها ومرغت سمعة الليبيين وخاصة الدبلوماسيين الذين تم طردهم بالجملة من أغلب الدول الأفريقية في التراب. وكانت الضربة المعنوية التي تلقاها الشعب الليبي لا تقل فداحة عن الخسائر المادية.

ثالثاً : الخسائر الإقتصادية

لا يمكن تقديم إحصائية دقيقة عن الخسائر الإقتصادية التي سببتها السياسة الإرهابية للقذافي بتبنيه للإرهاب الدولي، ولو عدنا إلى تصريح عبد السلام جلود نفسه عن مقدار الأموال التي كانت تنفق على الحركات الإرهابية لتبين أنه رقم من الضخامة بحيث تتضاءل معه كل الأرقام التي تقدمها حتى الدول الكبري كمساعدات أو تضعها في أي بند للمهمات الخارجية، حقا إن ليبيا بهذا الحساب هي من الدول العظمى، قال جلود "إن الجماهيرية تنفق ٢٢٪ من الدخل السنوي على حركات التحرر ومقاومة الإمبريالية والصهيونية " وإذا أخذنا في الإعتبار على سبيل المثال أن دخل ليبيا من النفط وحده خلال سنة ١٩٨١ وحدها بلغ ٢٥ مليار دولار فمعنى ذلك أن القذافي أنفق من خزانة الشعب الليبي خلال تلك السنة وحدها نحو (خمسة مليارات ونصف مليار) دولار على تلك الحركات التي قال إنه أكتشف أنها ليست حركات تحرير وإنما هي حركات تمارس الإرهاب. ولا نريد أن نجيب على التساؤل الذي يقول هل كان القذافي حقا يجهل حقيقة تلك الحركات الإرهابية ؟

وستكشف الأيام عن إرقام خيالية تم إنفاقها على الحركات الإرهابية الأوربية مثل حركة بادر ماينهوف، الألوية الحمراء، الباسك، المنظمة ١٩، منظمة ١٧ من نوفمبر، منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي، وغيرها. وستكشف الأيام أيضًا على أن حركات التحرير

يعرض ذلك الخلاف على الأمم المتحدة كالعادة مع الدول الضعيفة والصغيرة مما يدل على سعي القذافي لإبراز نفسه في وسائل الإعلام والظهور بمظهر البطل المتحدي لأمريكا ويبني أمجاده على أكتاف ذلك الضجيج الإعلامي، فخرج بمسرحية خط الموت وخليج التحدي وتجول بزورقه الحربي في رحلة إلى ذلك الخط، في الوقت الذي أعلن فيه أنه سيحول البحر الأبيض إلى بحر أحمر إذا قامت أمريكا بتجاوز ذلك الخط. وكانت النتائج المعروفة لتلك التصريحات الرعناء حيث أغرقت مجموعة من الزوارق الليبية على متنها أكثر من تسعين جنديا بحريا من شباب ليبيا ذهبوا ضحية استعراضات القذافي.

وهدد مرة أخرى بحرق الأرض تحت أقدام أمريكا وضرب

من ضحايا حرب القذافي العدوانية ضد الجارة الشقيقة تشاد

مصالحها وقواعدها في أي مكان في العالم في خطاب علني تناقلته وسائل إعلامه والعالم يدرك أن "من يخطط للحرب لا يصرح بالضرب"، ولكن القذافي الذي يرغب في المزيد من صفات البطولة وألقاب الزعامة زاد من تحديه ، ودفع ثمن إرهابه وتصريحاته العنترية شعبنا الليبي الذي تلقى الضربات في الغارة الأمريكية الإنتقامية، وذهب ضحيتها أكثر من مائة وخمسين مواطنا ومرغت كرامة ليبيا في الوحل، وأختفى القذافي في سردابه ليعود بعد أيام إلى إلقاء التهديدات والتوعدات و"الطزات"، ويعلن في جنون أنه سينتقم من الطائرات الأمريكية.

أخطر الخسائر

تتعرض اليوم ليبيا وشعبها المسالم المكبل بالنظام الإرهابي لإحتمال قيام الدول الكبرى الثلاثة بمحاصرتها اقتصاديا وربما بتوجيه ضربة عسكرية بسبب التصريحات العنترية الإرهابية التي كان يلقيها القذافي من وسائل إعلامه.

وبغض النظر عن حقيقة تورط القذافي في إسقاط الطائرتين المدنيتين، فإن ما قام به من إعطاء الحق لنفسه لإسقاط رؤساء دول أخرى والتدخل في شؤونها واختراق أمنها وسلامة أراضيها بعملياته الإرهابية سواء لتصفية المعارضين أو لضرب مصالح الدول المعادية له، أعطى المبرر الكافي لتلك الدول لاستخدام قوتها ضده لتقع النكبات على رؤوس الشعب الذي لم يضع تلك السياسيات ولم يقررها، وحتى في حالة تجاوز هذه الأزمة دون حصار أو عمل عسكري، وهو أمر بعيد الإحتمال، فإن مجرد التعويض عن الخسائر التي تطالب بها تلك الدول التي تبلغ أكثر من ٤ بلايين دولار والتي أبدى القذافي استعداده لتغطيتها باعتبارها "عملا إنسانياً" بالإضافة إلى ملايين الدولارات التي دفعها ولا تزال تدفع لتغطية العقود "السريعة" التي أبرمها القذافي مع فرنسا وبعض الدول الغربية والعربية والدول المشاركة في مجلس الأمن للإلتفاف حول الأزمة، وكذلك ملايين الدولارات التي أنفقت في إرسال الوفود والمبعوثين وإقامة المؤتمرات واجتماعات التضامن مع نظام القذافي، كلها كذلك تمثل خسارة مادية كبري لشعبنا الليبي.

إن ذهاب القذافي ونظامه المشوه للشعب الليبي وللأمة العربية والإسلامية أصبح مطلباً شعبياً وقومياً ودولياً، وما لم يتم إبعاده فإن ما ينتظر شعبنا الليبي من شرور ومظالم وخسائر قد يفوق كل تقدير.

إن رؤساء الدول الديمقراطية المنتخبون يقالون أو يستقيلون بمجرد التسبب في خسائر لا تبلغ الملايين بل لا تتجاوز عشرات الآلاف في حين يجري دعم القذافي لكي يدفع شعبنا الليبي هذا الثمن الباهض بسبب مزاج وشتائم وتهديدات وبطولات القذافي الوهمية.

أبناء الشعب الليبي يدفعون ثمن عبث وعنتريات القذافي

ولا تزال الكثير من الأجهزة والمؤسسات والجمعيات والأحزاب تتمسك وتساند وتدعم القذافي لمصالحها الخاصة مما يعني أيضا دعمها غير المباشر للإرهاب والذي يعتبر من زاوية أخري إصرار على أن يدفع شعبنا ثمن تلك السياسة الخرقاء.

إن ذهاب القذافي ونظامه المشوه للشعب الليبي وللأمة العربية والإسلامية أصبح مطلباً شعبياً وقومياً ودولياً، وما لم يتم إبعاده فإن ما ينتظر شعبنا الليبي من شرور ومظالم وخسائر قد يفوق كل تقدير.

تنعكس سياسات الأنظمة بصورة مباشرة على مصائر شعوبها وإرادتها الوطنية وكياناتها السياسية والإقتصادية، كما تتفاعل هذه السياسات مع مكونات حاضرها ومستقبلها. وفي فقه السياسة الدولية تبنى العلاقات الدولية على شرعة المصالح المتبادلة التي تؤسس على احترام القرار الوطني ولا تعمل على خدش استقلاليته. والإرادة الوطنية للشعوب لا تتزين بمعدلات الرفاه ولا بإحصائيات التنمية، فالمقاييس الجامدة تقيس فقط النجاحات والإخفاقات المادية، وليس بإمكانها وضع معايير لتراكمية الإرادات المتمثلة في روح الإصرار على التحدي والبناء، وكثير من الدول المصنفة في خانة الدول الفقيرة ضمن جداول الإحصائيات العالمية تمتلك أرصدة ضخمة من العزة الوطنية من السهل تحسسها بالرغم من صعوبة قياسها.

والأنظمة التي تحترم موروثاتها التاريخية تفرض بالتالي على الآخرين احترام أعرافها السياسية، كما أن التاريخ السياسي عمل على ترسيخ أعراف دولية تجاوزتها أنظمة، ورسخت تقاليدها أنظمة أخرى.

والإنسان الليبي قاوم المعتدين حينما تجاوزوا حدود أخلاقيات التعامل الدولي، كما وجدت القضية الليبية في الحضن الدولي كل سبل الدعم لأنها كانت تملك المبرر الشرعي في نضالها ومقاومتها. وحافظت الدولة الليبية بعد تحررها على استقلالها لأنها تعاملت مع العالم دون المساس بأسس العلائق الدولية التي كانت محكومة بأعراف وقوانين تحكم أطر التبادل بين الشعوب.

احترمت دولة الإستقلال مواطنيها عبر احترامها للقانون الدولي أكسبها ذلك هوامشاً واسعة من القبول ضرورية لدعم الإرادة الوطنية لشعوبها.

والإرادة الوطنية لا تعني فقط استقلالية القرار السياسي، ولكنها تعني الدورة الكاملة المنتجة لهذا القرار والتي تمتد للتأثير في مسار التوجهات الفكرية والتربوية والعقائدية، وما تحدثه من آثار على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي يرتكز عليها القرار السياسي. فآليات الفكر والإعلام ومؤسسات الإنتاج وميادين الإبداع والنماء إذا فقدت سند الإرادة الوطنية عطلت النمو وأربكت مسار التطور. وكل العناصر المؤثرة في آلة الإرادة الوطنية لها جانبان خارجي وداخلي، وإذا تظافرت عوامل السلب تقلصت قوة الإرادة الوطنية لتصبح خاضعة لمؤثرات قوى خارجية، أي تصبح الإرادة الوطنية عاجزة ومقهورة عن دفع عجلة التطور.

لم يحترم القذافي الإرادة الوطنية فعمل على تمريغها في وحل عبثه عبر استمراره في توهمه بتصدير "الثورة" خارج حدود جماهيريته. ولأن آليات السياسة مشلولة منذ ولادتها فلهذا عهد القذافي لمؤسساته الإجرامية مهام زعزعة الأنظمة في الخارج عبر شعارات فارغة يروجها السماسرة وتجار أسواق الدجل. ورجال المخابرات والإرهاب مهما كان ولاؤهم للسلطة فهم كثيراً ما يفشلون في القيام بالمهام الفكرية والإيديولوجية وخاصة غير المؤطرة منها كالتي يبشر بها القذافي، والتي ترك مهمة انتشارها لعناصر وظيفتها الأساسية توفير الأمن للقيادة السياسية.

ورغم تداخل تأثير مؤسسات القمع والإجرام الداخلية مع

لم يحترم القذافي الإرادة الوطنية فعمل على تمريغها في وحل عبثه عبر استمرار في توهمه بتصدير "الثورة" خارج حدود جماهيريته.

انعكاسات مخططات الإرهاب الخارجي على الإرادة الوطنية فإن هذه المقالة تحاول التركيز على ما خلقته سياسات الإرهاب الخارجي من آثار سلبية على هيبة وحرمة الدولة الليبية. وإن كان من الطبيعي أن تتعامل المعارضة الوطنية مع مخططات الإجرام بموضوعية تفرضها مستلزمات المحافظة على العرض الوطني إلا أن القوي الوطنية في حد ذاتها جزء من الإرادة الليبية التي تأثرت بحملات القذافي الإجرامية خارج حدود الوطن وأضافت بالتالي هذه الممارسات غير القانونية هماً إضافياً لجملة الهموم التي تواجه المعارضة.

المبررات والإنعكاسات

عرفت ليبيا نصرة قضايا التحرر، كما نُصرت قضيتها في مرحلة المقاومة، فساندت دولة الإستقلال قضايا التحرر في الجزائر وفلسطين وتشاد والسودان ودول كثيرة في أفريقيا وآسيا. كانت مناصرة قضية الحرية مبدأً سنته التجربة النضالية الليبية لا يقوم على دعم العنف الداخلي ولا يمول المولعين بالقفز على السلطة عبر الإنقلابات العسكرية، ولكنه مبدأ يقر الوقوف مع الشعوب في نضالها المشروع للتحرر ولفك قيود القهر.

ولكن القذافي منذ دعمه لانقلاب "الجنرال أفقير" في المغرب عام ١٩٧٠ نهج أسلوب تمويل العنف، والتهديد باستخدامه، بحيث تواصلت حلقات مسلسل تدخلاته في تونس والمغرب والسودان ولبنان ومصر وتشاد وأوغندا وإريتريا والصومال والصحراء الغربية وأيرلندا والسعودية والعراق وغيرها، كما ساعد على ترسيخ انشطارات الفلسطينيين بتقوية الحركات المنشقة عن التنظيمات الأم.

كانت المبررات المزعومة دائماً هي دعم قضايا التحرر عبر "تصدير الثورة"، وبذلك ظل القذافي يتبجح بمواقفه ضد الإمبريالية والرأسمالية حينما كان محمياً في الحضن السوفيتي. ولكن حينما تفككت وتحللت الكتلة السياسية للمعسكر الشرقي فقد القذافي معها غطاء الحماية فلم يعد بمقدوره ممارسة العبث بالصورة الفاضحة التي

وبهذا ظل يتجرع مرارة كأس الصمت وهو يتابع مخططات العبث والإهدار والتقويض فيظل مهزوماً محاصراً مسلوب الإرادة.

وهم تصدير الثورة

في حقبة مهمة من التاريخ البشري يصل فيها الصراع الحضاري درجة متطورة من التقدم التقني والبحث العلمي، يبرز القذافي كمشعوذ في إحدى حارات الشرق يبيع الوهم ليخدع السذج والطيبين، مستغلاً الخزانة الليبية في طباعة الأحجبة الخضراء التي لا تقدم حلاً واحداً لأي معضلة تواجه البشرية، ولكنه ينجح في نسج أشباح خصومه من خيالاته النابعة من ثقافة سطحية لا يمكنها حل معضلات خطيرة في قضايا إنسانية مهمة، يتوهم معها القذافي أنه أحدث ثورة قابلة للتصدير لشعوب مغبونة ومقهورة.

اعتمد القذافي على سوق الإجرام والإرهاب فاستخدم بقايا رموز أجهزة الإستخبارات الأمريكية والألمانية، فجند تربل وويلسون واستخدم كارلوس في تطوير مؤسساته الإجرامية ليرهب أنظمة الغرب التي يتهمها بأنها تحمي خصومه السياسيين. طور القذافي معها آلياته الإرهابية مستخدماً تكنولوجيا الشر من أجل أن يهدد أمن أنظمة عربية وإفريقية، ومن أجل إحداث خلخلة في أحزمة الأمن الغربية. أعطى هذا التوغل في عالم الجريمة شعوراً للقذافي بمقدرته على استخدام الإرهاب ضد خصومه. واصل بحثه لتطوير أسلحته الفتاكة ومصانعه المنتجة لوسائل الدمار على حساب مشاريع التنمية الوطنية وعلى حساب كرامة المواطن الذي ظلت أجهزة الأمن في عواصم العالم تتلصص على أدق خصوصياته، وتطارده عيون المخبرين التي تصر على عدم الثقة فيه، وتضع كل معاملاته موضع الشك والريبة. وحتى الدول التي يتعامل معها النظام أمنيًا، وخاصة دول أوربا الشرقية، فإنها تعامل المواطن على أنه عنصر في مخابرات الدولة مناط به مهمة أمنية سرية تعمل أجهزة هذه الدول على كشفها، وبهذا تتعرض كرامة المواطنين الليبيين للتلصص والمتابعة والمراقبة، فالمواطن في دولة القذافي يتصرف كما لو أنه مذنب فاقد لإرادته وكرامته. هذه الظرفية أدت إلى تقليص الإرادة الوطنية وأكسبت المواطنين شعوراً متزايداً بالإثم بجريمة لم يرتكبوها حيث انعكس ذلك على إضعاف روح الإنتماء لأنه ظل يعتقد أن هذا الوطن كيان تقوده عصابة فاقدة للشرعية الدولية تعبث بمصائر المواطنين بمحاصرتهم اقتصاديا وافلاسهم فكريًا وتغييبهم سياسيًا وإفسادهم اجتماعيًا.

الإرهاب الدولي كخط دفاعي أمني

جميع طغاة العالم يلجأون إلى العنف والقمع في قهر الإرادة الوطنية، ولكن القذافي تجاوز جميع المدارس القامعة باتخاذه أسلوب تصدير الإرهاب كخط دفاعي أمني ضمن استراتيجية نقل الخطر الأمني خارج حدود جماهيرته.

اتضحت معالم الصورة الإرهابية عند القذافي منذ تفرده بالحكم فعمل على إبراز شخصيته في إطار الراديكالية "الثورية" ليوهم الآخرين بمقدرته على التأثير في مصائرهم بالإيهام المبالغ في حجم ترسانة سلاحه، وعن طريق شبكة من الإرهاب الدولي تمتد إلى العمق

برنامج القذافي الإرهابي يدفع المواطن الليبي ثمنه باهضاً، فالحصار الإقتصادي أضر بدورة الإنتاج والنماء، وتشويه صورة المواطن قلصت إمكانيات التعامل الدولية..

الجنوبي للقارة الأمريكية، ومن خلال وضع برنامج لاستغلال القدرات والمؤهلات الإجرامية لعناصر لا تتردد في تطوير آليات الإرهاب، وعبر تحالف مع المنظمات المنشقة في داخل الدول، وبإيواء تنظيمات أخرى تم تسليحها لاستخدامها في زحزحة أنظمة كثيرة أو بالتهديد باستخدامها تحت شعارات وهمية مثلما جند الشبان الأفارقة بإغراءات كثيرة في كتائب "الفيلق الإسلامي" لإرهاب دول إفريقيا وخاصة السودان وتشاد.

اعتقد القذافي أن هذه القوة قد تشكل سداً بشريًا عازلاً يمكن استخدامه كخط دفاع أولي يُمكنه من حماية نظامه من أي قوة خارجية. والمتتبع لهذه السياسات يلمس أن المتضرر الوحيد في كل هذه المشاريع الإجرامية هو المواطن الليبي الذي حاصرته هذه

الإرادة الوطنية وحادثة لوكربي

أكملت صحيفة الإتهام الأمريكية الموجهة ضد عناصر في نظام القذافي بتحميلهم مسئولية تفجير طائرة PAN AM رحلة ١٠٣ في عـام ٨٨، "دورة الهـوان" عند القذافي، حيث سقط نهائيًا قناعه الكاذب بالإدعاء في التصدي لأمريكا ومن يدور في مداراتها. نفض الغبار عن ممارسات القذافي الإرهابية في هذا الوقت بالذات قد تكون له أبعاد كثيرة، وقد يدخل ضمن مخطط إعادة رسم الجغرافيا السياسية للشمال الإفريقي يتلاءم والصيغة المرسومة للعالم بعد حرب الحلفاء ضد العراق، وقد يكون نتيجة طبيعية لانتهاء دور القذافي الذي قام به على مدى أكثر من عقدين من الزمن حافلة بتوكيد حالات عدم الإستقرار لجزء حساس من خارطة الكون، وقد تكون مدفوعة برؤية جديدة لتطورات الشمال الإفريقي التي ظهرت من رحم التجربة الديمقراطية التي اشترطتها الدول الغربية لتكملة إطار النظام العالمي الجديد. وقد لا تكون أيا من هذه المبررات الخادعة وكلها لا تتعدى الصراع التقليدي لمناطق النفوذ بين الإمبراطوريات القديمة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي جميع الحالات فإن هذه الظرفية غير الطبيعية لا يمكن اعتبارها حلقة من حلقات النضال الوطني لأن حساباتها ودوافعها ليست من وضع أصحاب القرار الوطني، ولكنها حتما أدت إلى مضاعفات خطيرة لها علاقة مباشرة بالإرادة الوطنية.

النقطة المهمة الأولى، الجديرة بالتنويه، هي كيف تعامل القذافي مع الحدث، والنقطة الثانية، الجديرة بالمتابعة هي ردود فعل المعارضة الوطنية، والنقطة الثالثة والأهم من ذلك كله هو ردود فعل الشارع الوطني الليبي مع تطورات هذا الحدث الذي يعتبر منعطفا خطيراً لمسار حركة النضال الليبي لأن نتائج هذه التطورات ستكون وخيمة لأنها تهدد الكيان الوطني وتفرض عليه حصاراً قد تجره لتنازلات كبيرة فيها إذلال لكرامته الوطنية تسببتها الممارسات الإجرامية التي كان القذافي يتبجح بتنفيذها ومنها حتماً إعلاناته المستمرة بتهديد أمن المواطنين الآمنين كأداة للإنتقام للآمنين، ولكن حادثة لوكربي أفرزت جوانب مهمة عبرت عنها مواقف المتأثرين بها بصورة مباشرة.

موقف القذافي

كان تعامل القذافي مع تطور الأحداث ينطلق من موقف رعب وجبن أدى إلى تسخير كل أبواق إعلامه للتأكيد على أن جماهيريته دولة ضعيفة مهددة من قبل دول كبيرة عملاقة وأسقط بالتالي صفة "العظيمة" عن جماهيريته، وأخذ يلهث وراء السماسرة والوسطاء للتوسط له عند أمريكا وحليفاتها، وفي لغة كلها استجداء نسى الكرامة الوطنية وغض الطرف عن فأس بوش الهاوي فوق رأس نظامه ليمطر بوش بوابل من عبارات المديح الرخيصة التي لا تعبر إلا عن حالة رعب لا يمكن توريتها، ويتمادى في ضعف موقفه بإطراء بيكر وزير الخارجية في إدارة بوش، وتتواصل بعد ذلك إعلانات تنازلاته التي يتم عبرها قبول جميع الشروط التي فرضتها أمريكا عليه معلنا تخليه عن دعم الإرهاب وطرد رموزه وقفل أوكاره ووقف دعمه، وفتح جميع مؤسسات نظامه للتفتيش. وأمام هذه المسرحية الساخرة التي تتنافس

كانت رؤية الجبهة تؤكد أن الحفاظ على حرمة ليبيا وعرضها لا يتم عبر البيانات الساخطة ولا المزايدات الصحفية ولا باستغلال الفرص لمد الجسور مع السلطة عبر توضيح هوامش ونقط الإلتقاء معها.

فيها قيادات عربية لتلميع صورة القذافي الباطش تهان الكرامة الوطنية أمام هوان القذافي ورموز حكمه التي أحست بفقدانها التام للشرعية الدولية التي لهثوا وراءها أكثر من عقدين من الزمان مارسوا فيها جميعاً أبشع أنواع الجريمة والإرهاب.

لقد عرّت حادثة لوكربي ما بقي مستوراً من نظام القذافي الذي لم تبق له حتى فضيلة "الجرأة والتحدي" التي عادة ما تكون العامل المشترك لرؤساء العصابات وقطاع الطرق.

حالة المعارضة الليبية

رغم أن هذا التطور الخطير في مجريات الأحداث قد أحدث هزة في القوى المعارضة لنظام القذافي إلا أن قراءة هذا التطور في إطار بعده الزمني تختلف من فصيل لآخر، ومن قوة لأخرى.

تعاملت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مع جملة التطورات الناتجة عن توجيه تهمة اشتراك عناصر من نظام القذافي في تفجير طائرة «بان آم» من منطلق يرسخ يقينها بأن أولوياتها لازالت ثابتة، وأن إسقاط النظام أصبح ضرورة تحتمها الحالة المزرية التي ظهر بها القذافي في تشبثه بالحكم مهما كلف ليبيا من ثمن.

كانت رؤية الجبهة تؤكد أن الحفاظ على حرمة ليبيا وعرضها لا يتم عبر البيانات الساخطة ولا المزايدات الصحفية ولا باستغلال الفرص لمد الجسور مع السلطة عبر توضيح هوامش ونقط الإلتقاء معها، ولهذا كان من الضروري أن تستغل هذه الظرفية الطارئة لزيادة الفعاليات الجبهوية في الداخل والخارج لتوفير الظروف الموضوعية التي تسرع بإحداث التغيير وتحرير الإرادة الليبية من المؤامرات التي تحاك ضدها. وكان لا بد من الدقة في التكتيك ومن التمويه في الإيحاء مع حشد للبدائل والقراءات واستخدامها كسلاح مهم في معركة قادمة لتحرير الإرادة الوطنية.

على الضفة الأخرى لنهر المعارضة تقف اجتهادات لها رؤاها المتباينة. وفي مثل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الوطنية

أحداث قفصة الدامية

لم يكن القذافي يخفي أطماعه التوسعية تجاه تونس، وكان يحلم دائماً بضمها إلى ليبيا تحت زعامته، وربما لم يكن يردعه عن تنفيذ ذلك الحلم الأحمق إلاّ الخشية من ردود الأفعال في المنطقة، وخاصة رد الفعل الجزائري الذي كان دائماً حاداً وعنيفاً تجاه أي تهديد ليبي للأراضي التونسية، حيث تعتبر أن ما يحدث في تونس يشكل تهديداً للأمن القومي الجزائري. وكان القذافي يردد دائماً أن انطلاق قبيلة ليبية واحدة فقط عبر الحدود التونسية كفيل بإسقاط النظام السياسي فيها لكي تلتحم تونس مع ليبيا تحت قيادته. وكجس نبض لردود الأفعال المحتملة كان يردد في أكثر من خطاب قوله: "لو أنني أمرت القوات المسلحة الليبية والعناصر الثورية باحتلال تونس فمن الذي يستطيع أن يمنعني".

لقد شاء سوء حظ الشقيقة تونس أن يوجد على حدودها حاكم إرهابي غير مسؤول أصابها الكثير من أذاه وشروره، وتراوحت تدخلاته العدوانية في شؤونها من عمليات اغتيال، وتفجيرات، وتخريب، ومحاولات لاسقاط نظام الحكم فيها، ولعل قمة الإجرام الذي عانت منه تونس تمثل في المحاولة الفاشلة لغزو أراضيها، ففي ليلة ٢٧ يناير ١٩٨٠ تسلل العشرات من الأشخاص (ليبيين وتونسيين) الذين تم تدريبهم في معسكرات داخل الأراضي الليبية إلى مدينة **قفصة** واحتلوا المدينة بعد أن أمطروها بوابل من القذائف والمتفجرات وقتلوا كل من اعترض سبيلهم من العسكريين والمدنيين العزل الأبرياء، وحاولوا إجبار سكان المدينة على الإنضمام إليهم للزحف على باقي المدن التونسية لإسقاط الحكومة وإقامة نظام حكم عميل لنظام القذافي. وتمكنت السلطات التونسية من القضاء على هذه المحاولة الآثمة بعد أن سقط عشرات القتلى، وتم القبض على الإرهابيين الذين ظلوا على قيد الحياة، وقد اعترفوا جميعاً بتلقيهم التدريب العسكري في ليبيا وأن القذافي هو الذي أمدهم بالسلاح والعتاد والأموال والآليات ودبّر لهم خطة الغزو وساعدهم على تنفيذها.

ولقد أسفرت هذه المحاولة الإجرامية عن مقتل شرطيين وجرح آخر، ومقتل ١٥ مدنيا وجرح ١٦ آخرين، ومقتل ٣٥ جندياً ومجنداً وجرح ٩٥ آخرين من الجنود. وقُتل (٤) من الإرهابيين وجرح (٦) وألقي القبض على ٤٢منهم.

ولقد جاءت أقوال الإرهابيين قاطعة بتورط نظام القذافي ومسؤوليته عن عملية قفصة من بدايتها وحتى نهايتها المأساوية. فلقد جاء في أقوال المتهم الأول في أحداث قفصة **عز الدين الشريف** أن رجال القذافي في المخابرات الليبية ومكتب الإتصال الخارجي هم الذين اتصلوا به وضغطوا

مجموعة من ضحايا أحداث قفصة

عليه وغرروا به وأغروه بالأموال للقيام بتجنيد التونسيين لإتمام عملية الغزو، وأنهم هم الذين رسموا له خطة التنفيذ وسهلوا دخول الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى تونس والتي بلغت في مجموعها ٢٠٠ صندوق، وأنهم وعدوه بالإعتراف بهم بعد قلب نظام الحكم ودعمهم مادياً ومعنوياً. وقال إن مدير مكتب الإتصال العربي بليبيا وهو المدعو **الهادي فضل** قد قال له:"إن الكلام الذي تسمعه من فمي هو كلام القذافي".

وثبت من التحقيقات أن القذافي قد وعدهم بالإضافة إلى السلاح والأموال والإعتراف بهم بدعم جوي يقمع أي محاولة للتعرض لهم. كما جاء في أقوال المتهم الثاني في أحداث قفصة وهو المدعو **أحمد المرغني** ما يلي: "... قال لي **عزالدين الشريف** إنه كان قابل معمرالقذافي... معمر القذافي يولي اهتماماً كبيراً لهذه العملية، ويعتبرها عملية حياة أو موت بالنسبة لمعمر القذافي. وقال إن القذافي على استعداد لدنا بما نحتاج إليه من عتاد وأموال وأنه سوف يعطي أمراً إلى إدارة الهجرة والجوازات الليبية للسماح للتونسيين بالدخول إلى ليبيا بدون تأشيرة..."

كما جاء في أقواله أن مخطط القذافي كان يتمثل في افتعال توتر على الحدود الليبية التونسية لاستدراج الجيش التونسي إلى الحدود حتى يتم إلهاؤه وإبعاده عن مدينة قفصة ليتمكن العملاء من إتمام عملية الغزو ثم الزحف على باقي المدن التونسية لإسقاط النظام.

وفي مقابلة للقذافي مع صحيفة **ليبراسيون** الفرنسية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٨٠، اعترف بمسؤوليته عن أحداث قفصة التي أطلق عليها وصف "الثورة الشعبية"، وقال إنه مستعد لإشعال حرب عالمية ثالثة إذا كان ذلك سيؤدي إلى انتصار "الثورة الشعبية" في تونس وإسقاط نظام الحكم فيها.

وأكد عبد السلام جلود تورط النظام الليبي في أحداث قفصة الدامية حينما ألقى خطاباً في مؤتمر للطلبة في مدينة سرت بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٠ قال فيه تعليقاً على أحداث قفصة: "نحن مصرون على أن يستمر هذا الصراع إلى أن يسقط النظام التونسي".

تعرية الجريمة

لم يعد أمراً خفياً لأجهزة الأمن الدولية مدى تورط القذافي ونظامه في جرائم الإرهاب الدولي طوال عقدي السبعينات والثمانينات بعد سقوط النظام الشيوعي في الإتحاد السوفييتي وانكسار خزائن الأجهزة البوليسية في ألمانيا الشرقية ورومانيا وتشيكسلوفاكيا.

إن كمية المعلومات المتوفرة لأجهزة الأمن الغربية حول تورط القذافي قد يحتاج إلى وقت طويل نسبيا لتحليلها وربطها وتوظيفها، ولكنها ستبقى بعيدة عن متناول الشعب الليبي، وهو الضحية الأساسية لإرهاب القذافي، لأن طبيعة الدور المناط بالقذافي سيكشف أسراراً خطيرة حول ارتباطه بقوى خفية دولية تستهدف أصالة وتاريخ وعقيدة الأمة ككل وليس أفراد الشعب الليبي فحسب.

ومهما يكن من أمر تورط القذافي في جرائم الإرهاب الدولي، فالشعب الليبي هو الطرف الأكثر خبرة ودراية بجرائم القذافي في الداخل والخارج، ولكن تظل هناك دوائر أخرى من عالم الجريمة ارتبط بها القذافي ولجانه الثورية وأجهزته الأمنية، هي دوائر تسبح في عالم من السرية والغموض بحكم تعقيدات العلاقة المتشابكة بين أطرافها المختلفة، ونقصد تورط القذافي في عالم الجريمة وعصابات المافيا وعصابات الإتجار وتهريب المخدرات وتدوير الأموال وتهريب الأسلحة، وعلاقة كل ذلك بالنشاط التخريبي والعنف السياسي للمنظمات الإرهابية التي يدعمها القذافي في مختلف بقاع العالم.

الأسئلة المحرمة

ولعل بعض الأسئلة تبرز أمام كل من يحاول الخوض في ارتباط القذافي وتورطه في عالم الجريمة الدولية تستفسر عن :

من يمكن أن يكون وراء دفع القذافي وتشجيعه لاختراق مجال الجريمة على المستوى الدولي؟ وكيف أمكن للقذافي أن يخترق هذا العالم السري بهذه السهولة وتلك السرعة؟ ومنذ متى ارتبط القذافي بهذه القوى الخفية، وأين نقاط تورطه تحديداً، وما هو دور القذافي بالضبط، وماذا يمكن أن يشمل ذلك أكثر من توفير الأموال والسلاح والملجأ، وهل يشمل الأمر عمليات تدوير الأموال والمشاركة في عمليات الإغتيالات وغيرها من الأمور الخفية؟ وهل يمكن أن يكون تورط القذافي فقط من أجل المكانة السياسية أو الدعاية السياسية؟ وهل هو تنفيذ لدور ثوري على مستوى العالم، أم أنه فقط بسبب ارتباطه بعدد من المنظمات الإرهابية ؟

هذه كلها أسئلة موضوعية وحقيقية لايمكن الإجابة عنها دون الخوض في الكثير من الخفايا والأسرار، وفي هذا المقال سنحاول عرض بعض الجوانب والمعلومات والعلاقات المتناثرة والتي لا يمكن أن نسقطها من حساباتنا حتى وإن كنا لا نستطيع ـ حتى الآن ـ الربط بينها وكشف أسرارها، ونركز على بعض الشخصيات المشبوهة التي ارتبط بها القذافي منذ مجيئه على رأس السلطة في ليبيا.

الشخصية الأولى :

ومن الشخصيات الغامضة التي ارتبطت بالقذافي هو **السنيور ميشيلي بابا** (Michel Papa) أحد رموز **المافيا** في إيطاليا، وقد ظهر اسمه فجأة كمحامي إيطالي من مقاطعة سيشيليا، قدم نفسه كوسيط أو ممثل عن نظام القذافي في فضيحة بيلي كارتر الشهيرة، واتضح أنه كان آنذاك يحمل صفة رئيس جمعية الصداقة العربية ـ الإيطالية في كاتانيا، وظهر أكثر من مرة وهو يرافق **أحمد الشحاتي** الذي كان له دوراً بارزاً في تكوين علاقات كثيرة للقذافي في الأوساط السياسية في بعض دول البحر الأبيض المتوسط، وقد كان وقتها من قيادات الإتحاد الإشتراكي العربي، وقد كان **السنيور بابا** معروفاً في الوسط الإعلامي الإيطالي بارتباطه المشبوه مع **عصابات المافيا**.

لقد بدأ ارتباط القذافي بهذه الشخصية مبكراً، حيث وصل طرابلس كداعية يحمل في حقيبته مشروعاً طموحاً يسعى لتحرير جزيرة سيشيليا، وهو نفس المشروع الذي طرح في الأربعينات من قبل **منظمة تحرير سيشيليا**، و **الجيش التطوعي لتحرير سيشيليا** (EVIS)، وكانت تلك الزيارة برفقة عدد من التجار اليهود الطليان، وقد تحصل خلالها على دعم مادي ومعنوي كبير لحركته الإنفصالية، وبعد تلك الزيارة تلاحقت الإتصالات واللقاءات والترتيبات، فبعدها بفترة وجيزة انعقد مؤتمر خاص يبحث تاريخ جزيرة سيشيليا، قيمت فيه التجارب السابقة لحركات تحرير الجزيرة، وتزامن ذلك مع وصول وفد رسمي ترأسه رئيس الغرفة التجارية في طرابلس إلى كاتانيا، أعلن بأنها تهدف إلى توطيد العلاقات بين ليبيا وسيشيليا، ثم تلى ذلك إنشاء عدد من الواجهات التجارية مثل **الجمعية التعاونية الليبية السيشيلية**، **والمصرف الليبي السيشيلي**، والتي كان جميع أعضائها من الطليان الإنفصاليين المرتبطين بعصابات المافيا، ومن نتائج تلك الإتصالات ارتباط **السنيور بابا** بعدد من الشخصيات والتنظيمات السياسية في العالم العربي وبالذات في الأنظمة "الثورية" كاليمن الجنوبي، ثم أصبح رئيساً لجمعية الصداقة العربية الإيطالية ومديراً لمكتبها في **كتانيا**، والتي كان من أبرز أعضائها رئيس إحدى محطات التليفزيون التجارية في جزيرة سيراكوزا والتي أذاعت برامج دعائية لنشر ترهات القذافي في أوساط الفئات الفقيرة في الجنوب الإيطالي، كما أن من أعضائها الآخرين أحد أعضاء قيادة اتحاد العمل الإيطالي الذي تسيطر عليه **عصابات المافيا** بالكامل.

الشخصية الثانية :

ومع بداية عام ١٩٧٥م، اعتقلت سلطات الأمن الإيطالية أحد الإنفصاليين في كاتانيا، بعد تورطه في عملية إرهابية، يدعى **السنيور أندريولا** (Andereola)، وقد اعترف أمام القضاء الإيطالي بمعلومات عن ارتباط القذافي بالحركات الإنفصالية في

اللاتينية وفتحت له مجالات تعاون وتنسيق مع عدد من المنظمات الإرهابية في كولومبيا وبنما واورغواي وغيرها من الدول في أمريكا الجنوبية، ومن الأخبار التي نشرت في وسائل الإعلام أن البوليس ألقى القبض في فنزويلا على فريق مكون من أحد عشر إرهابياً إيطالياً ينتمون إلى جماعة اليميني المتطرف **السنيور ستيفانو ديلي تشيي** (**Stefano Delle Chiaie**) الذي كان آنذاك مطلوباً للعدالة في إيطاليا، ولكن المثير في الخبر أن هذا الفريق المتهم لم يجد العون المادي إلا من مندوب المكتب الشعبي في فنزويلا الذي قام بتوفير الإحتياجات المادية المطلوبة.

كذلك وظّف القذافي علاقته الوطيدة بالحركة الإنفصالية الأسبانية (**ETA**) لإقامة علاقات مع منظمات إرهابية وثورية متطرفة مثل منظمة **M19** في كولمبيا ومجموعة **سيندرو** (**Sendero**) في بوليفيا والتي فتحت المجال للإتصال والتعاون مع عدد من المنظمات الإرهابية الأخرى مثل **منظمة توبارماروس**(**Tuparmaros**) في أرغواي، ومنظمات **MR13** و **MIR** في تشيلي، و**الحركة الثورية** في البيرو، وكل هذه المنظمات اعتمدت الإتجار في المخدرات وتدوير الأموال.

رموز شبكة الإرهاب الدولية

من أبرز العناصر الإرهابية التي لعبت دوراً بارزاً في توطيد علاقات القذافي مع الرئيس البنامي **نورييغا** شخص من كوستاريكا يحمل اسم **دومنقو** (**Domingo**)، وهو من الذين زاروا ليبيا كثيراً، وأهمها زيارته لطرابلس في أبريل ١٩٨٧ حين شارك في الذكرى الأولى للغارة الأمريكية، ومكث فيها بعد الإحتفالات مدة ثلاثة أشهر مع عدد كبير من الإرهابيين الذين ينتمون لعدد من التنظيمات الإرهابية في أمريكا اللاتينية، قاموا خلالها بحضور دورة تدريبية في أعمال الكوماندوز. بعد عودته إلى أمريكا اللاتينية قام بعدة اتصالات في أوساط السياسيين، ولكنه بينما كان في بنما اعتقلته سلطات الأمن خطأً في يوليو ١٩٨٨ وتبين فيما بعد أنه يعمل لصالح القذافي، وبعد مكالمة مطولة بين **القذافي ونورييغا** أطلق سراحه وأصبح بعدها من أهم الوسطاء بين القذافي ونورييغا حتى قبيل اختطاف الأخير من قبل القوات الأمريكية. هذا الإرهابي (**دومنقو**) معروف لدى السلطات الأمنية الدولية بصلاته بدوائر ومجموعات تهريب المخدرات وتدوير الأموال في أمريكا الجنوبية، وبصلاته مع عصابات المافيا في أمريكا وإيطاليا والمكسيك.

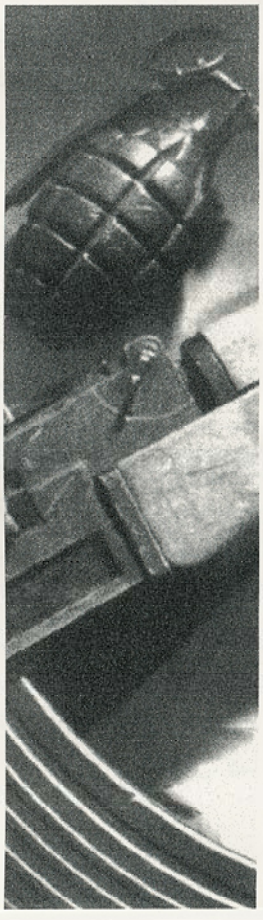

ومن العناصر الأساسية في قيادة **حركة السندانيستا** والذين ارتبطوا بعلاقات وطيدة مع القذافي **السيد توماس بورج** (**Tomas Borge**) الذي كان المسئول الأول على معسكرات تدريب

إعترافات السنيور أندريولا أظهرت صورة متكاملة عن مدى ارتباط القذافي بعصابات المافيا والمنظمات الإرهابية ومدى تورطه في عمليات تهريب السلاح والمخدرات.

توماس بورج

قوات السندانيستا في ليبيا في السبعينات، وقد تولى خلال عهد **أورتيغا** أحد المناصب المهمة، بل أنه لا يزال مرتبطاً بإدارة جهاز البوليس السري في النظام القائم حالياً في نيكاراغوا، وهو من أصحاب الصلات والعلاقات المتشابكة مع مجموعات إرهابية معروفة. ومما لا شك فيه أن نظام القذافي تمكن من خلال حكم **السندانيستا** من تجنيد أعداد كبيرة من رجالات المال والسياسة بغض النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية، وقد كان المكتب الشعبي في ماناغوا من أنشط المكاتب في أمريكا الجنوبية، وكان الدعم القذافي لنظام أورتيغا من أكبر ما قدم في أمريكا الجنوبية والذي وصل مبلغاً قدره (١٠٠) مليون دولار قرضاً طويل الأجل، و(١٥) مليون دولار نفط، و(٢٠) مليون دولار في شكل استثمارات أخرى. **والسيد بورج** هو أيضاً من العناصر ذات العلاقات والصلات الغامضة مع القذافي من جهة ورجال العصابات من جهة أخرى.

ومن العناصر الضالعة في عالم الجريمة وتهريب المخدرات **السنيور ليونارد ريّزي** (**Leonard Reisse**)، وكان من أكبر المتحمسين لنظام القذافي ولكنه يقيم حالياً في أحد السجون الأمريكية بعد إلقاء القبض عليه إثر مطاردة استمرت أكثر من عشر سنوات. وهذا الإرهابي كان من رجالات أو ضباط **المخابرات العسكرية الأرجنتينية**، وكان ذا علاقات مزدوجة مع **المخابرات الأمريكية** من جهة ومع عصابات المخدرات من جهة أخرى، وكانت له علاقات وثيقة مع كل من **كاسترو ونورييغا والقذافي** في نفس الوقت. وهذا الإرهابي كان في زيارة سرية إلى **طرابلس** في أواخر عام ١٩٨٥، وقد وصلها من **سويسرا** التي قضى في أحد سجونها مدة عامين لأسباب غير معروفة، وقد دخل ليبيا بجواز سفر مزور

أن علاقات الشبكة امتدت إلى الجالية العربية وعلى رأسها رئيس وأعضاء **الغرفة التجارية الكندية العربية** وخاصة أفراد من **عائلة البطراوي** الشهيرة.

إن بعض المعلومات التي كُشفت حتى الآن حول **المصرف الدولي للإعتماد والتجارة** (BCCI) تبين بما لا يدع مجالا للشك تورط القذافي في عمليات تدوير الأموال أو غسيلها، فمؤسس المصرف الباكستاني **أغا خان** مرتبط بالقذافي منذ بداية الإنقلاب، بل إن هناك شواهد تربط بينه وبين المحامي الإيطالي **ميشلي بابا**، الذي سبق وأن أشرنا إلى علاقته بالقذافي. كما أن أحد الذين ألقى عليهم القبض في أمريكا هو المصرفي الباكستاني **أمجد عوان**، وهو المحاسب الخاص للرئيس **نوريغا** قبل عزله، وهو أيضاً من أصدقاء القذافي المقربين، وقد كان مديراً لفرع المصرف في مدينة بنما خلال عام ١٩٨٢ حينما ارتبط بنورييغا، وقد اختار **السيد عوان** التعاون مع الشرطة الأمريكية وتبرع بمعلومات قيمة من شأنها أن تدين نورييغا وعناصر قيادية في عصابات كولمبيا وبنما مقابل تخفيف العقوبة ضده، ولعله كشف الكثير من المعلومات حول تورط القذافي في هذه الشبكة.

خاتمة : نزع القناع

هذه بعض الحقائق المذهلة عن حقيقة القذافي ومدى تورطه وارتباطه بعالم الجريمة الدولية، وهي حقائق إن خفيت عن أفراد الشعب الليبي الصابر، فلن تخفى على قواه الحية الواعية، كما أنها لا تخفى على الدوائر الأمنية الدولية غربيها وشرقيها.

إن ارتباط القذافي بعالمي الإرهاب الدولي والجريمة الدولية لم يعد من الأمور التي تحتاج المزيد من البحث والتمحيص بل هناك من الأدلة والبراهين ما يفوق تصوراتنا وقراءاتنا للقذافي (طبيعة وممارسة) وللدور الذي يلعبه على المستوى المحلي والعربي والعالمي، ورغم ذلك لم تتجاوز ردود الفعل رسائل التهديد، وعمليات الترويض ودروس التعقيل!!. أما من جهة القذافي، وإدراكاً منه للحدود المرسومة له، لم تزده مواقف "الأسرة الدولية" منه إلا غروراً وتطرفاً، وكان أسلوبه دائماً يتذبذب بين السباب والشتائم عندما يتأكد أن أحداً لن يتصدى له، ثم التباكي أمام العالم عندما

قراءة في كتاب "القائد"

القذافي ومنظمة ١٧ نوفمبر

قراءة سريعة لحجم المعلومات التي نشرت في كتاب الكاتب اليوناني **Thim Botsaris** بعنوان " **القائد** " تكشف لنا بعض أسرار **منظمة ١٧ نوفمبر** الإرهابية، وبالدرجة الأساسية حول شخصية قائد هذه المنظمة **ميشال رابتس** (Michel Raptis) والشهير بـ **بابلو** (Pablo) والذي يهمنا منها هو ارتباطه بعلاقات خاصة مع **القذافي** (قائد الجماهيرية العظمى)!

قد لا يهمنا أن **القائد بابلو** هو من مواليد مصر وأنه من أصل يهودي عن طريق جدته، وأنه قد ارتبط بالحركة الشيوعية وعبر فصيلها الذي تبنى الماركيسية اللينية ثم التروتسكية، بل قد لا نهتم بمسألة سرعة رُقيّه في سلم المسؤولية في حزب التروتسكيين في أثينا، الذي أصبح نائباً لرئيسه في عام ١٩٣٤، ولكن الذي يهمنا فعلا هو ذلك الإرتباط وتلك العلاقة الخاصة التي برزت بينه وبين القذافي ومباشرة بعد مجيء القذافي للسلطة، وقد انعكس ذلك على عدد كبير من اللقاءات والإجتماعات السرية بينهما في داخل ليبيا وخارجها، وما ترتب عنها من اتفاقات وإجراءات.

لقد ظهر القذافي في السبعينات كخير معين ومؤيد لحركة **PAK** التي قادها **باباندريو** للوصول إلى سدة الحكم في اليونان، والتي تدرب أعضاؤها في ليبيا، وتحولت فيما بعد إلى أداة دعائية للقذافي وأفكاره الثورية، كما أن حركة **١٧ نوفمبر** العنيفة قد نفذت عدداً من العمليات الإرهابية في اليونان لصالح القذافي، ولعل أهمها عدد من الإغتيالات السياسية لأفراد ليبيين معارضين للقذافي كانوا يقيمون في اليونان هرباً من جحيم القذافي، وكان واضحاً أن الأساليب التي اتبعت فيها تدل على قيام عناصر محترفة في عالم الجريمة بتنفيذها. هناك أوجه تعاون وتنسيق كثيرة جداً نشأت بين القذافي وهذه المنظمة وغيرها، وكل ذلك معروف لأجهزة الأمن الدولية، فالعلاقة بين **القائد بابلو** و **القذافي**، وبين **منظمة ١٧ نوفمبر** و **نظام القذافي** معروفة جداً، وأن معسكرات تدريب الإرهابيين لهذه المنظمة على الأراضي الليبية معروفة ومكشوفة. ومن جهة أخرى فلا شك أن العلاقة الخاصة التي توطدت مبكراً بين **القذافي وبابلو**ـ وهو قطب من أقطاب اليسار الأوربي، أتاحت للقذافي فرصة للتعرف والإنفتاح على أغلب منظمات العنف الثوري في أوربا وآسيا من جهة وكذلك على عدد من الهيئات الخفية المشبوهة التي برزت في مجال العلاقات العامة والدعاية السياسية من جهة أخرى، ولعل من أبرزها وأخطرها رموز الإتباذات الخفية مثل **برونو كرايسكي** في النمسا، و **باباندريو** في اليونان، و **تشاوشيسكو** في رومانيا.

القذافي واللعب بالطين

اتفقت كل التقارير الأمنية أن مادة السمتكس SEMTEX شديدة الإنفجار هي النوع من المتفجرات الذي استعمل لتفجير طائرتي PAN AM و UTA، واللتين راح ضحيتهما أكثر من ٤٠٠ شخص.

ومادة السمتكس تعتبر من أكثر المواد المتفجرة جاذبية للعناصر الإرهابية بحكم ما تمتلك من خصائص سهلت لهم عمليات نقلها وتخزينها والتعامل معها وخاصة قدرتهم على العبور بها عبر بوابات المطارات دون كشفها من آلات الكشف العادية التي تستخدم الأشعة السينية، أو شمها من قبل الكلاب البوليسية المدربة.

فالمادة تتشكل بالكيفية المطلوبة مثل العجينة الطينية التي يستعملها الأطفال للعب، فضلا عن أن العنصر الإرهابي لا يحتاج إلى كمية كبيرة منها لتفجير الهدف، فهي شديدة الإنفجار وتزيد قوتها ألف مرة عن بقية المواد الأخرى، فقوة انفجارها وحجم الأضرار التي تسببها لا تقارن بأية مادة أخرى، فالتجارب أثبتت أن الطائرة لا تحتاج لتفجيرها لأكثر من ٢٠٠ جم من المادة. أما بالنسبة لطرق تخزينها فهي تحتفظ بجميع خواصها الكيماوية الضرورية لعملية التفجير إذا ما روعيت بعض الإحتياطات البسيطة، وفي أسوأ الأحوال قد تفقد جزءا من مطاطيتها بعد عشرات السنين من التخزين.

ويبدو أن القذافي اكتشف أهمية السمتكس مبكراً حيث سعى جاهداً لتكديس كمية كبيرة منه خلال سنوات قليلة في الفترة ما بين عامي ٧٥ و٨١، وتقدر الكمية بما يقارب من ألف طن كما صرح بذلك الرئيس التشيكسلوفاكي Vaclav Havel يوم ٢٢ مارس ١٩٩٠م. الذي ذكر في مؤتمره الصحفي أن الكمية التي اشتراها القذافي تمكنه من تمويل المنظمات الإرهابية بهذه المادة لعشرات السنين، أما السيد Jiri Novy مدير مصنع Synthesia الذي يصنع هذه المادة فقد صرح بأن بلاده تنتج مادة السمتكس لاستعمالها في أغراض سلمية مثل حفر المناجم وفتح الطرق في المناطق الجبلية ولكن النظام الستاليني المنهار في تشيكوسلوفاكيا كان يوظف هذه المادة لخدمة علاقاته السياسية مع دكتاتوريات العالم وعلى رأسها نظام القذافي، فذكر بأن كل الكميات التي بيعت إلى القذافي كانت بناء على تعليمات أو أوامر عليا، كما ذكر بأن النظام الجديد حاول استرجاع بعض الكميات من القذافي إلا أنه رفض ونفى بشكل قطعي أنه يحتفظ بأي كمية من المادة، وأشار في تصريحه إلى أن المصنع كان ينتج حوالي ٢٠٠ طن سنويًا من المادة المتفجرة لبيعها إلى عدد كبير من الدول الصديقة ولكن القذافي استغل الفساد الإداري والسياسي الذي كان متفشيًا في النظام السابق واستطاع أن يتحصل على ما يقارب من ألف طن في عدد قليل من السنوات، وأضاف بأن بيع هذه المادة إلى القذافي قد توقف بالكامل في عام ١٩٨٨م.

ومما يلاحظ أن مادة السيمتكس هي المادة الأساسية التي يستعملها إرهابيو منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA في عملياتهم، حيث تشير تصريحات سلطات الأمن البريطانية بأن معلوماتهم تؤكد أن القذافي أعطى لهذه المنظمة ما يقارب من (٥) إلى (١٠) أطنان من هذه المادة وكان ذلك في أوائل الثمانينات، ومن جهة أخرى فقد تبين من التحقيقات المستفيضة حول حادثتي الطائرتين وجود آثار لهذه المادة في حطامهما.

ومما يذكر أن السلطات في تشيكسلوفاكيا قد وضعت ميزانية قدرها ٤٠٠ ألف دولار منذ عام ١٩٩٠ خصصتها للقيام بالأبحاث اللازمة لإيجاد وسيلة عملية لجعل هذه المادة سهلة الكشف في المطارات والموانئ بحيث تصبح متساوية مع المواد الأخرى المصنعة في بلاد الغرب مثل مادة C4 الأمريكية ومادة PE2 الإنجليزية مما يقلل أو يلغي من جاذبيتها بالنسبة للمنظمات الإرهابية والدول الدكتاتورية التي تدعمها مثل نظام القذافي.

ومن الملاحظات المذهلة في هذا المجال أنه بالرغم من كل الأدلة حول تورط القذافي في نشر هذه المادة وتوزيعها على مختلف المنظمات الإرهابية فإن المسؤولين التشيكيين كانوا لفترة طويلة من الزمن مترددين في الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بمبيعاتهم من هذه المادة للقذافي وقد تبين أن السبب وراء ذلك هو تخوف النظام التشيكي من عدم حصولهم على الديون المستحقة على نظام القذافي وكذلك تخوفهم من تصرفات القذافي ضد بعض رعاياهم في ليبيا، والذين كان يقدر عددهم بنحو (١٠٠٠) ألف عامل وخبير يتبعون لنفس المصنع الكيماوي الذي يصنع مادة السيمتكس.

والغريب في الأمر أن مدير المصنع حاول زيارة ليبيا وتوضيح موقفه للقذافي بعد تصريحات الرئيس التشيكي، إلا أن القذافي رفض السماح له بزيارة طرابلس بل هدده بأن المزيد من التصريحات المثيرة سيكون سببًا لتعرض موظفي الشركة في ليبيا للمضايقة والإضطهاد من قبل اللجان الثورية.

وخلاصة القول أن لا أحد يستطيع أن يتكهن بالكمية التي يمتلكها القذافي من هذه المادة المدمرة، وماذا يمكنه أن يفعل بها وهو يلفظ أنفاسه السياسية الأخيرة!!

الآلية التي وظيفتها توليد الشكوك حول ولاء الأجهزة الأمنية لإضعاف مقدرتها على بلوغ درجة من السيطرة قد تؤهلها للهيمنة على القرار الأمني في داخل منظومة النظام. الأجهزة التي تشكل مصدر التوازن الأمني للنظام هي القيادة العليا للقوات المسلحة، اللجنة الشعبية العامة، هيئة أمن الجماهيرية والحرس الثوري. جميع هذه الأجهزة تؤدي مهامها بطريقة منفصلة وليس هناك أي اتصال مباشر بينها، والفلسفة الأمنية عند القذافي تقوم على أساس التعامل مع كل جهاز في ظل تقييم فعاليات الأجهزة الأخرى.

يمتلك الحرس الثوري قوة تسيير اللجان الثورية وإدارة مكتب الإتصال باللجان الثورية التي بدورها لها علاقة غير مباشرة ببعضها.

في الخارطة الأمنية تبدو أمانة العدل وأمانة الخارجية جهازين مهمين في صياغة وإدارة التوجيهات الأمنية.

يعتمد القذافي على أجهزة فرعية كهيئة أمن الجماهيرية في شعبتها الخارجية والداخلية، وعلى الإستخبارات العسكرية، وعلى جهاز الأمن الشعبي الذي يتشعب إلى فروع ثلاثة هي القبيلة وقوات الردع وكتائب الأمن.

جهاز المتابعة التابع مباشرة للقذافي وظيفته الأساسية أن يضع أمام مكتب معلومات القائد ـ الذي يديره النقيب أحمد رمضان «الأصابعة» ـ كل التقارير السرية والدورية التي لها علاقة مباشرة بالقرارات الأمنية سواء في مرحلة التخطيط أو الإعداد أو التجهيز.

مخططات الإرهاب الخارجي تشرف عليها جميعاً أمانة الخارجية (مكتب الإتصال الخارجي) التي تسيّر المثابة العالمية وتدير جهاز الأمن الخارجي الذي ينقسم إلى قسمين : الأول وظيفته الإشراف على إدارة المعلومات، والثاني وظيفته الإشراف على إدارة العمليات الخارجية والتي تنقسم إلى أربعة أقسام هي :

١ ـ القسم العسكري

٢ ـ قسم أمن الطائرات

٣ ـ قسم العمليات الخاصة

٤ ـ قسم المعارضة

ويدير القذافي هذه الشبكة من خلال الإتصال المباشر أو من خلال الإتصال عن طريق "مكتب معلومات القائد" أو "مكتب القائد".

الإرهاب الخارجي

رغم أن أجهزة الإرهاب تبدو وكأنها وحدات إدارية مستقلة، تحمل كل وحدة مهام خاصة في نطاق برنامج مرسوم إلا أن أدوارها مكملة لبعضها لأن ربطها غير المباشر يتم من خلال "مكتب معلومات القائد" الذي توفر له "هيئة أمن الجماهيرية" جميع المعلومات الضرورية لتنفيذ نشاطاته الإجرامية في الداخل والخارج. يشرف **عبدالله السنوسي** (مقرحي) على أجهزة المخابرات، ويدير بصورة مباشرة "هيئة أمن الجماهيرية" التي يتشعب منها جهاز الأمن الخارجي.

إدارة الإرهاب الخارجي تتم عبر وصلة محكمة تتحرك فيها المعلومات بطريقة سرية ومشفرة بين هيئة أمن الجماهيرية وجهاز الأمن الخارجي وإدارة المعلومات التي ترتبط بطريقة غير مباشرة مع جهاز الأمن الداخلي حيث يتم تبادل المعلومات أو إعداد التقارير التي لها

ترتبط جميع الأجهزة بما يسمى « مكتب معلومات القائد » الذي يشرف عليه القذافي بنفسه، والذي يقوم بمتابعة النشاطات الإجرامية وتحديد برامجها.

علاقة بالأفراد والمؤسسات ذات المصالح بالداخل بصورة أو بأخرى. الكادر الذي يدير دورة الإرهاب الخارجي يشمل مع **عبدالله السنوسي ، موسى كوسه ، سعيد راشد ، عبدالله منصور**، كما يشرف بصورة مباشرة على تنفيذ العمليات كل من **عبدالسلام الزادمة ، عبدالباسط المقرحي ، ناصر عاشور ، رمضان السويحلي**، أما إدارة المعلومات فهي تدار عن طريق **محمد علي النايلي و محمد علي العجيلي** .

الأدوات المستخدمة لتنفيذ المشروع الإرهابي الخارجي هي المثابة العالمية والمكاتب الشعبية وأمانة الإتصال الخارجي، ولكن هذه الأجهزة جميعاً لا تدخل مطلقاً كعنصر في وضع أي مشروع أو برنامج أو خطة إرهابية ولكنها تستخدم فقط لتسهيل البرنامج الإرهابي وذلك باستخدام الغطاءات القانونية التي تمتلكها والتي تسهل لها تمرير الإحتياجات اللازمة لتنفيذ المشروع الإرهابي كالمال والسلاح والوثائق.

ولقد تمكن القذافي من السيطرة الكاملة على شبكة الإرهاب بعد أن تمكنت اللجان الثورية من سيطرتها على أهم الأمانات التي ترتبط بالمشروعات الإرهابية في الداخل والخارج فلقد عين **إبراهيم البشاري** لأمانة الخارجية، و **إبراهيم بكّار** ذو الخبرة والتجربة في أمور العلاقات الشعبية والقبلية، في أمانة العدل، و **أبو زيد دوردة** كأمين للجنة الشعبية العامة، وهذه الأجهزة والعناصر الموجودة بها هي وسائل وقنوات تنفيذ جميع المشروعات الإرهابية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالخارج.

حلقات تكوين المشروع الإرهابي

قد تكون ملتقيات اللجان الثورية هي أساس وضع البرنامج الإرهابي الكامل على مدى عام ولكن هذه الملتقيات لا تمتلك المقدرة على إدارة دورة وأجهزة الإرهاب وبهذا يقتصر دورها على التعبئة والشحن الإرهابي، وهي المصدر الأساسي لانتقاء العضو الإرهابي الذي يتم

التصرف في المواقف الحرجة.

٦ ـ تتم دراسة نتائج هذه الإختبارات ليرشح العضو في مهمة إرهابية في الخارج تكون بإشراف إدارة العمليات الخارجية في جهاز الأمن الخارجي وبالتعاون مع المكاتب الشعبية في عمليات تزويد السلاح والأموال والوثائق ووسائل التنقل والسكن والأقامة والمعلومات والتعليمات.

٧ ـ عادة ما يجند لهذه المهام المجرمون المحكوم عليهم في قضايا القتل.

لقد نجحت اللجان الثورية قبل وبعد تشكيل المفارز الإنتحارية في تنفيذ سلسلة من الإغتيالات والتصفيات بالخارج، ولكنها فشلت في الكثير من المهام وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان مكلف بها المجرم **محمد عبدالله زبيدة** ضمن برنامج اغتيالات واسعة في عام ١٩٨٤.

العملية الوحيدة التي استطاع جهاز الإرهاب تنفيذها هي تلك التي استهدف فيها **الدكتور فيصل الزقلعي** والتي نفذها أحد العناصر الإرهابية الأمريكية التي تم تجنيدها لهذه العملية بالذات، ولقد نجا الدكتور الزقلعي من الموت بأعجوبة. كان المجرم من العناصر التي استقطبها ويلسون وتربل، وكان من رجال «القبعات الخضراء» التابعين للقوات المسلحة الأمريكية (سابقاً).

مثلث الإرهاب الخارجي

يتكون هذا المثلث من أمانة الإتصال الخارجي، المثابة العالمية، والمكاتب الشعبية. وبالرغم من أنها هي المسؤولة عن التنفيذ إلا أنها جميعاً تعتبر مجرد أدوات تستخدم لتسهيل المهمة الإرهابية وتعطيها الغطاءات القانونية التي يحتاجها القانون الدولي. وهذه العناصر الثلاثة ترتبط ببعضها بصورة محكمة تمكنها من التعتيم على العملية الإرهابية حتى يتم انجازها وتهريب عناصرها المنفذة لها.

أمانة الإتصال الخارجي

فعلياً تشرف أمانة الإتصال الخارجي على إدارة المثابة العالمية وجهاز الأمن الخارجي وإدارة المعلومات الخارجية بجميع أقسامها، ونظراً لاتصالها المباشر مع "مكتب معلومات القائد" فإن أمانة الإتصال الخارجي تعتبر حلقة مهمة في التخطيط والتنسيق والإعداد والتنفيذ لأية عملية إرهابية بالخارج، ولقد تكاملت أدوار الأمانة بتسليم رئاستها إلى **إبراهيم البشاري**، وبوضع **موسى كوسه** وكيلاً لها، وهذان الشخصان كانا منذ فترة طويلة في أجهزة

ظل ابراهيم البشاري يشرف على جهاز الأمن الخارجي بعد توليه وزارة الخارجية

نظراً لاتصالها المباشر مع "مكتب معلومات القائد" فإن أمانة الإتصال الخارجي تعتبر حلقة مهمة في التخطيط والتنسيق والإعداد والتنفيذ لأية عملية إرهابية بالخارج،

الأمن والتصفية، بل إن موسى كوسه كان العقل المدبر للكثير من العمليات الإرهابية في الخارج، وظل **البشاري** يشرف على جهاز الأمن الخارجي بعد توليه وزارة الخارجية حتى شهر ديسمبر ١٩٩١م.

عن طريق أمانة الإتصال تتم عملية تسهيل الإتصال بالعناصر الدولية حيث تدخل المصالح كعنصر للمقايضة بين المشروع التجاري والمشروع الأمني.

لقد فشلت معظم قيادات أمانة الإتصال الخارجي في إزالة تهمة الإرهاب عن نظام القذافي كما فشلت كذلك في كسب الشرعية الدولية للنظام لإدانة معظم الدول للقذافي بممارسة الإرهاب ومساندة منظماته ومجموعاته، ولقد كانت مهمة بناء جسور العلاقة بين الأجهزة الأمنية وهذه المنظمات من مهمة أمانة الإتصال الخارجي ومكاتب الصداقة التابعة لها في مناطق كثيرة من العالم، وجاء تعيين **ابراهيم البشاري** وموسى **كوسه** في هذه الوظائف المهمة بمثابة إعلان من النظام على مواصلة تنفيذ البرامج الإرهابية المرسومة والتي تحتاج لرصيد وتاريخ وخبرة هذين العنصرين في عالم الإرهاب وشبكاته ومخططاته وأوكاره.

دور المكاتب الشعبية

رغم حرص النظام على اختيار عناصر المكاتب الشعبية باستخدام معايير الثورية والولاء للنظام إلا أن وجود هذه العناصر في مناخات خارجية لا تخضع للتوجيه النفسي والعقائدي التي توضع فيها العناصر في الداخل، وبالتالي فإن هذه المكاتب لا تقوم إلا بمهام التغطية اللازمة لظروف الجريمة وهي مهام تحتاج لفهم طبيعة وقوانين البلاد المتواجدة فيها، ويمكن تحديد هذه المهام في الآتي :

١ ـ حجز عدد كبير من الحجرات في فنادق صغيرة في الأحياء القديمة من المدينة، وأحياناً في أرقى الميادين وذلك بأسماء متنوعة وفي أكثر من منطقة ومدينة بحيث تستطيع العناصر الإرهابية الإلتجاء

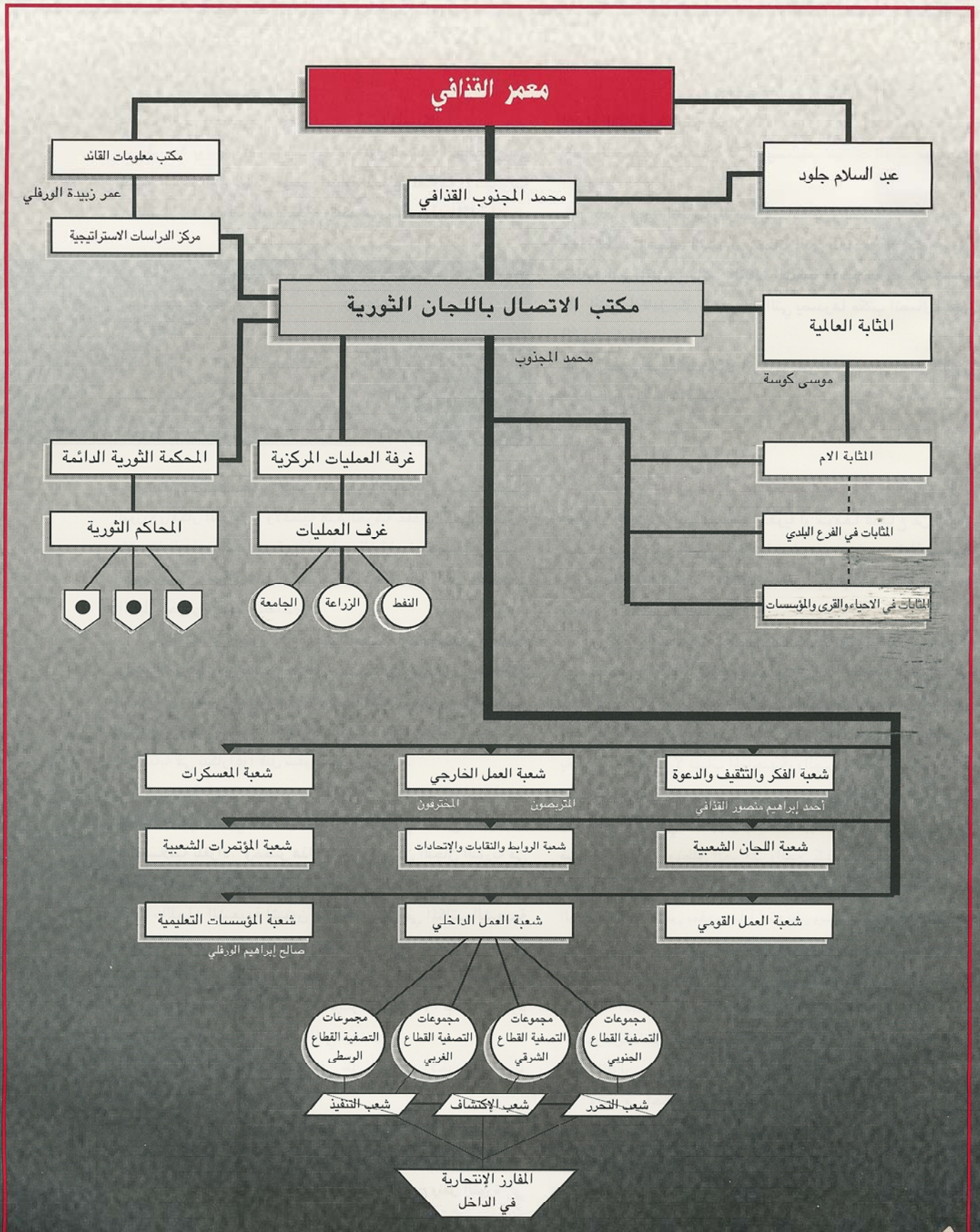

خارطة التركيبة الهيكلية لحركة اللجان الثورية

محاولة اغتيال الدكتور فيصل الزقلعي

منذ أن أعلن القذافي عن تبني برنامج التصفية ا لجسدية ، وأصدر الملتقى الثالث لحركة اللجان الثورية المنعقد في أكتوبر/١٩٨٠ عن البدء في تنفيذ ذلك البرنامج وملاحقة العناصر المعارضة للنظام في الداخل والخارج ، سقط العشرات من الليبيين صرعى رصاصات الغدر في مدن أوربا الغربية وفقد العشرات حياتهم تحت سياط التعذيب داخل سجون ومعتقلات القذافي .

وفي إطار حملة التصفيات ضد المعارضين في الخارج وقعت أولى المحاولات على ساحة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تجنيد **يوجين تافويا** وهو مجرم محترف خدم في القوات المسلحة الأمريكية لمدة ٢٣

عميل القذافي المجرم يوجين توفويا يقوده رجال الشرطة للمثول أمام المحكمة

سنة وشارك في حرب فيتنام وكان على علاقة وثيقة بالعميل السابق في المخابرات المركزية الأمريكية **أدوين ويلسون** الذي كلن أنذاك يعمل لحساب مخابرات القذافي. وقام **ويلسون** بدوره بتكليف **تافويا** باغتيال **المناضل الدكتور فيصل الزقلعي** الذي كان يعتبر أحد العناصر القيادية البارزة في ساحة العمل الوطني ، خاصة في إطار الحركة الطلابية الليبية، وكان يستعد -في ذلك الوقت - لمناقشة رسالته للدكتوراه في علم الإجتماع بجامعة كلورادو.

وفي مساء يوم الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠ تمكن هذا الإرهابي - بعد عملية رصد ومتابعة - من اقتحام منزل فيصل الزقلعي في مدينة فورت كولنز بولاية كلورادو وأطلق عليه الرصاص. وقد اخترقت رصاصتان رأس الدكتور فيصل ولكن مقاومته الشجاعة للإرهابي واستنجاد زوجته بالجيران جعلت المجرم يبادر بالفرار دون أن يتمكن من إنهاء المهمة الإجرامية التي جاء من أجلها.

نقل الدكتور فيصل إلى المستشفى، وأجريت له عملية جراحية عاجلة حيث تم إخراج إحدى الرصاصتين التي أضرت بعينه اليمنى وأفقدتها البصر، وبقيت الأخرى حتى الآن شاهدة على مدى وحشية وإجرام القذافي وزبانيته .

لم يخجل القذافي ووكالة أنبائه من جرمهم فأصدرت الوكالة بياناً أعترفت فيه بمسؤولية النظام عن الحادثة وزعمت أن "عضواً في حركة

الدكتور الزقلعي يدخل قاعة المحكمة للإدلاء بشهادته

اللجان الثورية العالمية قام بمحاولة لتصفية فيصل الزقلعي والذي أصيب بجراح خطيرة." وبعد عدة أشهر قليلة تمكنت السلطات الأمريكية من القبض على المجرم **توبويا** واتفقت معه السلطات القضائية بتخفيف العقوبة إذا اعترف بالجريمة وبشركائه فيها والجهات التي كانت وراءها ، فاعترف في المحكمة بأنه استدعى إلى لندن حيث تم تكليفه بالمهمة وأكد أن أدوين ولسون قدم له وعوداً مغرية بتعريفه بالليبيين "الكرماء"، وأنه استلم هناك دفعة من الثمن المتفق عليه وقدرها ٤.١٢٠ جنيه استرليني .

وهكذا يفتضح القذافي، فعضو اللجان الثورية العالمية هو مرتزق أمريكي حصل من القذافي على أموال الشعب الليبي لكي يغتال أحد المواطنين الليبيين ، وتلك هي أكبر انجازاته الثورية.

نص التقرير

الأخ / محمد المجذوب

عبد السلام الزادمة

مكتب الاتصال باللجان الثورية/طرابلس

مكتب الإتصال باللجان الثورية

أود أن أضع أمامكم الموقف :

إن أهدافنا موزعة على ولايات ومدن مختلفة ، في هذه الحالة لابد من وضع الحسابات التالية:

(أ) ١ – الوقت : إن الوقت يختلف ما بين بعض الولايات بفارق يتراوح ما بين ساعة واحدة وثلاثة ساعات بمعنى : عندما تكون الساعة التاسعة في مكان تكون الساعة العاشرة والحادية عشر والثانية عشر في أماكن أخرى من الأماكن المستهدفة. وهذا يعني وضع برنامج دقيق جدا مع معرفة جيدة لطبيعة الهدف – أي عندما يكون الفارق ثلاث [ثلاث] ساعات لابد من وضع توقيت يكون عاملا مشتركا لكي يؤدي الغرض بدون أخطأ [أخطاء] مع الحصول على أكبر قدر ممكن من النتائج.

٢ – عامل المكان : أي بعد المسافة ما بين هدف وآخر فالوقت المحتاج للتنقل بين هدف وآخر يستغرق بالطيران ستة «ست» ساعات في بعض الأحيان وبالسيارة مدة لا تقل عن ستة أيام وهي ضرورية لعدم جدوى الطائرة في كثير من الحلات لنقل الليمون مثلا.

٣ – للحجز في أي فندق لا بد من تعريف ، لإيجار سيارة لابد من تعريف – التعريف المستعمل في مكاننا هو رخصة القيادة عندما تريد استعمال أسماء أخرى لابد من وجود جوازات سفر لاستعمالها لاستخراج رخص قيادة ومن ثم سحب هذه الجوازات.

٤ – ضرورة وجود سائقين لنقل الليمون من أي مكان إلى مكان التسويق – أحدهما المستلم والآخر المسلم له لكي لا تكون هناك وسيلة ربط ما بين الطرفين – المسلم له – والمستلم منه . ووجود سيارة باسم لا يكون موجود هنا ..... بالداخل (وهذه محلولة).

٥ – لابد أن يكون الشخص المنسق بين الأهداف جميعا خارج دائرة الفعل وقت حدوثه أو قبله بيوم على الأقل – وهذا مهم جدا في حالة فشل أي شخص في مهمته لا تكون هناك مسؤولية ليبية وراء هذه البرامج وأنا شخصيا لا أثق ولا يوجد من يقوم به ، لذا سوف أقوم بهذا شخصيا وسوف أضع بدائل احتياطية ، وكذلك بدائل للرجوع إلى الداخل ، «داخل مكان تواجدي» مرة أخرى وفي حالة نجاحها أو حتى في حالة فشل بعضا منها إذا لم يتم حصول الجهات الرسمية على معلومات بالخصوص .

كل ما أريده نجاح البرنامج بدرجة عالية من الدقة والتخطيط والتنفيذ لكي تربك الجهات الرسمية هنا ولكن في هذه الحالة لابد من قيام بعض ردود الفعل ضدنا وما أتوقعه – قفل المكتب الطلابي

المجرم محمد زبيده

محمد عبد الله زبيدة من مواليد بني وليد من قبيلة ورفلة ، كان عضواً بمكتب الإتصال للجان الثورية التحق بكلية التربية وشارك في قمع الحركة الطلابية في أحداث ١٩٧٦، وأحداث قمع واعتقال طلبة جامعة طرابلس في ١٩٨٠.

عين نائباً لعبد القادر البغدادي في ما يسمى اتحاد طلبة الجماهيرية، وقام من خلاله بملاحقة الطلبة الوطنيين في داخل الجامعة، وحضر كل الملتقيات والمعسكرات الثورية، وكان من أبرز العناصر التي قامت باقتحام مسجد القصر واعتقال إمامه الشيخ البشتي.

كلف بعضوية المحاكم الثورية ومسؤولية مكتب اللجان الثورية بطرابلس، وعين بعد تخرجه عضواً في مكتب الاتصال ومشرفاً على القوائم السوداء التي تشمل أسماء الليبيين المطلوبين من قبل القذافي، ويقيم في فيلا فخمة جدا في منطقة حي الأندلس أمام فندق الشاطىء بطرابلس.

دخل إلى أمريكا باسم محمد أحمد عبد الله كما ورد في الرسالة المصنفة "سري جدا" التي أرسلها جهاز الأمن الخارجي إلى بعثة القذافي في نيويورك ، ويطلب فيها الجهاز من البعثة تقديم جميع التسهيلات ، وأشارت الرسالة إلى رمزين مهمين هما (المكتب + والخزينة) وقد يكون المقصود (السلاح والمال).

سجل اسمه كطالب في أحد معاهد اللغة في واشنطن وقد تم اكتشاف وجوده من قبل أجهزة الجبهة حيث وضعته تحت الرقابة وحينما تأكدت من تحركاته للإعداد لاغتيال عناصر المعارضة أبلغت السلطات المحلية.

قام بعدة اتصالات أثناء إقامته في شقة فخمة بواشنطن شملت عدداً كبيراً من عناصر اللجان الثورية، واشترى سيارة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ألف دولار بينما هو مسجل على منحة طالب ، ولم يكن يسمح بتحويل الأموال من ليبيا.

أحدى الشقق الشاغرة داخل البعثة وقت الحاجة إليها لإستعمالها في رقم "أ" -٥- في الحالات المفاجئة .

كذلك سائق أو اثنين وسيارة وبعض اللوازم الأخرى البسيطة التي قد يوفرها المكتب الطلابي.

هذا باختصار للبرامج «البرنامج» الذي هو قريب مني وقد أخذ كل الوقت ، علما بأن البرامج الأخرى قد حاولت أن نسعى في بعضها لإنها تحتاج تمهيدا من الآن مثل إتحاد الطلبة العرب والشباب العربي المسلم – والبرنامج الفكري للفلسطينيين وكذلك اهتمام جيد بالعرب – أريد ردا بخصوص المقدم من القطر النصف مجاور لنا والرائد من جماعة الشلاثيين.

غير أنني أريد أن نترك هذه البرامج في الأيام القليلة القادمة وعلى ما نرى في المستقبل. وبعد أن ننفذ برنامجنا المهم وسوف نحدد لكم على الطريقة التي سيتم المتابعة لكم من خلالها قبل البرنامج بأسبوع والأسماء الحركية التي يتم الاتصال بها في وقت الحاجة .

(جـ) فريدان " وهي تقدم تقرير يومي في قناة ههض وتريد أن تجرى مقابلة مع القائد وسبق وأن تكلمت مع هراوة بخصوصها وهذا البرنامج جيد وما تريد أن تقدمه إما مقابلة مع القذافي ،أو برنامج شامل عن الجماهيرية – المشاريع الصناعة – الإهتمام بالمرأة وتدريبها – التجربة الشعبية ، مشروع النهر الصناعي ، مع مقابلة أيضا مع القائد، ونريد أن تقدمه مسجلا على أن تعمل له دعاية لمدة أسبوعين على الأقل – ونريد أن تبقى ٣ أيام أو أربعة ومعها ٧ أشخاص ، وقد طلبت منهم معلومات عنها وها هي المعلومات المتوفرة عنها – علما بأن لها مستمعون كثيرون ولها شهرتها .

أرى أن تتم هذه المقابلة مع البرنامج العام . إذا كانت الإجابة بنعم يريدون رسالة رسمية بالخصوص على أن تحول لنا التوجيهات العامة للأسئلة والبرامج – سوف نتصل بكم لزيادة التنسيق علما بأن القناة تريد أن يتم ذلك قبل ١٤ أبريل لإنها بعد ذلك ستكون مشغولة بمواعيد أخرى .

وهاهي المعلومات عنها ... تبع الرسالة

(د) قادة الهنود الحمر الذين حضروا لقاء أمة المسلمين السود في أمريكا وسمعوا كلمة القائد ، يريدون زيارة ولقاء مع القائد

(هـ) كارل مايكل أو كوامي توري وهو أحد الزعماء الذين يناضلون من أجل تحرير السود في أمريكا وأفريقيا له ماضيه السياسي وثقله يريد لقاء مع القائد المعلومات عنه تحت الترجمة سوف تحول لكم .

(و) الأساتذة العرب في قسم علوم الحكومة في جامعة جورج تاون – سوف يؤجل برنامجهم إلى فترة أخرى بعد أن نخرج أو ندخل إلى الداخل في برنامجنا الذي يلينا

تحياتي

ولي الرقيبي.

ملاحظات

١ – هذه صورة " للتقرير" وهو بخط محمد زبيدة نفسه ، وبالتأكيد فإن النسخة الأصل قد أرسلت بالحقيبة الدبلوماسية للبعثة الليبية في واشنطن إلى مكتب الاتصال باللجان الثورية.

٢ – يدل عرض الموقف على معرفة الإرهابي زبيدة للساحة الأمريكية وعلى تخصيص كل وقته للتنقل بين الولايات الأمريكية لرصد الأهداف وتحديد مواقعها، كما يدل لجوئه إلى استخدام جوازات سفر مزورة لاستخراج رخص قيادة واستخدامها لاستئجار السيارات وللحجز في الفنادق على الحس الأمني والخبرة المكتسبة من الدورات الأمنية والتجارب الإرهابية التي جرت على الساحات البريطانية والايطالية واليونانية .

٣ – الرمز إلى (المتفجرات، القنابل اليدوية) بالليمون باعتبارها (شفرة) تدل على استهتار الإرهابي في استخدام العبارات وربما يقينه من سرية الوثيقة قاده إلى التساهل في إطلاق هذا الرمز الواضح .

٤ – الحرص على استخدام السيارات لنقل (الليمون) هي الوسيلة المأمونة حيث لا توجد بوابات للتفتيش بين الولايات بعكس الطيران الداخلي الذي يسهل فيه اكتشاف مثل هذه الأشياء.

٥- لاحظ قوله :"ووجود سيارة باسم لا يكون موجود

لا حديث صحفيا ملية
بدون مؤتمرات شعبية

التاريخ ٤ رمضان/٩٤ ١٣ور
الموافق ٢٣ ٥ ٨٥ ١٩ م

« فتبينوا »
سرى جـــدا

الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية
اللجنة الشعبية العامة
للامن الخارجى

استلم ٨/٤٠

الى : بعثة الجماهيريـــــــــــــة / نيويورك

تحية الفاتح العظيم •

يطلب تقديم جميع التسهيلات المطلوبـــــــــــة
للاخ / محمد أحمد عبد الله ويخص بالذكر فى كتابتـــــــــا
هذا (مكتب + خزينـــــة) •

اجراءاتكم •

جهاز الامن الخارجـــــــــــى

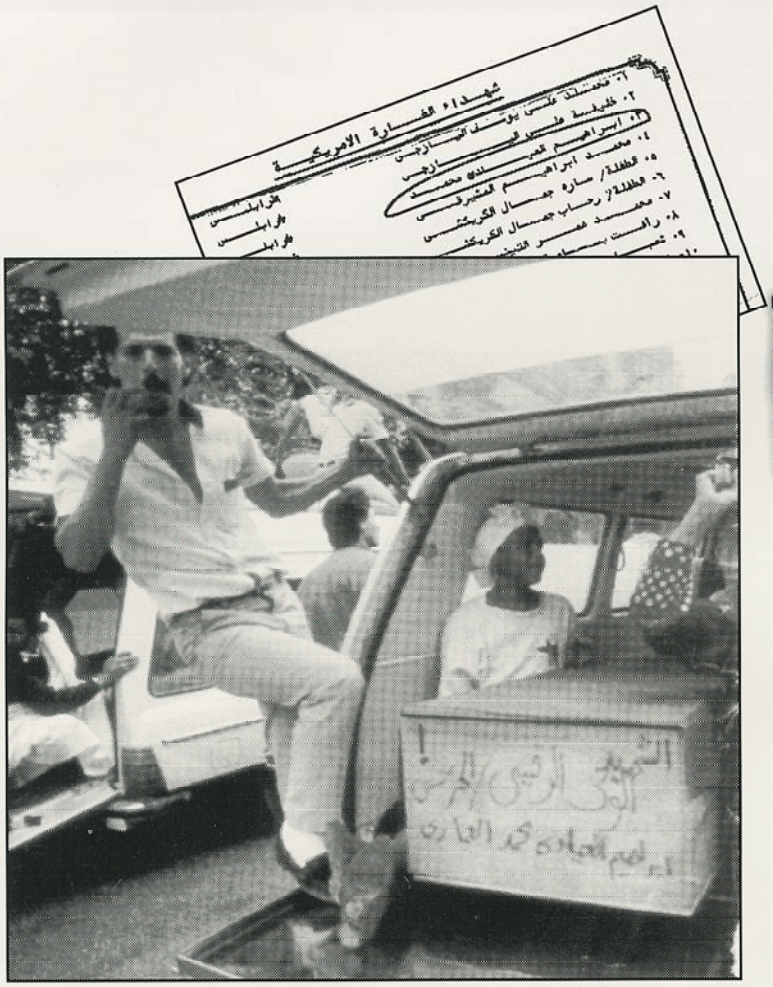

لقطة من تشييع ضحايا الغارة، ويلاحظ الإسم « الولي الرقيبي » على التابوت »وهو الإسم الذي وقع به زبيده تقريره المذكور

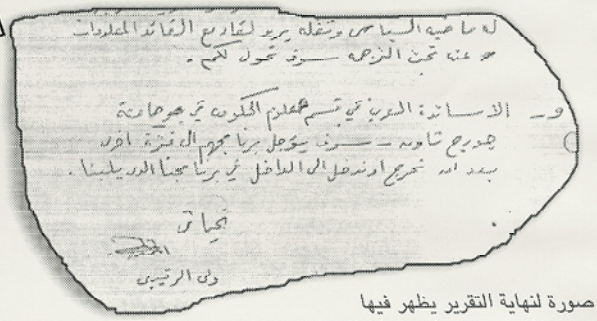

صورة لنهاية التقرير يظهر فيها توقيع المجرم زبيدة واسم «ولي الرقيبي»

تزوير الجوازات ومساعدة أعضاء اللجان الثورية الإرهابية في التواجد على الساحة الأمريكية حتى أصبحت البعثة وكراً من أوكار الإرهاب.

١٥ـ استخدام المكتب الطلابي في توفير بعض الاحتياجات : (سائق أو سائقان وبعض اللوازم).

١٦ـ مجموعة من الاقتراحات الأخرى التي ترتبط بالإرهاب بصورة أو أخرى.

١٧ـ لاحظ جهاز المعلومات عبارة (ولي الرقيبي) على أحد التوابيت التي شيعت بعد الغارة الأمريكية وهو الأسم الذي كتبه زبيدة تحت توقيعه ويبدو أن (ولي الرقيبي) اسم لكتيبة تابعة للحرس قد يكون أحد أعضائها زبيدة ، أو هو اسم كودي متفق عليه بينه وبين جهاز الأمن ، أو قد يكون محاولة إيهام بوفاته بعد اكتشافه لوقوع تقاريره بيد الجبهة، واستغل سقوط عدد من الضحايا في الغارة الأمريكية أبريل ١٩٨٦وكتب على تابوت تم التركيز على تصويره اسم (الشهيد ولي الرقيبي) حتى تطوي صفحة زبيدة إلى الأبد، ومن ثم يستطيع التحرك بشخصية أخرى.

ويلاحظ أن اسم (ولي الرقيبي) الذي كان يوقع به (زبيدة) تقاريره لم يُقدم مع قائمة شهداء الغارة الأمريكية التي قدمت إلى الأمم المتحدة ، في حين قدم اسم آخر كان مكتوبا على التابوت من الجهة الأخرى وهو (إبراهيم العيادي محمد) من الحرس.

ولاتزال هناك أسرار كثيرة مطوية مع صفحات الملفات ستكشف يوما ما عن مدى ولوغ هؤلاء الإرهابيين في دم المواطنين الليبيين .

١٨ـ كُشف المخطط الذي كان يسعى لتحقيقه بالكامل، وبعد وضع الكمين للإرهابيين (مهدي احتيوش ، وبشير علي بعيشو وادريس المغربي) الذين ذهبوا لشراء مسدسات كاتمة الصوت، وكان تاجر السلاح ضابطا من ضباط الأمن الداخلي، فتم القبض عليهم وفر إدريس المغربي حيث لم يكن متلبسا بالجريمة وقت القبض وهرب محمد زبيدة إلى فرنسا مباشرة .

١٩ـ ألقت سلطات الأمن القبض على ١٥ عنصراً من عناصر اللجان الثورية من بينهم أعضاء المكتب الشعبي في فرجينيا ومنهم:

سالم عمر الزبيدي، أمين المكتب الطلابي

ابراهيم على الصول، عضو المكتب الطلابي

صالح جمعة الراجحي، أمين الشؤون الثقافية

على محمد قجام، أمين الشؤون الإعلامية

محمد محمود العائب، موظف محلي

محمد عبد القادر التومي، طالب

الطيب الطاهر عياد، طالب

ادريس عبد الله المغربي، طالب

عبد الله سالم القاضي، طالب

محمد أحمد الطروق، وهو الإسم الذي استعمله الإرهابي زبيدة عندما سجل لدراسة اللغة في معهد اللغة بمدينة جورج تاون في واشنطن العاصمة.

حياة بسيطة

أنا شاب ليبي من مواليد قرجي بطرابلس عام ١٩٦٢ لوالدين طيبين، ومن أسرة محافظة تنتمي إلى قبيلة معروفة في المنطقة الغربية.

درست المرحلة الابتدائية في مدرسة قرجي الإبتدائية، ثم انتقلت عائلتي إلى الهضبة الغربية (حي دمشق)، حيث أكملت المرحلة الإعدادية (قسم منازل)، وحتى هذه النقطة وسيرة حياتي عادية ويمكن أن تتجه الإتجاه الطبيعي المعتاد.

تركت الدراسة باختياري وبناء على رغبتي رغم عدم رضاء والدي على ذلك، والتحقت بالجيش عام ١٩٧٩ أيضا بناء على رغبتي، وعملت كجندي في قاعدة عقبة بن نافع ضمن طقم مدرسة التمريض لأكثر من سنة ثم نقلت إلى المستشفى العسكري بمدينة بنغازي لمدة سنتين، وشاركت ضمن الوحدة الطبية في الغزو الليبي الأول لتشاد وعدت بعدها إلى مقر عملي في بنغازي.. وحتى هذه النقطة كان من الممكن أن تستمر حياتي في شكلها المعتاد كجندي من جنود القوات المسلحة الذي يطيع الأوامر وينفذها كما هي.. ولكن...

نقلت بناء على أوامر من القيادة إلى جهاز الإستخبارات العسكرية، وعملت ضمن مكتب يشرف على أمن المنشآت النفطية التابع لإدارة الإستخبارات العسكرية في المنطقة الشرقية وبقيت في ذلك المكتب مدة ستة أشهر انتدبت خلالها للعمل ضمن الوحدة التي تعمل في شركة الكيماويات في البريقة ثم نقلت إلى سرت للعمل في مكتب الإستخبارات كضابط اتصال بين المكتب في سرت والإدارة في بنغازي، ثم استقلت من الجيش في منتصف عام ١٩٨٥ بدون أي سبب يذكر، وحتى هذه النقطة كان يمكن أن تتحول حياتي إلى مسار مختلف وعادي في سلك الخدمة المدنية، ولكن..

بداية رحلة الفساد

في هذه المرحلة كنت قد تحولت إلى شبه مدمن للخمر والنساء والمخدرات، وأصبحت لا أقدر على عمل إلا مطاردتي المستمرة لشهواتي في أزقة المدينة وأحيائها الفقيرة، ولم يعد يشدني من الحياة إلا جلسات (القرابّة) و (التاكيلة) والحشيش.

وفي أحد أيام شهر ديسمبر من عام ١٩٨٥ وبينما كنت أقود سيارتي برفقة احدى العاهرات إذا بشخص يلاحقني بسيارته ويضايقني في الطريق أكثر من مرة ثم ليستوقفني ويستولي على رفيقتي عنوة وبقوة السلاح وأنا في دهشة تامة.. وبعد مشاجرة كلامية كنت الخاسر فيها اضطررت أن أترك الفريسة لذلك الشخص الذي تبين لي فيما بعد أنه ضابط برتبة نقيب في القوات المسلحة، تبادلنا النظرات ثم تواعدنا أن ينتقم كل منا من الآخر، ولكن بعد عدة أيام كان بيننا لقاء صدفة في إحدى السهرات الساخنة تولدت بعدها بيني وبين ذلك الضابط علاقة غريبة تتركز حول مطاردة النساء والبحث عن العاهرات.

التجنيد

وفي إحدى المرات عرض علي صديقي النقيب فرصة ثمينة للإنخراط في برنامج عمل يتيح لي السفر إلى الخارج والحصول على المزيد من المتعة، وقبلت الأمر بدون تردد ولم أكن أعلم أن قبولي ذلك إنما هو قبول بالإنخراط في عالم الجريمة والقتل والإرهاب، لقد قبلت رغبة في المزيد من الشهوة ولم يكن في نيتي تنفيذ أي عمل إجرامي.

التدريب

التحقت بمدرسة التدريب التابعة لهيئة أمن الجماهيرية والتي تقع قرب نقطة الشرطة العسكرية في الهضبة الخضراء وأمضيت فيها مدة شهر من التدريب المكثف شملت التربية البدنية واستعمال الأسلحة الخفيفة وأساسيات الدفاع عن النفس وبعض الدروس في أعمال الكوماندوز وعمليات التخريب.

مهمة الخرطوم

طُلب مني السفر للخرطوم مع شخص آخر لم أكن قد تعرفت عليه من قبل، وشخص ثالث برتبة رئيس عرفاء وحدة كنت قد التقيت به في الجيش، وقد كان من العناصر المدنية الذين يرافقون أحمد قذاف الدم باستمرار.

اتجه ثلاثتنا إلى الخرطوم خلال شهر فبراير عام ١٩٨٦ ولم نستلم أي تعليمات مكتوبة وطلب منا الإتصال فور وصولنا بضابط الأمن في المكتب الشعبي برتبة رائد، وبعد اتصالنا به أمرنا أن نلتزم الفندق الذي أقمنا به انتظارا للتعليمات، واستمر بنا المقام في ذلك الفندق عدة أسابيع ونحن في حالة تربص وانتظار، وفي إحدى السهرات مع الرائد ضابط الأمن بالمكتب الشعبي، وبعد احتسائه لكميات كبيرة من الخمور المحلية الرديئة، تمكنا أن نتعرف على مهمتنا والتي كانت عبارة عن اغتيال شخص ليبي ينتمي إلى المعارضة الليبية يعتقد أنه سيقوم بزيارة الخرطوم في تلك الفترة، ولكن مع طول الوقت وازدياد مشاكلنا وعدم قدرة المسؤول عنا لتبرير طبيعة إقامتنا طوال هذه المدة صدرت إلينا الأوامر بالعودة إلى طرابلس فوراً.

وبعد عودتي إلى طرابلس، التحقت بالعمل في أحد المكاتب التابعة لسعيد راشد خيشة وكنت أقوم بأي عمل يطلب مني مهما كانت طبيعته.

مهمة قبرص

وخلال الأسبوع الأخير من شهر مارس عام ١٩٨٦، استدعيت مرة أخرى وأمرت بالسفر فوراً إلى قبرص برفقة رفيق من رفاق الدورة التدريبية، ولكن في هذه المرة أبلغنا من قبل عبد الله منصور بأن مهمتنا ستتلخص في قذف السفارة الأمريكية في الجزيرة بقاذفة كصوّ من على بعد وأن كل ما نحتاجه من مواد وأسلحة وترتيبات هي تحت

الإستبداد الداخلي والإرهاب الخارجي

لماذا لجأ القذافي إلى الإستبداد والإرهاب، واتبع منهاج الفوضوية ورفض مبدأي الشرعية والمشروعية؟ ما العلاقة بين الإستبداد الداخلي والإرهاب الخارجي، وما هي آثار ونتائج الإستبداد والإرهاب على الشعب الليبي؟

بقلم: **عبد المنصف البوري**

الإستبداد والإرهاب دائرة مفرغة أصبح حلم حياتنا كأفراد وكشعوب أن نخرج منها ونكون بمنأى عنها، فهذه الدائرة المفرغة لها ألف وسيلة وذراع وألف امتداد وشاهد، دائرة متشعبة كخيوط العنكبوت من الصعب الإمساك بجوانبها كلها، بل كل جانب منها يكشف عن جملة من الظواهر والأسباب والملابسات والنتائج، بحيث يمكن القول إنه من الممكن أن يقف الإنسان عمرًا بأكمله ولا يصل إلى الإحاطة بعناصرها كلها. وهذه المقالة لا تتجاوز هذه الحقيقة ولكنها تحاول أن تلقي الضوء على جزئية منها تتعلق بطبيعة العلاقة القائمة بين الإستبداد الداخلي والممارسات الإرهابية في الخارج ـ في ظل الحالة الليبية ـ مستندة في ذلك إلى النتيجة التي يقود إليها "منهاج" الفوضوية، والعداء والرفض لمباديء الشرعية والمشروعية على المستويين المحلي والدولي، وإلى الإرتباط الوثيق الذي يحدد مسار السياسات الداخلية والخارجية واعتمادها بالكامل على صانع قرار واحد، ومستندة أيضًا إلى النظرية القائلة بأن الممارسات الخارجية لأي نظام سياسي أو دولة لا يمكن أن تكون إلا نتاجًا طبيعيًا وواقعيًا لحقيقة الممارسات الداخلية.

وضبط الحركة العامة نحوها." (٢)

ولعله ينبغي في هذا المجال أن نميز بين المشروعية بمعنى القبول حيث تتأكد بمعناها المطلوب الذي يعبر عن إرادة الأغلبية، وبين المشروعية بمعنى الموافقة والرضا عما تقوم به السلطة السياسية. ويعتبر إلغاء ورفض أي شكل من أشكال الشرعية والمشروعية شروعاً في ممارسة الفوضوية وانتهاكاً صريحاً لمبدأ التقيد، وتحطيماً لمفهوم الإنضباط، وتحللاً من المعايير والقيم والروابط والإلتزامات الموجودة في المجتمع المدني أيًا كان نوعها أو كانت صورتها.

عندما جاء القذافي للسلطة في ليبيا عام ١٩٦٩ لم يقبل الشرعية الداخلية ولا الشرعية الدولية، واتصف سلوكه وتصرفاته بالعداء لكل ما هو شرعي ومشروع. جاء إلى الحكم بعقدة تحقيق الذات والأنا، وقناعة الرفض والعداء لكل ما هو موجود : الدستور والقوانين والمعايير الأخلاقية والعرفية.. والرفض والعداء لما هو قائم من مؤسسات وأجهزة وأطر. الرفض لمباديء الحرية النسبية التي كانت سائدة آنذاك، الحرية الفردية والحرية السياسية.. الرفض لقواعد المجتمع الليبي وسلوكه في التعامل والتخاطب، وفي طرق كسبه للعيش والرزق، وفي أساليبه التجارية والإقتصادية.

جاء العقيد إلى سدة الحكم وهو يحمل "قناعة ورؤية" تتمحور حول الذات، "قناعة" ترفض أشكال الممارسة الديمقراطية عبر الإنتخابات والترشيح واختيار المجالس والفصل بين السلطات.. "قناعة" رافضة وطاعنة في كل ما تعارفت عليه الإنسانية خلال مسيرتها الحضارية الطويلة من معايير وقيم وأساليب وقواعد في الحكم والتنظيم والعلاقات. هذه "القناعة" الأحادية هي التي قادته إلى الإستبداد برأيه أولاً ثم بكل شيء إلى جانب ذلك، وهي التي قادته إلى الإستخدام القسري والقهري لأدوات السلطة وأجهزتها لفرض "قناعته ورؤيته" الخاصة، ورفض الشرعية الداخلية والدولية.

رفض الشرعية الداخلية :

لقد استولى القذافي على السلطة في البلاد دون أن يكون لديه تصور أو خطة للعمل السياسي أو لصورة الحياة السياسية كما يريدها الشعب الليبي وليس كما يتصورها هو، فكانت الممارسة مقترنة بالتخبط تلو التخبط، الأمر الذي جعل من الفوضي السمة الغالبة لكل مرحلة من المراحل، وهي الفوضى التي أدت إلى تحطيم البنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وإلى ممارسة الإستبداد والإرهاب بكل صوره.

قراراته الفردية ألغت الشرعية القائمة في الدولة الليبية وعجزت على أن تؤسس بديلاً شرعيًا لها. وحطمت قراراته المشروعية ولم تخلق إطاراً حقيقيًا وفعليًا عوضًا عنها، بحيث جسدت هذه الفترة كل معاني الفوضى والتخبط وطرحت تساؤلات بخصوص الأداة القادرة ليس فقط على مواجهة التطور السياسي الذي تعاصره دول المجتمع الدولي، بل على مدى قدرة هذا الحاكم وهذا "النظام" على التعايش والتجاوب مع بقية أفراد الأسرة الدولية أيضاً.. فقد عطلت قراراته عجلة الحياة المدنية المنظمة، وابتدعت أساليب فوضوية ووسائل عشوائية لاعقلانية بدلاً عنها تمتطي صهوة التهيج الديموغوجي وتلوح بالعنف السياسي، ثم لم تلبث هذه الأساليب والوسائل أن جعلت من

إن الممارسة الأساسية التي تقود إلى الإستبداد والإرهاب، أياً كان موطنه وكانت ساحاته، يمكن تحديد أحد أهم عناصرها على وجه الدقة في الفوضى.

العنف لغة التخاطب وأداة التعامل مع المجتمع بكل فئاته وقطاعاته.

- رأس السلطة في ليبيا ألغى الدستور وأوقف العمل بالقوانين منذ عام ١٩٧٣ لأن الدستور في نظره معوق ومحدد للسلطة الفردية، وضامن للحقوق ومبين للواجبات، والقوانين حامية ورادعة ومنظمة للحياة المدنية والممارسة السياسية.
- حلّ التنظيمات والنقابات العمالية والمهنية والطلابية وعطل النشاطات والتجمعات الأهلية لأنها بؤرة تجمع وتوازن مقابل للسلطة السياسية يمكن أن تحد من انتهاكاتها وممارساتها اللاشرعية.
- وكانت قراراته حول ما يسمى بالثورة الثقافية حجرًا على حرية الفكر والرأي والثقافة، وتوجيهًا أحاديًا لها، وتحديداً لمسار العلم والمعرفة، وانحيازًا بالكامل "لرأي الحاكم ورؤيته وفكره" استبدادًا وإرهابًا لمن يختلف عنه.
- وكانت قراراته حول ما يسمى بالثورة الإدارية تتويجًا للإخلال بميكنة الدولة وهياكلها ومؤسساتها وأدوات المتابعة والرقابة وأجهزة تسيير أمور المجتمع وتنظيمها وضبطها.

وغرقت البلاد في الفوضى وأصبحت مرتعًا للعابثين والمغامرين ونهبت ثرواتها وضربت مقدراتها، وظل القذافي على امتداد سنوات حكمه فوضويًا معاديًا للمؤسسات بكل أشكالها وصورها، لأن هذه المؤسسات تكتسب شرعية وجودها من الأسس الدستورية والقانونية ومشروعية عملها من خلال تنظيمها وفعاليتها.. ورفض كل شيء يحمل صفة التنظيم أو له علاقة بتنظيم أمور الناس وأحوالهم.. أي شيء يستند إلى بعض المحددات والضوابط أو القواعد والأسس التي يمكن أن يجتمع حولها الناس لأداء عمل ما وتقديم خدمة معينة.

خون القذافي الأحزاب والتنظيمات السياسية ورفض شرعية قيامها ومشروعية وظيفتها في المجتمع، ثم لم يتوان عن استخدام العنف والإرهاب وسيلة للقصاص من عناصرها واغتيالهم في داخل البلاد وخارجها إلا من انحاز منهم بالولاء له.

خلخل المؤسسة العسكرية كتنظيم متماسك ودمر بنيتها

الجماعات المعارضة أو الرافضة للأنظمة الدكتاتورية ـ التي لا تتوفر فيها أي صفة أو ممارسة من الممارسات الديمقراطية القائمة على قبول جميع الأطراف والقوى في العمل السياسي والحياة السياسية ـ من استخدام كافة الوسائل والسبل لتحقيق البديل الذي يسمح لها بحرية العمل السياسي في إطار شرعي دستوري يكفل نفس الحق للجميع.

إن قيام القذافي بالتعامل مع كافة الحركات والمنظمات أيًا كان شكلها وتنظيمها وطبيعة عملها على أساس أنها حركات "تحريرية" قد أضر أول ما أضر بالقضية الفلسطينية وحركة التحرير الفلسطينية ومنظماتها بحكم الخلط الذي أوجده القذافي، وبحكم اختلاف حركة التحرير الفلسطينية عن غيرها من المنظمات والحركات الإرهابية مثل "منظمة الألوية الحمراء" في إيطاليا و"بادر ماينهوف" في ألمانيا وثوار جزيرة كورسيكا في فرنسا. هذه المنظمات الإرهابية التقى بعض عناصرها برأس السلطة في ليبيا وبالأجهزة ذات العلاقة بها وقدمت لها الأموال والمعدات والأسلحة. ممارسة الإرهاب من "نظام" القذافي تضمنت أيضًا: تفجير قنابل في ميدان التحرير بالقاهرة ومحطة قطارات بالإسكندرية، وتهديدات باغتيال صحفيين مصريين، وإرسال مجموعات مسلحة إلى تونس التي عرفت باسم عملية قفصه، وإرسال

من سجل إرهاب القذافي

اختطاف وزراء النفط

في ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ اقتحمت مجموعة من الإرهابيين والإرهابيات مقر منظمة الأوبك في فيينا حيث كان وزراء نفط الدول الأعضاء في المنظمة يعقدون اجتماعهم الدوري، واحتجزتهم جميعًا رهائن، وذلك بعد معركة دامية سقط خلالها أحد الموظفين الليبيين ورجل أمن عراقي، وبعض رجال الشرطة النمساويين صرعى.

وكان القائم على تنفيذ هذه العملية الإرهابية الإرهابي العالمي المعروف باسم "كارلوس". وكانت الجهة الموعزة بها هو القذافي نفسه بواسطة الدكتور وديع حداد أحد الزعماء الفلسطينيين الذي يرتبط اسمه بكثير من حوادث العنف التي وقعت في أوربا وفي معزل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت تعليمات الدكتور حداد المعطاة إلى "كارلوس" هي أن يهبط بالوزراء المخطوفين في مطار طرابلس حيث تتولى السلطات استلام وزير النفط السعودي ووزير النفط الإيراني ووزير الصناعة والنفط الجزائري لقتلهم حسب المخطط.

أجبر الخاطفون السلطات النمساوية بتوفير طائرة تنقلهم والرهائن إلى خارج النمسا، وفي مطار الجزائر حيث هبطت الطائرة أطلق "كارلوس" سراح الوزراء الآخرين عدا أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي، وجمشيد أموزيغا وزير النفط الإيراني، وأصر وزير الصناعة والنفط الجزائري بلعيد عبد السلام على مرافقة زميليه ومشاركتهما مصيرهما مهما كان.

ومن مطار الجزائر أقلعت الطائرة لتحط في مطار طرابلس، حسب الخطة الموضوعة، ولكن السلطات الليبية التزمت الصمت وظلت الطائرة جاثمة في المطار دون أن يتقدم إليها أو يتصل بها أحد.

ومضت الساعات ثقيلة وبطيئة، كانت أعصاب الوزراء المخطوفين قد هدأت خلالها بينما توترت أعصاب كارلوس الذي راح يلقي الشتائم واللعنات على القذافي الذي وقف هذا الموقف الذي لم يكن متفقًا عليه.

الإرهابي العالمي كارلوس نفذ العديد من العمليات لحساب القذافي

وصرح اليماني فيما بعد أنه تبادل الحديث مع كارلوس ودارت بينهما أثناء ساعات الإنتظار الثقيلة محاورات فكرية حول جدوى مثل هذه الأعمال وما تسببه من ضرر وإساءة لسمعة القضية الفلسطينية والبلاد العربية جمعاء. وكان للسخط الذي ملأ قلب كارلوس تجاه الموقف الليبي المفاجيء أثره في كشف المخبوء من خلفيات القضية فصرح لليماني بصفة شخصية أنه نادم على ارتكابه لهذه الفعلة وقال وعيناه تلمعان في غضب :

ـ إنني شديد الأسف على التعاون مع أشخاص لا يحترمون كلمتهم ولا يفون بتعهداتهم..

وسأله اليماني وقد خامره شعور بأنه يعرف جواب سؤاله :

ـ من هؤلاء الذين تعنيهم؟

فقال كارلوس بانفعال وهو يومىء إلى مطار طرابلس من وراء نافذة الطائرة :

ـ هؤلاء الذين كلفوني بالمهمة.. وكان الإتفاق أن تهبط هنا عندهم، وأن أتولى تصفيتكم بعد هبوطكم من الطائرة.

آخر أن علاقة الهيمنة هي التي تسيطر على مختلف مقومات "الهيكل السياسي" وتتحكم في حركته الداخلية والخارجية بالكامل، وهي علاقة قائمة على أساس القمع والإستبداد من جهة، وعلاقة تنافر وتبعية من جهة أخرى بحيث توصف بأنها تعبير عن الحكم الأتوقراطي حيث القرار الأول والأخير يأتي من إرادة الفرد الحاكم تعبيراً عنه وحده، وليس تعبيراً عن قوى وفئات المجتمع.

وعلى امتداد أكثر من ٢٢ عاماً ارتبط القرار على المستويين الداخلي والخارجي بمصالح "السلطة السياسية" المرتبطة بشخصية "صانع القرار" نفسه والمنسجمة مع تكوينه الشخصي، بغض النظر عن المصالح الوطنية للمجتمع وأهدافه الحقيقية. ويمكن تحديد سمات ثلاث في هذا الخصوص :

السمة الأولى ، أوضحتها الأحداث منذ مجيء القذافي للسلطة، وهي أن معظم القرارات والتوصيات المتعلقة بالقمع والإستبداد الداخلي وتلك المتعلقة بالممارسات الإرهابية في الخارج كانت تتم بناءً على أوامر شخصية منه، أو عقب لقاءاته بما يسمى باللجان الثورية أو "المفارز الإنتحارية"، أو بعد إلقاء خطب تهديدية منقولة عبر أجهزة الإعلام المختلفة. كما أن تنفيذ هذه "المهام" تتم بالطريقة والسرعة التي يريدها رأس السلطة في ليبيا لأنه لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات قرارية أو دستورية ولا تمنعه محددات قانونية أو سياسية.

السمة الثانية ، برزت من خلال تحويل وزارة الخارجية إلى ما يسمى بأمانة الإتصال الخارجي وتغيير المهام المناطة بالخارجية،

من سجل إرهاب القذافي

انفجارات في لندن ومانشستر

شهدت العاصمة البريطانية (لندن) ومدينة مانشستر لانفجارات عدة خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس الماضي ١٩٨٤، فقد ذكرت مصادر الأمن البريطانية أن أربعة وعشرين شخصاً أصيبوا بجراح، منهم ثلاثة أشخاص في حالة خطيرة، نتيجة وقوع انفجار قنبلة في ناد ليلي يوم ١٠ مارس، وذكرت نفس المصادر أن هذا الإنفجار هو من ضمن أربعة قنابل وضعت في أماكن أخرى، حيث وقع انفجار مماثل في أحد الأكشاك التي تقوم ببيع الصحف العربية في منطقة "بيس ووتر" بلندن، وقد قام البوليس البريطاني بإبطال فاعلية ثلاثة متفجرات أخرى في محلات لبيع الصحف والجرائد العربية كان قد عثر عليها في نفس المنطقة، بالإضافة إلى عبوات ناسفة وجدت أمام محلات مماثلة في منطقة "كنسنجتون".

هذا كما وقع انفجار قنبلتين جديدتين يوم ١١ مارس ١٩٨٤ على مقربة من شقة تقع في الشمال الشرقي من مدينة مانشيستر

شرطي يحمل أحد ضحايا إرهاب القذافي

البريطانية والتي يقيم فيها بعض الليبيين، حيث وقع الإنفجار الأول في الصباح الباكر في سيارة يملكها أحد الليبيين، أما الإنفجار الثاني فقد وقع خلف عمارة سكنية يسكنها عدد كبير من الليبيين، وانفجرت العبوة الناسفة قبل أن تبطل الشرطة مفعولها، وقد أصيب من جراء هذا الإنفجار مواطن سوري وزوجته وطفل يبلغ من العمر عشرة أشهر بجراح بليغة. وذكرت سلطات البوليس في مانشيستر أن هذه الأعمال الإرهابية تأتي ضمن حملة القذافي ضد معارضيه الذين يعيشون في بريطانيا. وفي يوم ١٣ مارس ١٩٨٤ تم العثور على قنبلة بملهى "عمر الخيام" بلندن، كانت معدة للإنفجار وتم إبطال مفعولها قبل أن تنفجر، وقد قامت "سكوتلاند يارد" باعتقال عدد من عملاء القذافي في بريطانيا، وطردت عدداً آخر من بينهم عبد السلام الزادمة وعمران عاشور بو زيد وخيري عثمان. وفي ١٢ مارس ١٩٨٥ أصدرت محكمة لندن حكماً بالسجن لمدة ١٥ سنة على المجرم الصالحين انديشة لمسؤوليته المباشرة عن تلك الإنفجارات.

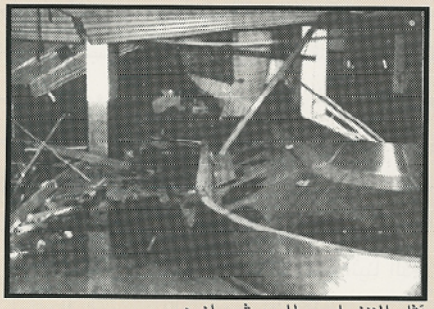

آثار الإنفجار بمطار هيثرو بلندن

والإرهاب التي عاش في ظلها وتعرض لممارساتها على امتداد أكثر من ٢٢ عاما. وقدر لهذا المجتمع أن يرى قيمه ومبادئه ومعتقداته وتقاليده يداس عليها وتحرف وتشوه وتخلخل بشتى الصور، وقدر له أن يعيش في ظل ظروف القهر والرعب والذل والخوف من القمع والإستبداد.. وأن يرى أبناءه يساقون إلى المشانق والسجون والمعتقلات، وإلى المعارك والحروب الخارجية دون أن يمتلك القدرة على عمل شيء.. وقدر له أن يعيش في ظروف معيشية وحياتية أقل ما يقال عنها بأنها صعبة، وهو يرى ثروته تنهب، ومقدراته يتم التلاعب بها.

وقدر لأبناء هذا المجتمع أن يعاصروا واحدة من أقسى التجارب الإنسانية التي عرفتها البشرية مع نهاية القرن العشرين، تخلفاً وبدائية وإمعاناً في الإنحطاط السياسي شعاراً وسلوكاً وممارسة.

وقدر لأكثر من جيل من أجيال ليبيا أن يحرموا من المساهمة الطبيعية في مسيرة التطور والعمل والبناء داخل الوطن عاشوا خلالها في حالة من الإغتراب والإستلاب ففقدوا الكثير من معاني الحياة. كما قدر لهذا المجتمع أن يشاهد إفرازاً شاذاً من داخله لنوعية غريبة من البشر لا تنتمي إليه في قيمه وتقاليده وسلوكه وتتجه بولائها للحاكم بدلاً من الله والوطن والشعب.

وقدر للشعب الليبي أن يرى الآلاف من أبنائه وقد دفنتهم رمال الصحراء في الحرب مع تشاد من أجل تحقيق طموحات الحاكم.. وقدر له أن يتعرض بسبب انتهاكات الحاكم وأعوانه لتهديدات وضربات عسكرية من قوى أجنبية كبرى ذهبت ضحيتها أرواحاً بريئة وممتلكات وخسائر مادية وعسكرية لا تقدر بثمن.

لقد تعرضت سمعة وصورة الليبيين في الخارج بسبب ممارسة القذافي و "نظامه" لأسوأ عملية تشويه وتحقير يمكن أن تلحق بدولة وبمجتمع، وتعرض المواطنون الليبيون في المطارات والموانيء وبوابات ومنافذ الحدود العربية والأجنبية لأشد وأسوأ عمليات التوقيف والتفتيش والتدقيق. وجرى تعطيل تأشيراتهم ومعاملات دخولهم إلى الدول بصورة تفوق أي معاملة سيئة تعرض لها رعايا أي دولة أخرى.

وواجه المواطنون والرعايا الليبيون في الخارج الكثير من المعاملات الحذرة وأصناف من المعاملات الإستفزازية من الناس العاديين والرسميين.

هذه بعض الآثار والنتائج، وهي بطبيعة الحال مرتبطة بحلقة الإستبداد والإرهاب البعيدة عن جوهر ومحور الإرادة الحقيقية للشعب الليبي ومصدر مقاييسه ومعاييره المرتبطة بالقيم العليا، وهو الشعب الذي غيبت إرادته الحقيقية ولم يقدر لها الوجود منذ عام ١٩٦٩ إلا من خلال تطور مصطنع فرضه القذافي نفسه تحت شعار "السلطة الشعبية" وهذا لا يمكن أن يضفي على "النظام" تلك الشرعية والمشروعية التي رفضها لأن السلطة السياسية لكي تستطيع أن تزعم بشرعيتها يجب أن تكون تعبيراً حقيقياً عن الشعب وعن إرادته وليس عن إرادة الحاكم وأهوائه. ◆

خيوط جديدة في عملية اغتيال جبريل الدينالي

الشهيد جبريل عبد الرازق الدينالي

تحت هذا العنوان نشرت صحيفة "جنرال انتسايجر" اليومية الصادرة في بون ـ بألمانيا يوم ٨/٧ ديسمبر ١٩٩١ أن الشرطة الجنائية لمدينة بون ألقت القبض على أحد الليبيين في مطار فرانكفورت بتهمة الإشتراك في مقتل المواطن الليبي جبريل الدينالي في وسط مدينة بون في ٦ أبريل ١٩٨٥.

وتقول الصحيفة أن جريمة قتل جبريل الدينالي قد أحدثت ضجة إعلامية كبيرة تخطت حدود ألمانيا وذلك لتورط أجهزة رسمية ليبية في ارتكابها، وأضافت الصحيفة بأن القبض على هذا المجرم قد تم يوم ١ نوفمبر ١٩٩١ حينما كان يهم بمغادرة ألمانيا، ولم يعلن عن ذلك إلا في ٦ ديسمبر ١٩٩١ وقد تحفظت السلطات الأمنية الألمانية على اسم هذا المجرم إلا أنها نشرت صورة له على أمل الحصول على معلومات من المواطنين تتعلق بمعرفة الأماكن التي ارتادها والمرافقون له فيها، والأسماء التي قد يكون انتحلها.

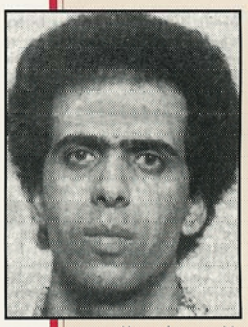

المجرم عطيه مطاوع

وقد أكدت السلطات الأمنية أن هذا الشخص هو الذي أعطى التكليف باغتيال المرحوم جبريل وأنه قد اعترف بأنه كان حاضراً وقت ارتكاب المجرم فتحي الترهوني لجريمته.

وقد ذكرت الصحيفة أن الأسباب التي أدت إلى وقوع هذا الشخص في يد الشرطة الجنائية بعد مرور كل هذه السنوات لا زالت غامضة، وكذلك لماذا لم يتم القبض عليه إلا قبيل مغادرته للبلاد مباشرة.

هذا وقد أكدت مصادر الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في بون أن اسم هذا المجرم (عطية مطاوع) وهو أحد العناصر الثورية في حركة اللجان الثورية، وقد تم إرساله إلى ألمانيا لتهدئة المجرم فتحي الترهوني حتى لا ينفذ وعيده بكشف ما لديه من معلومات عن العمليات الإرهابية التي دبرها نظام القذافي في الخارج، وأن المجرم الترهوني حينما تأكد من أن نظام القذافي لا يبذل جهوداً جادة لإطلاق سراحه بادر إلى إبلاغ الأجهزة الأمنية الألمانية بأن زائره مطاوع هو العقل المدبر لجريمة الإغتيال وأنه هو الذي أمدّه بالسلاح الذي استعمله في تنفيذ الجريمة. ◆

صورة غلاف مجلة «الورقة الخضراء» الصادرة في يونيو ١٩٨٥ عن ما يسمى حركة اللجان الثورية.

القذافي يأخذ الرئيس مبارك بالأحضان

وأسلوبها، بل إن القذافي يقف أمام الميكروفون ويقول ما يحلوا له، دون أدنى شعور بالمسؤولية، وتنطلق عباراته المتشنجة بدون قيود أو حدود، وبدون مراعاة لخلق أو قيم، وبدون أن تقيم أدنى اعتبار لمصالح الشعب الليبي. أما أفكاره فهي مشوشة ومضطربة وكثيراً ما تتناقض حتى في طرحها للمواضيع والبرامج، فيقول الفكرة ونقيضها في ذات الخطاب بطريقة مزرية ومخجلة. أما كلماته فهي دائماً سوقية وبذيئة يتحرج حتى الرعاع والسوقة من الجهر بها علانية أمام جمع من الناس. أما المحتوى فهو دائماً قمعي يحفل بالوعيد والتهديد ويزرع الرعب في قلوب الجميع، لا يعد بالخير ولا يبشر بالتفاؤل، ولا يحمل إلا نذر الشر.

ولو أردنا أن نُقيّم أو نُصنّف الخطاب السياسي للقذافي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، لوجدنا أنه بالإضافة إلى البذاءة والسوقية والكذب والسطحية التي يتسم بها، فإنه ـ كذلك ـ يعتبر أهم أداة من الأدوات التي اعتمد عليها القذافي لإرهاب خصومه في داخل ليبيا وخارجها، أفراداً وجماعات ودولاً.

وربما تقديم نماذج قليلة من آلاف الخطب التي ألقاها القذافي

اعتراف بالمسؤولية عن الإغتيالات في الخارج

وفي جرأة ووقاحة يحسده عليها أشد الطغاة بطشاً في التاريخ يعلن القذافي مسؤوليته عن عمليات الإغتيال التي سقط على أثرها عدد من أبناء ليبيا صرعى في شوارع وميادين مدن أوربا في منتصف سنة ١٩٨٠ فيقول :

"والذين فروا إلى الخارج، الذين سقطوا في الخارج، هؤلاء الجيف تساقطوا في أوربا وفي أمريكا.. موظف وقاعد في الخارج، أو طالب وقاعد في الخارج أو تاجر أو مقاول، هؤلاء لما تسمعوا على واحد منهم سقط في أوربا أو أمريكا، هذا ما عدتم تقولوا عليه فلان الفلاني.. قولوا صيصة.. قولوا كيخا.. هذا لارحمة ولا شفقة معه.. يطارد في كل مكان.. ويقضى عليه في كل مكان.. ويداس تحت أقدام الشعب." (٧ أكتوبر ١٩٨٠)

"الذي يعارض سلطة الشعب سيسحق بدون هوادة، وقد تم سحق الذين خيلت لهم نفوسهم المريضة، أو بوحي من أسيادهم أنه في الإمكان إعادة تنظيم القوى المهزومة، وقوى المجتمع المنهارة، المجتمع الملكي، ولكن الذي حصل في عام ١٩٧٦ يوم السابع من أبريل.. هذه الفلول ديس عليها بالأقدام وانتهت إلى الأبد." (١٤ يناير ١٩٨١)

"الذي يتوب ويريد أن يعود يتفضل .. الذي لا يتوب ويستمر في الحرب ضد الشعب الليبي وضد ثورته، نحن من حقنا أن نتابعه في أي مكان، وإذا أمريكا تصنفه إرهابًا ـ طز ـ في تصنيفات أمريكا..." ٧ أكتوبر ١٩٨٢

" ...أنه على صغير السن الصحيح، الذي يريد أن يذهب للحج فأمامه مسؤولية القتال وتصفية الأعداء من الكلاب الضالة إن وجدوا هناك بين الصفا والمروة، لأن دم المارقين الذين يحاربونكم, يحاربون الجماهيرية.. هؤلاء دمهم مهدور لأنهم عملاء أمريكا ويجب قتلهم في كل مكان." (٢٩ يونية ١٩٨٤)

" هؤلاء المرتزقة قد انتهوا نهاية مخزية جداً بالنسبة لأمريكا، هؤلاء المرتزقة، حشالات.. هذه الشرذمة من الكلاب الضالة.. لقد تم تفطيسهم في شهر رمضان كما تفطس القطط نحن لن نرحم أيًا من هؤلاء الكلاب الضالة ولن نتردد في سحقهم ... شفتوا الإعدامات زي السلام عليكم في شهر رمضان.. لا يهمني في رمضان .. لا حرام لا شيء .. ما فيهاش حرام.. هذه كانت عبادة.. والله العظيم لما نفطس الأشكال هذه.. بدأوا يشنقوا فيهم في المؤتمرات بدون محاكمة.. أنت كلب ضال، ضعه في المشنقة." (١ سبتمبر ١٩٨٤)

إرهاب أبناء الشعب في الداخل

أما في الداخل فقد كان الخطاب السياسي أهم أداة من أدوات الإرهاب التي استعملها القذافي لقمع الشعب الليبي ونشر الرعب بين صفوفه ليضمن عدم الإعتراض على ممارساته الإجرامية، يقول

القذافي يصافح بحرارة ملك المغرب الحسن الثاني

القذافي في خطبه :

"الدعوة لما يسمى بحرية التعبير دعوة رجعية متخلفة، إنها مقولة تخطتها التجارب الديمقراطية، إننا نمارس الحكم الشعبي وتقرير المصير ممارسة وليس بالتعبير فقط وأن كل من يتكلم عن حرية التعبير فهو رجعي." (١٥ يناير ١٩٧٦)

"أنا أستطيع أن أعدم عدداً من الناس باعتبارهم أعداء الثورة لأني عارف نفسي على حق، الذي يعارض لازم الشعب يدوسه بأقدامه." (٥ أبريل ١٩٧٦)

"نعدم حتي الأبرياء أحياناً بقصد إرهاب الجاني الحقيقي الذي قد لا يكون معروفاً في ذلك الوقت." (٩ أبريل ١٩٧٩)

"فعلا تمت تصفية خصوم الثورة، ستحكم عليه المحكمة بالإعدام، سيعلق في باب الكنيسة." (١٩ أبريل ١٩٧٦)

" كل الإجراءات مهما كانت عنيفة حتى الموت لا يمكن نخشاها ولا يمكن أن نخجل من القيام بها، الآن نقدر نعدم واحد وما نخجل أبداً، نأتي به في الإذاعة المرئية أمام العالم.. أحضر جميع صحفيي العالم وأتركهم يتفرجون عليه." (٧ نوفمبر ١٩٨٠)

"تلقوا واحد يقول الدعوة وإلاّ التكفير وإلاّ الإخوان، هذا تقطعوا له رقبته وتلوحوه في الشارع." (١٦ يولية ١٩٩٠)

"من يعارض الجماهير يسحق تحت أقدام الجماهير حتى بلا محاكمة.. بلا محاكمة.. كلام فارغ ما فيه نقاش أبداً مع من يعترض سلطة الجماهير، ما تسمعوش القطاف الفارغ.. حقوق الإنسان.. قانون.. محكمة.. عدو الشعب يسقط تحت أقدام الشعب بدون محكمة.. بدون محكمة.. ماتحاكموهش.. ما فيه محكمة." (٢٦ أكتوبر ١٩٩٠)

بذاءات في حق القادة العرب

لقد حظي القادة العرب بنصيب وافر من بذاءات القذافي وسفاهاته، وتهديداته الإجرامية، وهذه مجرد عينة فقط من العبارات المهينة التي حفلت بها خطبه على مدى سنوات حكمه، إلى أن انبطح أمامهم مؤخراً بالكامل، وتملقهم جميعاً، وخطب ودهم التماساً لرضائهم، يقول : "يوجد عمالقة وأقزام يقفون في حلف واحد تحت شعار وحدة

"العميل القذر موبوتو سيدفع الثمن غالياً.. موبوتو ورئيس ليبيريا سيدفعون الثمن.. ننذر العميل القذر موبوتو." (١٤ مايو ١٩٨٥)

"إنني لم آت لكي أدنس نفسي أمام ثوار العالم بأن أجلس إلى جانب رئيس الكاميرون، وساحل العاج لا يليق بثوري مثلي أن يجلس مع هؤلاء الخونة الجواسيس." (٨ سبتمبر ١٩٨٦)

"لقد اكتشفت ، كأي محلل وباحث بالتحليل العلمي، أن المجموعة الأطلسية وعلى رأسها أمريكا، هي مجموعة غير متحضرة، يبدوا أنها فصيلة تقع في مرتبة بين الخنازير والبشر، لم يتطوروا بعد حتى يصلوا إلى مرتبة البشر العادي، ولم يبقوا خنازير في المزارع." (٢٦ أبريل ١٩٨٦)

"بريطانيا.. إيطاليا.. فرنسا.. أسبانيا.. هؤلاء ليس لديهم أخلاق ولهذا نحن لا نشكرهم، بل بالعكس أنا أحتقرهم وأعتبرهم ليس لهم أخلاق." (١١ يونية ١٩٨٦)

"الموقف اللاأخلاقي للعاهرة تاتشر.. رئيسة وزراء بريطانيا ليست محترمة.. هذه المرأة ساقطة." (١١ يونية ١٩٨٦)

"وضع أنف ريجان الأعوج في الرخام، ما تقرره ليبيا يمشي في الشرق الأوسط رغم أنف ريجان الأعوج.. «الشيشباني» ريجان." (٦ مارس ١٩٨٤)

"أيها الأمريكيون.. أيها الخرفان.. نحن في انتظاركم.. أمريكا يجب أن يتحول جنودها إلى خرفان يباح حتى أكلهم، الأمريكان هؤلاء الكلاب، الأنذال." (١١ يونية ١٩٨٦)

"أي نظام يمنع الكتاب الأخضر هو نظام عسف واستغلال، نظام خائف وجبان ورديء." (١٥ أبريل ١٩٨٣)

"طز في مجلس الأمن.. طز في الأمم المتحدة." (١ سبتمبر ١٩٨٢)

"نحن الوحيدون فوق الأرض الذين نقول طز في أمريكا لأن الآخرين لا يستطيعون أن يقولوا هذا.. طز في السفينة «نيو جرسي»، وطز في القوات الأمريكية".

"لتنسف المقابر ثأرا لكبرياء الأرض.."

تحت هذا العنوان كتب معمر القذافي مقالاً ونشره بدون توقيع في صحيفة «الزحف الأخضر» الصادرة عن اللجان الثورية بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٨٠م، هذه مقتطفات منه.

أعلنت اللجان الثورية في ملتقاها الثالث المنعقد بجامعة قاريونس ببنغازي: التصفية الجسدية لأعداء الثورة في الخارج.. أولئك الذين أبوا إلا أن يقفوا موقفًا معاديًا للحياة وللتاريخ، بوقفتهم مع القوة الميتة العميلة للإستعمار ومع الإستعمار ذاته، وبعد أن ترجمت اللجان الثورية بيان الملتقى الثالث إلى عمل يومي يحق للجان الثورية أن تعلن وبصوت عال:

أن التصفية الجسدية لأعداء الثورة بالخارج قد بدأت ولن تتوقف حتى تدمر كل المواقع والخنادق التي تستخدم لمهاجمة الشعب الليبي وتهديد حريته التي انتصر لها بثورة الفاتح من سبتمبر التاريخية.. وإن الموت سيلاحق الأعداء في كل مكان.. وفي كل ساعة ولن تتمكن بريطانيا التي فشلت في حماية لورداتها.. ولن تتمكن إيطاليا التي فشلت في حماية رئيس وزرائها (الدو مورو) ولن تتمكن أي قوة موجودة على الأرض من حماية كلاب ضالة لا دين لها.. ولا قوم لها.. ولا قيم لها.. وأن عائلات الأعداء.. أسرهم وأطفالهم لن تنال العطف والرحمة التي كانت تلقاها في الماضي.. بل سينكل بها تنكيلا أكيداً ويتحمل الأعداء الفارون مسؤولية ذلك.

إن التصفية الجسدية لن تتوقف أبداً حتى يرجع أعداء الثورة.. أعداء الحرية.. أذلاء صاغرين يقبلون أيادي وأرجل الشعب العربي الليبي.

وإن دول العالم المختلفة عليها أن تعيد النظر في مواقفها، من الشعب العربي الليبي وأن تراعي مصالحها فإما أن تقف مع تلك الكلاب الضالة، وتعرض مصالحها للخطر.. وتعرض مدنها للتدمير والتفجير.. وإما أن تقف مع الشعب الليبي وتساعده في التخلص من أعدائه.

إن تصفية الأعداء جسدياً كمرحلة أولى ستلحقها عمليات تدمير للمواقع التي يختبئ فيها الأعداء ويتحمل المعاندون مسؤولية ذلك.

إن قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، أعطى فرصة أخيرة للفارين تنتهي يوم ١١ يونيو ١٩٨٠، إلا أن اللجان الثورية مقتنعة بأن أية فرصة تضاف للفرص التي أعطيت على مدى ١٠ سنوات من التسامح والرحمة والعفو ستزيد من تعنت القوى الميتة المعادية للحياة.. وترى اللجان الثورية أن الفرصة الوحيدة الباقية هي عودة أولئك أذلاء صاغرين.. ولا بديل لهم عن ذلك.

إن مقابر العرب ترفض أن تستقبل جثث نتنة تزكم رائحتها الأنوف.. جثث أولئك اليهود الذين باعوا وطنهم، وباعوا دينهم، وباعوا قيمهم. إن دفن تلك الجثث في الأرض الليبية الطاهرة الزكية التي ترفرف عليها أرواح الشهداء والأبطال، يعد إهانة بالغة للأراضي الليبية، وللشهداء الأبرار الذين قابلوا الطليان.. وقاتلوا اليهود وقاتلوا أعداء الدين بكل أشكالهم.

وإن اللجان الثورية تتحمل مسؤوليتها كاملة في نسف قبور أولئك الخونة إذا لم يتم إخراجها، إن الثوريين الذين أحضروا رفاة الشهداء الذين قاتلوا الطليان ودفنوهم مع إخوتهم مكرمين الأرض الليبية مصممين على أن جثث من لا دين ولا وطن لهم لا بد وأن تدفن في أي مكان غير الأرض الليبية.

وتوجه اللجان الثورية إنذاراً أخيراً لكل السلطات الشعبية، وعائلات المعنيين بإزالة تلك الجثث وإبعادها عن الأرض الليبية وعن المياه الليبية وإلا فإنها ستمارس حقها الطبيعي في نسف قبور الخونة، ومحاسبة المسؤولين عن إدخالها بتهمة الخيانة والعمالة.

" مواقف الأنظمة والدول العربية تتسم بالتباين والتذبذب، وازدواجية المعايير والعجز عن إرساء تقاليد راسخة للتعامل العربي والدولي. "

تباين وتذبذب المواقف

عندما شرع "نظام" القذافي في القيام بعدد من الممارسات الإرهابية التي استهدفت بعض الأنظمة العربية، بقصد خلق حالة من عدم الإستقرار السياسي فيها، فإن مواقف هذه الأنظمة تباينت وتذبذبت من دون أن تتمكن من بلورة سياسة أو خلق وسيلة للرد على هذه الممارسات ووضع حد لها. وعلى الرغم من أن هذه الممارسات الإرهابية كانت تمس في كثير من الأحيان صميم برامج وأفكار هذه الأنظمة والدول، وتؤثر بصورة جوهرية على وحدتها الوطنية وعلى استقرارها السياسي، إلا أن ردود أفعالها ارتبطت بدرجة من التوتر والسخط الذي لم يتعد حدود قطع العلاقات الدبلوماسية والتصريحات الرسمية الغاضبة وبيانات التنديد والحملات الإعلامية، وتراوحت هذه المواقف في السابق من السلبية المطلقة لما يقوم به القذافي تجاه الأنظمة العربية والمجتمع الدولي عموماً كما هو الحال بالنسبة للسعودية ودول الخليج، طالما أن هذه الممارسات لا تطال هذه الأنظمة، إلى الصمت الكامل في سوريا ومجرد الإشارة إليها في الأردن، إلى التنديد بها في مصر ودول المغرب العربي، التي تعرضت لكثير من هذه الممارسات الإرهابية، دون أن تحدد موقفًا مبدئيا ثابتا من مسألة تصدير العنف السياسي يشكل قناعة مستمرة لا تتغير حتى تتغير الأنظمة التي تتبناه سياسة وممارسة وتدعمه ماليا وإعلاميًا.. وبمرور الوقت أصبحت ردود الفعل تجاه تصدير العنف تتسم بما يمكن أن نطلق عليه اسم "التسامح السياسي" الذي يدخل في إطار سياسات الترضية والمجاملة العربية، ودون أن تتصدى هذه الأنظمة بصورة موضوعية وحقيقية لمعالجة الخلل في مثل هذه الممارسات، بحيث يمكن وضع حد نهائي لأي تجاوزات تخرج عن إطار المعايير والقواعد التي تعارف عليها المجتمع الدولي ككل.

ازدواجية المعايير

ارتبطت جملة كبيرة من المواقف العربية بازدواجية مفرطة في تعاملها مع مختلف القضايا المحلية والدولية، بل يمكن القول بأنها ازدواجية مركبة فالخطاب الموجه للداخل يختلف عن الخطاب الموجه للخارج، والمواقف المعلنة للدول والأنظمة لا تعبر بصورة صحيحة وحقيقية عن المواقف الفعلية، والوسائل المستخدمة والأساليب المتبعة لا تكون بالضرورة هي نفس الوسائل والأساليب الظاهرة.. وقد ترتب على ذلك الكثير من الخلط والتشويش الذي يصل إلى درجة الإرباك وفقدان أي مصداقية للأنظمة وانعدام الثقة، أو شبه انعدامها لدى المواطن العربي في حقيقة المواقف العربية.. ولعل أكبر دليل على ذلك هو التغير السريع في درجة العداء وفي الإلتقاء.. فالإنتقال من موقف ومن طرف إلى آخر يتم بصورة لا تسمح بأي تفسير عقلاني أو تبرير راشد لهذا التغيّر السريع والمفاجئ في كثير من الأحيان.

ولقد كشفت الأحداث الأخيرة وعرت بصورة مخزية هذه الحقيقة ابتداء من حرب الخليج وانتهاء بوضعية نظام القذافي في ظل الظروف الحالية.. فعلى المستوى الإعلامي وعلى صعيد التصريح السياسي الذي يقدم للإستهلاك المحلي في إطار الدول أو الإطار الإقليمي العربي ترتفع لغة الشعارات المغلفة "بالتضامن العربي" وعلى المستوى الفعلي الذي يتم التعامل به مع الدول الأجنبية وبصفة خاصة القوى الكبرى تكون المواقف مختلفة تماما تحكمها في ذلك لغة المصالح من جانب، ورؤية هذه الأنظمة لمدى قدرة القوى الكبرى في التأثير عليها من جانب آخر المعروفة باسم (Power Perception) وتتضح هذه الصورة بشكل قاطع في موقف الحكومة المصرية من تفاعلات الأزمة التي نشأت بين "نظام" القذافي، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، بسبب تفجير الطائرتين الفرنسية والأمريكية، كما تتضح نفس الصورة في موقف المغرب من نفس الأزمة وطريقة التعامل معها.. فتحت شعارات "التضامن العربي" صدرت التصريحات الرسمية والإعلامية، المتعاطفة مع نظام القذافي، بينما على مستوى التعامل الفعلي كانت المواقف شبه متطابقة إن لم تكن متطابقة كليا مع الموقف الغربي الذي صب في قرار مجلس الأمن.. ويمكن ملاحظة نفس الشئ بالنسبة لمواقف الدول العربية الأخرى مع درجة من التفاوت بينها.

العجز عن إرساء تقاليد للتعامل العربي والدولي

لقد عجزت الأنظمة العربية على ترسيخ قواعد مبدئية للتعامل بينها بحيث ترتبط بها مواقفها فيما بعد.. فالتعامل العربي يتم على أسس مزاجية لا يحكمها الواقع المعاش والتحديات المستقبلية، بقدر ما يحكمها التخلف السياسي في الأطر والمؤسسات والعمل السياسي، وما يشوب "النخب الحاكمة" من قصور وعجز فكري وثقافي لازم لترشيد الحركة السياسية في الداخل والخارج، فضلا عما ينشأ باستمرار من تنافس بين هذه "النخب" ويتحول إلى خلافات.

إن العجز في إرساء تقاليد متفق عليها للتعامل العربي أدى إلى إهدار العلاقات الإقتصادية والمصالح الحقيقية للشعوب على كافة

مظاهرة لندن

صباح يوم الثلاثاء ١٧ أبريل ١٩٨٤ تجمع عدد من أبناء ليبيا المقيمين في بريطانيا، والمعارضين لنظام القذافي الدموي، وذلك للتظاهر والتنديد بالممارسات الإرهابية للنظام في داخل ليبيا وخارجها.

كانت المظاهرة سلمية في أهدافها، وتحصلت على تصريح من الأجهزة الأمنية المختصة بتنظيمها، وتوافد إلى المكان أعداد كبيرة من رجال الشرطة للحفاظ على الأمن وضمان عدم حدوث أي تجاوزات لا يسمح بها القانون. وبدأ المتظاهرون في أخذ مواقعهم على الناصية المقابلة للسفارة من الميدان، وشرعوا في إسماع هتافاتهم للمتواجدين داخل السفارة، ولكنهم لاحظوا أن عدداً من عناصر النظام كانوا يتواجدون خارج مبنى السفارة في زاوية بعيدة عن المدخل الرئيسي والأماكن التي انطلق منها الرصاص فيما بعد، وكانوا يهتفون هتافات مضادة للمتظاهرين. ولم تمض سوى دقائق قليلة إلاّ وانطلقت رصاصات سريعة من مدافع رشاشة، من نوافذ الدور العلوي من السفارة تجاه المتظاهرين، وسط دهشة وذهول الجميع.. ويسقط أحد عشر متظاهراً جرحى مصابين بإصابات مختلفة، وتسقط الشرطية الإنجليزية (إيفون فليتشر) بعد إصابتها برصاصات قاتلة، وترتفع هتافات المتظاهرين ويعلو صوتهم بالتكبير والتهليل، والتنديد بالقذافي، ويتحول الميدان الآمن إلى ميدان معركة وتسيل الدماء الزكية لتخضب الأرض وتقيم الدليل على إجرام القذافي، وتقيم الحجة على كل الدول التي كانت تغمض عيونها هن المطاردات والملاحقات الدامية التي كان يشنها المجرمون ضد الآمنين من أبناء الشعب الليبي في مختلف شوارع وميادين مدن أوربا.

وتحاصر قوات الشرطة البريطانية مبنى السفارة، ولكن بعد أيام قليلة تخضع السلطات لتهديدات وضغوطات وابتزاز القذافي، فتقبل ـ بحجة الحصانة الدبلوماسية ـ أن يغادر القتلة أراضيها عائدين إلى ليبيا، فتسمح لهم بمغادرة مبنى السفارة إلى المطار حيث تنقلهم الطائرة الليبية إلى طرابلس، حيث استقبلهم أقرانهم في الإرهاب استقبال الفاتحين!

ولقد أثبتت التحقيقات فيما بعد أن موسى كوسة، ومعتوق محمد معتوق، وعلى ميلاد أبو جازية، وعبد السلام الزادمة، كانوا المسئولين عن إطلاق الرصاص من داخل مبنى السفارة. ⇐

المعارضون الليبيون خلال مظاهرتهم السلمية أمام مبنى سفارة النظام في لندن ، ثوان قبل اطلاق الرصاص عليهم.

شرطيان يحملان متظاهراً مصاباً برصاص اطلقه إرهابيو القذافي من نوافذ مبنى السفارة

رجال الشرطة يسعفون الشرطية إيفون فليتشر التي أصيبت إصابة قاتلة.

أحرار ليبيا يتحدون إرهاب القذافي.

صور المظاهرة بعدسة ميلاد

ويرأسها المدعو (محمد حسين الرشق).

وقد كشفت التحقيقات أن المتهم الأول المدعو علي عثمان سبق له وأن سافر إلى "جمهورية اليمن الشمالي" لمناقشة سفير القذافي في صنعاء بخصوص خطف الطائرة المصرية، ثم سافر بعد ذلك إلى ليبيا حيث التقى بالقذافي، وتلقى ـ منه مباشرة ـ التكليف بالعمل على خطف طائرة الركاب المصرية مقابل مبلغ ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف دينار ليبي). قدم هؤلاء العملاء للمحكمة، وصدر الحكم على الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤبدة، وتغريمهم (١٠٦) ألف جنيه مصري.

قنابل في مطار القاهرة

في يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨١ هبطت في مطار القاهرة الدولي طائرة ركاب مدنية كانت قادمة من ليبيا عن طريق مالطا.. نزل الركاب من الطائرة ودخلوا صالة المطار.. وبدأ العمال في إنزال حقائب الركاب ووضعها على أرضية الممر أسفل الطائرة تمهيدا لنقلها إلى داخل صالة المطار..

فجأة.. انفجرت عدة قنابل، وألحقت أضرارا طفيفة بجسم الطائرة، وأصيب أحد العمال بجراح بسيطة.

وكشف التحقيق أن القنابل قد وضعت في إحدى الحقائب في طرابلس بمعرفة مخابرات القذافي، وضبطت زمنيا لكي تنفجر داخل صالة مطار القاهرة حتى تلحق أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والخسائر في الأرواح.. وتثير حالة من الرعب داخل مطار القاهرة..

ولكن لحسن الحظ.. شاء الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن تتأخر الطائرة عن القيام في موعدها من مالطا.. وأدى هذا التأخير إلى أن تنفجر القنابل على ممر المطار، وقبل دقائق قليلة فقط من نقل الحقائب إلى داخله.. وأنقذ الله عشرات أومئات المواطنين من كارثة محققة.

محاولة نسف السد العالي

في الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٨٤ هبط طيار مجهول الهوية بطائرته الميج «٢٥» المتطورة جدا في أحد المطارات المصرية، وقد تبين أن قائد الطائرة ليبي الجنسية، واسمه "فتحي حسن بالتمر" وقد سلم هذا الطيار نفسه إلى السلطات المصرية، وطلب منحه حق اللجوء السياسي إلى مصر، وأدلى الطيار باعترافات خطيرة مفادها أنه قد كلف ـ من قبل القذافي مباشرة ـ بأن يقصف نقطة معينة في السد العالي لتدميره وإغراق صعيد مصر وإحداث خسائر فادحة في الأرواح والأموال، وذلك بهدف «التسبب في ارتباك وخسائر لا متناهية للسلطات المصرية» على حد تعبير الطيار.

وقال بأنه كان يتدرب على قصف السد العالي بالقنابل في قاعدة الكفرة العسكرية الجوية، وأن الأمر بالتنفيذ قد صدر إليه، ولكن ضميره وعروبته منعته من الإمتثال لأوامر القذافي وفضّل أن يسلم نفسه إلى مصر، ويطلب اللجوء فيها إلى أن تتحرر ليبيا من حكم القذافي.

تلغيم البحر الأحمر

لم تمض سوى أيام معدودة على فشل محاولة نسف السد العالي حتى بدأت إنفجارات غامضة في البحر الأحمر، ففي يوم ٩ يولية ١٩٨٤ فوجئت سفينة سوفيتية وهي تمخر عباب البحر الأحمر بانفجار مكتوم يدوى بالقرب منها ويهزّ جسم السفينة، ويحطم زجاج نوافذها دون أن يصاب أحد من بحارتها بسوء.

ثم توالت الإنفجارات، واتجهت الشكوك إلى عراب الإرهاب في المنطقة، فقد اتضح أن السفينة الليبية "غات" كانت قد عبرت قناة السويس في طريقها إلى البحر الأحمر يوم ٦ يوليو ١٩٨٤، وكعادة القذافي في الكذب والجبن، أنكر التهمة، وخرجت صحيفته المسماة "الزحف الأخضر" تلقي بالتهمة على من أسمتهم بالصهيونية والإمبريالية والرجعية!

ولم يطل الوقت حتى بدأت الشكوك تتحول إلى يقين.. ويثبت بالدليل القاطع ضلوع القذافي في تلك العملية الإرهابية الخطيرة.

فبمراجعة خط سير السفينة "غات" المملوكة لما يسمى "شركة النقل البحري القومي العام ـ طرابلس" اتضح أن تلك السفينة دخلت قناة السويس يوم ٦ يولية ١٩٨٤ في طريقها إلى البحر الأحمر، ثم من البحر الأحمر إلى ميناء "عصب" في "أثيوبيا" ولكنها لم تدخل الميناء وظلت في عرض البحر لمدة ثلاثة أيام، ثم عادت عبر قناة

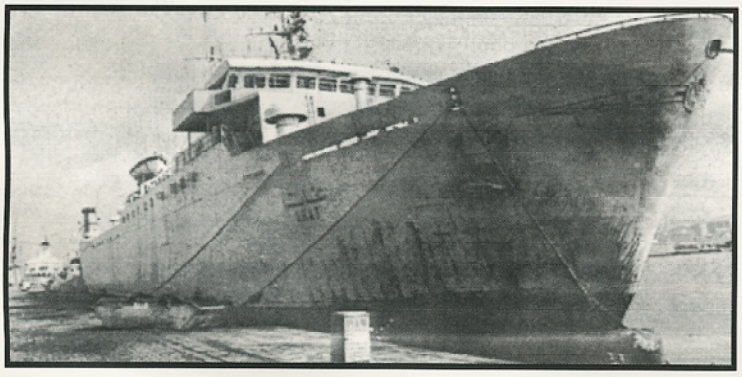

السفينة "غات" راسية في ميناء مرسيليا

سافر إلى ليبيا في شهر فبراير ١٩٨٥ حيث اجتمع مع القذافي للإعداد للعملية التخريبية ثم عاد إلى دمشق لتنفيذ ما اتفق عليه مع القذافي.. وتم اختيار (ابراهيم حسين خاطر) وشهرته (أبو غازي) ـ وهو أردني من أصل فلسطيني ومتزوج من مصرية ـ للقيام بالعملية التخريبية بالتعاون مع آخرين مقابل نصف مليون دولار أمريكي، ولكنه أبلغ سلطات الأمن المصرية بتفصيلات المخطط الإرهابي، وتعاون مع السلطات المصرية حتى تم كشف جميع أبعاد المخطط.

وكشفت التحقيقات أن الهدف من المخطط لم يكن تفجير السفارة فقط .. ولكن كان الهدف أكبر من ذلك بكثير.. فقد كانت كمية المتفجرات ضخمة جدا تصل إلى ٨٤ كيلو من المواد شديدة الإنفجار وذلك بقصد تدمير المنطقة بالكامل، ولكي يصل الإنفجار إلى مجمع التحرير.. ووزارة الصناعة وعدد آخر من المصالح الحكومية، والمعاهد المدرسية وطريق الكورنيش.. وحدد للإنفجار الساعة الثانية بعد الظهر ـ وهي ساعة الذروة ـ مما يدل على أن المقصود أيضا إيقاع عدد هائل من القتلى بين المواطنين المصريين.

اختطاف طائرة ركاب مصرية

في يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٨٥، بينما كانت الطائرة المصرية "البوينج ٧٣٧" في طريقها من أثينا إلى القاهرة وعلى متنها (٨٦) راكبا، وأربعة من رجال الأمن المصريين، وستة من الملاحين.. قام عدد من قراصنة الجو باختطافها وتحويل وجهتها لتهبط في مالطا.

ولم يمض على اختطاف الطائرة سوى ٢٥ دقيقة فقط حتى بدأ الخاطفون في إطلاق الرصاص على الركاب وطاقم الطائرة بوحشية غير عادية، حتى أنهم أطلقوا على (مدحت مصطفى) "رجل الأمن في الطائرة" ١٨ طلقة.

وبمجرد أن حطت الطائرة على الممر في مطار مالطا فتح المختطفون باب الطائرة وأخذوا يلقون بجثث القتلى والجرحى وكأنها أكياس قمامة. كان الوضع المأساوي على الطائرة مدعاة إلى أن تقرر الحكومة المصرية إرسال فرقة من "الكوماندوز" المصريين لاقتحام الطائرة وتحرير الرهائن، وعند الإقتحام قام المختطفون بإلقاء ثلاث قنابل داخل الطائرة، فتحولت إلى جحيم، وقتل حوالي ستين شخصا.

الطائرة المصرية المخطوفة

وقد ألقي القبض على أحد الخاطفين ويدعى "عمر محمد المرزوقي" بعد أن أصيب بجراح بالغة.. وأثبت التحقيق أن القذافي كان وراء عملية الإختطاف.

وفي مؤتمر صحفي أكد الرئيس محمد حسني مبارك أن الذي دبّر عملية الإختطاف ووضع خطتها موجود في طرابلس بليبيا، بل إن الرئيس مبارك حدّد مكان إقامته حين قال :

"إنه يقيم في الحجرة رقم (٤٠١) في فندق "غراند هوتيل" في طرابلس".

أما عن كيفية وصول الأسلحة والقنابل إلى المختطفين رغم احتياطات الأمن والتفتيش الدقيق.. فقد تأكد لسلطات التحقيق أن الإرهابيين عبروا نقاط التفتيش في مطار أثينا دون أن يكون هناك سلاح مع أي منهم، لكنهم تسلموا السلاح في منطقة الدائرة الجمركية، خلال عملية تبادل لحقائب اليد جرت مع مجموعة أخرى وصلت أثينا من طرابلس على متن طائرة الخطوط الليبية، التي هبطت قبل وقت قليل من موعد إقلاع الطائرة المصرية.

خاتمة : القذافى هو العدو

لقد توقف القذافي مؤخراً عن ممارسة هواية التفجيرات داخل مصر، ولكنه بدأ معها ممارسة لعبة جديدة يستخدم فيها الدسائس والأموال وتجنيد الأعوان تحينًا للفرصة التي ينتظرها منذ زمن ليقوض فيها النظام المصري من داخله.

مخطط لاختطاف سفير مصري

في الثامن من شهر مارس ١٩٧٦م ضبطت سلطات مطار روما العاصمة الإيطالية ثلاثة من الإرهابيين الليبيين بعد أن عثرت في حقائبهم على أسلحة وذخائر، وتبين أن اثنين من هؤلاء الثلاثة هم من أفراد القوات المسلحة الليبية وأنهم شوهدوا قبل القبض عليهم بأيام قليلة في مدينة لندن بصحبة الرائد / عبد الله حجازي مساعد مدير الاستخبارات العسكرية الليبية ، والرائد / يوسف الدبري مساعد مدير الشرطةالعسكرية الليبية في ذلك الوقت .. وكشفت التحقيقات التي أجريت مع المتهمين أنهم كانوا يعدون العدة لاختطاف سفير مصري من إحدى العواصم الأوربية ليكون رهينة لدى القذافي يساوم به السلطات المصرية مقابل تسليم بعض الليبيين المعارضين المقيمين في مصر ومن بينهم الرائد/ عمر المحيشي (عضو مجلس قيادةالثورة) السابق .. واعترف المتهمون بأنهم كانوا يعملون تحت إمرة الإرهابي الدولي كارلوس الذي كلفه القذافي شخصيا بتنفيذ العملية الإرهابية.

الأمس إلى حليف حتى حين، ونجح وداي في الإطاحة بالرئيس معلوم وتدخلت قوات القذافي حتي احتلت العاصمة التشادية نفسها بدعوة من كوكوني بعد صراع مع وزير الدفاع في الحكومة الجديدة حسين حبري الذي غادر تشاد إلى السودان. وعندما كثر التذمر من التشادين والشعب الليبي والرأي العام العالمي ألقى القذافي خطابا في ١٩٨١/١/١٤م. قال فيه: "إن القوات الليبية قد دخلت تشاد بناء علي معاهدة وبناء على طلب من رئيس شعب تشاد الذى يمتلك كل الشرعية لأنه هو الذى أسقط حكومة معلوم العميلة...هذا كوكوني يمتلك كل الشرعية التي تجعله يطلب القوات الليبية ويبقي على القوات الليبية، وهو وحده فقط الذى يستطيع أن يطلب سحب القوات الليبية."، ولم يخيب كوكوني ظن القذافي فطلب سحب القوات الليبية ، في حين استغل حسين حبري أنذاك الفرصة وتحرك بقواته من حدود السودان في ١٩٨٢/٦/٧م. فأطاح بحكومة كوكوني، واستولى على العاصمة إنجامينا .

ومنذ ذلك التاريخ دخلت تشاد في جولة أخرى من الصراعات يوفر أسلحتها وذخيرتها ويوقد لهيبها نظام القذافي. فبدأ القذافي بتسليح كل الجماعات المنشقة التابعة لكوكوني في مقاطعة تيبستي ، وحينما اتهمه الرئيس التشادي بقيامه بنشاطات تهدد استقلال وسيادة الأراضي التشادية قال القذافي في مقابلة مع صحيفة "لوماتان" الفرنسية :" ان السلاح الذى يقاتل به كوكوني هو سلاح ليبي وكذلك السلاح الذى يقاتل به حبرى هو ايضا سلاح ليبي."

وتطورت تدخلات القذافي الصارخة في شؤون هذه الدولة ، فمن محاولة لاغتيال الرئيس حسين حبري التي أحبطتها السلطات التشادية في سبتمبر ١٩٨٤م. وقد سلمت الادلة بما فيها صور فوتوغرافية للهيئة الاممية. فكان رد القذافي على تلك الإتهامات إرسال طائرة عسكرية قامت بقصف مطار أنجامينا في ١٩٨٦/٢/١٧م. ثم جاءت أكثرالمراحل ممارسة للإرهاب والتدخل ، وتحولت سياسة القذافي من تدبير مؤامرات الإنقلاب وتقديم الأسلحة ودعم الحركات المضادة للحكومات القائمةإلى سياسة التدخل المباشر ، وقادت تلك السياسة إلى قيام جيش القذافي بالإشتباك مع القوات التشادية ، غير أن أخطر المظاهر الإرهابية هو قيام قوات الطيران بقصف القرى والواحات والمناطق السكنية للمدنيين التشاديين، وربما كانت مناطق تيبستي وبرداي وفادا واوجنقا أكثر هذه المدن والقرى تضررا وقد بدأت أشد هذه المعارك إنتقاما من أتباع كوكوني الذين انضموا إلى القوات التشادية بعد سماعهم باعتقال زعيمهم ووضعه تحت الإقامة الجبرية في طرابلس في ١٩٨٦/١٠/١٧ وفي ١٩٨٦/١٠/٢٩م. تعرض كوكوني نفسه لمحاولة اغتيال عندما حاولت عناصر القذافي نقله من مقر إقامته الجبرية فى طرابلس الي مكان آخر مجهول، وصدرت في تلك الفترة تقارير عن معارك شديدة بالقرب من فادا بين القوات الليبية وقوات كوكوني التى تحالفت مع الحكومة التشادية، وقامت معارك جديدة فى برداي عندما شنت قوات القذافي هجومات جوية وبرية والتهبت النيران في الأكواخ

كان الضحايا من المدنيين والعجزة كبيرا بسبب عدم التمييز بين الأهداف مما يشكل جريمة من جرائم الحرب التي مارسها القذافي دون أي رادع من ضمير أو إنسانية أو دين.

التي يستخدمها التشاديون المدنيون مما دفع السلطات التشادية إلى تقديم رسالة عاجلة إلى مجلس الامن في ١٩٨٦/١٢/١٥م تتهم نظام القذافي باستخدام قنابل النابالم والغازات السامة، كما صدر بيان صحفي للحكومة التشادية يتهم نظام القذافي باستخدام قنابل النابالم والغازات السامة ضد سكان "ازوار". في الوقت الذي نفى فيه القذافي أية علاقة له بالقتال واتهم أمريكا وفرنسا بمحاولة تدويل الصراع الداخلي في تشاد، وأجابت القوات التشادية على هذا الإدعاء بإسقاط قاذفة ليبية خلال معارك طاحنة في أقليم تيبستي وقامت بعرض أكثر من مائة أسير ليبي في أنجامیناكدليل لا يمكن نفيه لتورط جيش القذافي في المعارك التي كانت تجري في مدن الشمال ، ورد القذافي على عرض الأسرى بتكثيف القصف على القرى والمدنيين العزل فقامت القاذفات والطائرات المروحية بقصف مدينة "ازوار" ولمرات عديدة، وحيث أنه لم يكن من الممكن مطاردة الجنود التشاديين -المسلحين بأسلحة خفيفة ودون آليات- بالدبابات والمدفعية الثقيلة والعربات المصفحة فقد كان الضحايا من المدنيين والعجزة كبيرا بسبب عدم التمييز بين الأهداف مما يشكل جريمة من جرائم الحرب التي مارسها القذافي دون أي رادع من ضمير أو إنسانية أو دين .

لقد كان تدخل القذافي في شؤون تشاد الداخلية نكبة على مواطني تشاد ، كما كان نكبة على القوات المسلحة الليبية، وقدانتهت كل تلك الأموال الضخمة والأسلحة والذخائر على رمال الصحراء ، وانتهت إلى انسحاب القذافي وهزيمتة هزيمة منكرة، ودفع الشعبان ثمنا باهضا في سبيل أحلام القذافي. ولا يزال أثر تدخل نظام القذافي في انجامينا وبقية مدن تشاد يُكوّن معالم بارزة حية ، ويمكن لأي شخص أن يشاهد المئات من متضرري الحرب الذين فقدوا أطرافهم أو شوهتهم الشظايا أو النيران كما يمكن رؤية الدمار الذي لحق بالمدينة ومرافقها وطرقها.

لماذا تدخل القذافي في تشاد؟ ولماذا قام بتسليح كل الفرقاء؟ ولماذا تحالف مع كل الفصائل ثم تقاتل معها؟ ثم لماذا رمى بالقاذفات وبالمدفعية وبصواريخ الجراد قرى هؤلاء التشاديين الفقراء وألهب أكواخهم؟ وأخيراً لماذا انسحب بعد الهزيمة وقال أنه ليس له بعد اليوم أي علاقة بتشاد؟

إن الإجابات عن كل تلك الأسئلة تشكل مادة لأشد صفحات إرهاب القذافي وجرائمه في حق الإنسانية سوادا، والتاريخ لا يمكن أن يطوي هذه الصفحات دون أن تأتي العبرة في النهاية على شكل خزي شديد وإذلال مهين وهو ما نراه يجري اليوم للطاغي بالأمس .

مخابرات القذافى.

■ ١٩٧٩/١٠/١٢م. القذافى يدفع ٣٥ مليون دولار الى منجستو حاكم الحبشة من أجل الاطاحة بالرئيس السودانى جعفر النميرى.

■ ١٩٧٩/١١/٢٩م. القذافى يدعو الي تدميرقناة السويس.

■ ١٩٧٩/١٢/٢م. حرق السفارة الامريكية في طرابلس.

■ ١٩٧٩/١٢/٥م. الولايات المتحدة تعلن أنها توقف عمل سفارتها بطرابلس.

■ ١٩٧٩/١٢/٧م. وكالة الأنباء الفلسطينية تذيع:"أن القذافى يحاول إحتواء منظمة التحرير ونزع استقلالها، وأن ٤٠ الف فلسطيني من العاملين في ليبيا يتعرضون لضغوط من القذافي لكى يشاركوا فى الحملة المعادية التى يقودها ضد المنظمة."

■ ١٩٧٩/١٢/١٠م. السيد فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية للمنظمة يذكر أن القذافي هدد الطلبة الفلسطينيين بالطرد إذا لم يشاركوا فى تشكيل لجان ثورية. واللجنة المركزية لمنظمة فتح تدعو الى عقد قمة عربية عاجلة لبحث محاولات القذافي ضد المنظمة والامة العربية.

■ ١٩٧٩/١٢/١٣م. القذافى يشكل مؤتمرا شعبيا فلسطينيا.

■ ١٩٧٩/١٢/١٦م. القذافى يتخذ قرارا بإغلاق مكتب المنظمة في بنغازي.

■ ١٩٨٠/١/٦م. قطع الدعم والعلاقات مع منظمة "فتح" الفلسطينية.

■ ١٩٨٠/١/٢٧م. ثلاثمائة مسلح يهاجمون ثكنتى الجيش والدرك ويقومون بأعمال تخريبية فى مدينة قفصة التونسية راح ضحيتها ٤٢ قتيل و١١٨ جريحا وقد إعترف المتهمون أنهم تلقوا تدريبات عسكرية فى معسكر بجودائم قرب طرابلس.

■ ١٩٨٠/١/٢٨م. السنغال تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، في أعقاب ثبوت تورطه وتدخله فى الشئون الداخلية التى تستهدف استقرار وأمن البلاد.

■ يناير ١٩٨٠م. أفريقيا الوسطى تقطع

محاولات اغتيال شخصيات سياسية

■ ١٠ يوليو ١٩٧١ اتهمت المملكة المغربية القذافي بأنه كان وراء محاولة الإنقلاب الفاشلة التي استهدفت اغتيال الملك الحسن الثاني.

■ مايو ١٩٧٤ اتهمت سلطات الأمن المصرية القذافي بأنه كان وراء محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس محمد أنور السادات.

■ ٥ سبتمبر ١٩٧٥ أعلن السودان في بيان رسمي عن إفشال محاولة ليبية لاغتيال الرئيس محمد جعفر نميري وكبار المسئولين في الدولة وقلب نظام الحكم.

■ يوليو ١٩٧٦ كشفت وكالة "اليونايتد برس" النقاب عن تقرير سري أكّد أن القذافي حاول تنفيذ محاولتين لاغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات.

■ ١٨ أغسطس ١٩٧٦ الإعلان في السودان عن محاولة ليبية ثانية لاغتيال الرئيس نميري وقلب نظام الحكم.

■ ٢٨ أبريل ١٩٨٠ إفشال محاولة ليبية لاغتيال الرئيس محمد أنور السادات عند وصوله إلى لاجوس عاصمة نيجيريا.

■ فبراير ١٩٨١ إفشال محاولة لقصف طائرة الرئيس السادات بصواريخ سام ٧ أثناء توقفها في جزر الآزور في طريقها إلى الولايات المتحدة.

■ ٢٥ يونيو ١٩٨١ شن عملاء القذافي هجوماً بالقنابل على سفارة تشاد في الخرطوم في محاولة لاغتيال الرئيس حسين حبري.

■ ١١ نوفمبر ١٩٨١ أعلنت الصومال القبض على عناصر إرهابية مسلحة اعترفوا بأن القذافي قد أرسلهم لاغتيال القائد العسكري لمنطقة الشمال في مدينة هرجيسة الصومالية.

■ سبتمبر ١٩٨٢ كشفت السلطات التونسية النقاب عن إفشالها لمحاولة ليبية لنسف قاعة الإجتماعات أثناء انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس.

■ ١٨ فبراير ١٩٨٣ أعلنت السودان عن مؤامرة فاشلة دبرها القذافي لاغتيال الرئيس نميري وكبار معاونيه وقلب نظام الحكم في البلاد.

■ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣ قام القذافي بتجنيد مواطن يوغسلافي الجنسية لاغتيال الرئيس الأمريكي ريجان مقابل مليون دولار، وقد اعترف المتهم بذلك إثر إلقاء القبض عليه في كندا.

■ ٧ نوفمبر ١٩٨٣ تم إفشال محاولة خطط لها القذافي لاغتيال ملوك وأمراء دول الخليج بتفجير مقر الإجتماع أثناء انعقاد مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة.

■ أبريل ١٩٨٤ ألقت السلطات التنزانية القبض على مجموعة من الإرهابيين اعترفوا بأن القذافي أرسلهم لاغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك أثناء زيارته لدار السلام.

■ أبريل ١٩٨٤ أفشلت سلطات الأمن الكويتية محاولة ليبية لاغتيال رئيس وزراء الكويت ووزير خارجيتها.

■ يوليو ١٩٨٤ القبض في السودان على مجموعة إرهابية اعترف أفرادها بأن القذافي قد كلفهم باغتيال الرئيس محمد جعفر نميري.

■ أغسطس ١٩٨٤ تم إحباط محاولة ليبية لاغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خلال وجوده في تونس.

■ ديسمبر ١٩٨٥ اتهمت السلطات البريطانية القذافي بالإشتراك مع رئيس جمهورية سيشل بالمحيط الهندي في قتل (جيرالد هورو) زعيم المعارضة في الجزيرة.

■ ٢ فبراير ١٩٨٦ كشفت مجلة بانوراما الإيطالية النقاب عن إفشال محاولة خطط لها القذافي لاغتيال الرئيس الإيطالي في نهاية ١٩٨١ وبداية ١٩٨٢.